ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العـدد ١٦٠ - صفر ١٤٣٦هـ / ديسمبر ٢٠١٤م

خلال إجتماع رؤساء المجالس التشريعية بدول التعاون
إعتماد آلية العمل لتعميق التكامل الإقتصادي الخليجي

مجلس الشورى جامعة .. ومسيرته مُشَرِّفة

الغش التجاري في السلع الغذائية..
خطر على الصحة وتهديد للأمن الغذائي

الشورى يطالب بأدلة موحدة لتصميم وصيانة الطرق

و اعتماد وظائف أئمة ومؤذنين وخدم مساجد

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

مجلس الشورى يستهل السنة الثالثة بتطوير لجانه المتخصصة..

اللجان المتخصصة في المجالس الشورية والبرلمانية هي بمثابة العمود الفقري ومصنع القرارات لتلك المجالس، فهي المعنية بدراسة الموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصاتها، دراسة شاملة ووافية، ومناقشتها مع مسؤولي الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة، للوصول إلى التوصيات المناسبة وترفعها إلى المجلس لمناقشتها وإقرارها.

ومجلس الشورى مثل أي مجلس شوري أو برلماني يسعى إلى تطوير أعماله وتحديثها بما يواكب برامج الإصلاح والتحديث التي تشهدها المملكة في هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله -. وفي هذا السياق وبمقتضى المادة الثالثة والعشرين من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى التي تخول المجلس إعادة تكوين لجانه المتخصصة أو تكوين لجان أخرى، شكل المجلس لجنة خاصة من عدد من أعضائه برئاسة معالي الأمين العام للمجلس لدراسة مسميات لجانه المتخصصة، سعياً من المجلس لتطوير أعمال تلك اللجان، ورفع كفاءتها وتحديد تخصصات كل لجنة ومهامها بما يدخل تحت مسماها.

وقرر المجلس الموافقة على ما توصلت إليه اللجنة بتغيير مسميات بعض اللجان بما يتناسب وطبيعة الاختصاصات والمهام المنوطة بكل لجنة، كما قرر زيادة عدد اللجان إلى أربع عشرة لجنة بإنشاء لجنة جديدة بمسمى « لجنة الزراعة والمياه والبيئة » ليرتفع عدد اللجان المتخصصة إلى أربع عشرة لجنة.

مجلس الشورى وهو يستهل أعمال السنة الثالثة من دورته الحالية في الثالث من شهر ربيع الأول ١٤٣٦هـ، سيعمل بعزيمة لا تكل، وبجهود أعضائه لتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة، وتلبية آمال المواطنين في الإسهام في معالجة قضاياهم الملحة، وتلبية مطالبهم، وفق اختصاصات المجلس وصلاحياته.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة ١٤
التغطية ٣٨
التحقيق ٤٢

تحت القبة

الموافقة على تحويل مجلس المنافسة إلى هيئة عامة

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والسبعين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٦/٢/١٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى تحويل مجلس المنافسة إلى هيئة عامة ترتبط برئيس مجلس الوزراء.

كما طالب المجلس بتوفير الدعم المالي والكوادر الفنية المتخصصة اللازمة لمجلس المنافسة، والمل على نشر ثقافة المنافسة، وزيادة الوعي بأهميتها.

كما دعا المجلس في قراره مجلس المنافسة إلى إعداد دراسة للوقوف على الممارسات الاحتكارية في السوق السعودي، والتي تؤثر على المنافسة المشروعة.

التغطية

رئيس الشورى يشارك في الاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية

شارك مجلس الشورى في الاجتماع الدوري الثامن لأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في الدوحة عاصمة دولة قطر الشقيقة يومي الأحد والاثنين ٨-١٤٣٦/٢/٩هـ الموافق ٣٠/١١-١/١٢/٢٠١٤م.

التحقيق

الغش التجاري في السلع الغذائية.. خطر على الصحة وتهديد للأمن الغذائي

الغش التجاري والتقليد والتدليس كلها أسماء لظواهر خطيرة تفاقمت واستشرت ومازالت تنتشر بعيداً عن أنظار المراقبين، والضحية بالتأكيد هم المستهلكون الذين يتعرضون لصور متباينة ومتنوعة من الغش التجاري الذي يمارس من قبل أفراد وجماعات تجردوا من القيم التي تردعهم عن ممارسة تلك الأساليب هدفهم الأول هو تحقيق الكسب المادي بغض النظر عن عدم شرعية الأسلوب أو الوسيلة.

مجلس الشورى

الدراسة

٤٨

من أخلاقيات الطب والطبابة..
حقوق المريض..

الالتزام بأخلاق المهنة مطلب أساسي في كل المهن، وهو أكثر أهمية في المجال الطبي وممارساته كمهنة وكذلك ممارسة الأعمال المتصلة به من دراسات وبحوث على الإنسان والمخلوقات الحية الأخرى، وتعتبر مراعاة الجوانب الأخلاقية أثناء مزاولة مهنة الطب والطبابة من مبادئ الشرف المهني، وكان أبقراط (المسمى بأبي الطب، ٤٠٠ ق م) من أوائل من ألزم الأطباء بالقسم الطبي (الأخلاقي) مما يؤمل معه الالتزام النظامي (القانوني) بمقتضياته، وقد شغلت المبادئ الأخلاقية وإجراءات تطبيقاتها من قبل أفراد الفريق الصحي في تعاملاتهم مع المرضى والعناية بهم طبيا - دوائياً وعلاجياً وتأهيلاً- ومن ذلك حيرة بطانة قيصر روماني ومعالجيه من أفراد الفريق الصحي الذين قرروا أن إجراء عملية جراحية ضرورية لحياة القيصر، حيث ورد في أذهانهم إشكالية تتعلق بإمكان أن يفقد القيصر حياته فيعاقب الطبيب ومساعديه تبعا لذالك.

الحوار

٥٤

عضو المجلس السابق اللواء متقاعد عبدالقادر كمال لـ " الشورى "

مجلس الشورى جامعة .. ومسيرته مُشَرِّفة

وصف عضو مجلس الشورى السابق اللواء متقاعد عبدالقادر بن عبدالحي كمال مسيرة المجلس بأنها مشرفة، وأكد أن مجلس الشورى أرسى قاعدة مهمة في أدب الحوار، وجسّد احترام الرّأي الآخر وجعلهُ واقعاً ملموساً.

جاء ذلك في حوار أجرته « الشورى » مع اللواء متقاعد عبدالقادر كمال روى خلاله تجربته في مجلس الشورى عبر ثلاث دورات متتالية امتدت ١٢ عاماً وعدَّها من أجمل سنوات خدمته للوطن، وكشف فيه تفاصيل المداعبات الشعرية التي تبادلها مع بعض الأعضاء أثناء جلسات المجلس.

تحت القبة :

تطوير نظام صندوق التنمية العقارية وإعادة النظر في نسب دفعات القروض ١٣
الشورى يطالب مؤسسة التقاعد ببيانات تفصيلية عن استثماراتها الخارجية ٢٠
الأعلاف تستنزف ستة أضعاف ما يستهلكه القمح من المياه ٢٤

في هذا العدد

نظام الغذاء ٦٢
حصاد الشهر ٦٦
شورى الشباب ٧٢
متابعات برلمانية ٧٦

المقالات

د. صدقة فاضل ٢٩
أ. د / زيد بن محمد الرماني ٤٧
عَبْدالله بنْ يَحْيَى معافا ٦١
د. عبد الله العسكر... شوريات .. ٨٢

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISS:١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روزف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

رئيس مجلس الشورى

صدور الميزانية بهذه الأرقام يؤكد النهج الحكيم للمملكة رغم معاناة الاقتصاد العالمي

رفع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ باسمه ونيابة عن أعضاء المجلس التهاني والتبريكات لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، بمناسبة صدور الميزانية الجديدة للعام المالي القادم ١٤٣٦ /١٤٣٧هـ.

ووصف معاليه الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم، والتي قدرت إيراداتها بمبلغ (٧١٥) سبع مئة وخمسة عشر مليار ريال، ومصروفاتها بمبلغ (٨٦٠) ثمان مئة وستين مليار ريال، بأنها ميزانية الخير والعطاء، لما حملته من مشاريع تنموية ستنعكس بمشيئة الله على رفاهية المواطن.

وقال معالي الدكتور آل الشيخ في تصريح بهذه المناسبة : إن صدور الميزانية بهذه الأرقام رغم ما يعانيه الاقتصاد العالمي، وتراجع أسعار النفط تأكيد لنهج حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - وسياساتها في الإنفاق بسخاء على التنمية البشرية في التعليم، والصحة، والبرامج والمشاريع الداعمة لمسيرة التنمية المستدامة، وتطوير وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين، وتحسين الخدمات المقدمة لهم.

ولفت معاليه النظر إلى حكمة القيادة وتوجيهاتها المستمرة بالحفاظ على الملاءة المالية للاقتصاد السعودي في ظل الظروف الدولية التي أثرت سلباً على النمو الاقتصادي العالمي، مشيراً إلى ما تجده السياسات الاقتصادية لحكومة خادم الحرمين الشريفين من إشادة مستمرة من مختلف الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى أن المجلس سيعمل جاهداً بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية على تعزيز وتفعيل ما ركزت عليه بنود الميزانية من خلال ما أتيح له من صلاحيات رقابية وتنظيمية دفعاً لمسيرة التنمية المستدامة في مختلف مناطق المملكة.

ودعا معاليه في ختام تصريحه الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - وأن يمدهم بعونه وتوفيقه، ويديم على هذه البلاد وشعبها الأمن والاستقرار.

معالي نائب رئيس مجلس الشورى

الميزانية تعكس الدور المحوري لشباب الوطن في التنمية

نوه معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري بقوة ومتانة الاقتصاد السعودي بفضل من الله ثم بالسياسات الاقتصادية التي نهجتها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - التي جنبت المملكة الأزمات الاقتصادية التي عصفت باقتصادات العديد من دول العالم وفي المقابل نجحت حكومة خادم الحرمين الشريفين بامتياز في الاستفادة من الفوائض المالية التي حققتها المملكة العربية السعودية نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية في بناء احتياط مالي قوي، وتوظيف جزء من تلك المداخيل في البنى التحتية في مختلف مناطق المملكة.

وقال معاليه: إن الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ التي قدرت المصروفات فيها بمبلغ ٨٦٠ مليار ريال تؤكد سلامة السياسات الاقتصادية لحكومة خادم الحرمين الشريفين، واتخاذها جميع الإجراءات التي تكفل حماية الاقتصاد السعودي من تقلبات الأوضاع الاقتصادية العالمية، وتراجع أسعار النفط الذي يشكل المصدر الأكبر للموارد المالية للمملكة.

وأكد الدكتور الجفري في تصريح بهذه المناسبة أن الميزانية الجديدة وبهذا الحجم الكبير المقدر للإنفاق رغم انخفاض أسعار النفط مؤشر على استمرار حكومة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - في الإنفاق وبسخاء على قطاعات التنمية البشرية بوصفها أساس التنمية المستدامة، ومواصلة تحسين أداء القطاع الحكومي واستمرار تعزيز التكامُل بين القطاعين العام والخاص، ومعالجة اختلالات سوق العمَل لإيجاد مزيدٍ من فرص العمل للمواطنين.

ولفت النظر إلى توجيه خادم الحرمين الشريفين للمسؤولين بالحرْص على كلِّ ما من شأنه خدمةُ المواطنين وتحسينُ الخدمات المقدمة لهم، والتنفيذُ الدقيق والكفْءُ لبرامج ومشاريع الميزانية، وأن تعطى الأولويةُ في العام المالي القادم لاستكمالِ تنفيذِ المشاريع المقَرّة في الميزانياتِ السابقة.

وأضاف معاليه: يحق لنا أن نفخر بقائد مسيرتنا خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي عهده - يحفظهم الله - الذين لا يألون جهداً في تحقيق آمال المواطنين وتطلعاتهم، والعمل على النهوض بهذه البلاد وتنميتها في شتى الميادين وبالتوازي في مختلف مناطق المملكة، وتحقيق الأمن الشامل فبدون الأمن والاستقرار لا يمكن أن تحق التنمية.

وفي قراءة سريعة ومتفحصة لأرقام الميزانية الجديدة رأى معالي نائب رئيس مجلس الشورى أن الميزانية تعكس الدور المحوري لشباب الوطن في

التنمية الشاملة وهو ما يتجلى في استمرار الدولة نحو الاستثمار في بناء الإنسان الاستثمار الأمثل بوصفه العمود الفقري للتنمية وهدفها الأساس، حيث خصصت مبلغاً قدره « ٢١٧ » مليار ريال لقطاع التعليم بمراحله المختلفة يمثل حوالي (٢٥) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، لتوفير بيئة تعليمية رائدة، ترتقي في مخرجاتها بما يلبي حاجة سوق العمل.

وأشار معاليه إلى ما يحظى به القطاع الصحي من اهتمام ودعم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله – وتمثل ذلك في تخصيص نحو « ١٦٠ » مليار ريال، للخدمات الصحية بمختلف مجالاتها، لتوفير أرقى الخدمات الصحية للمواطنين.

ولفت النظر إلى ما حظيت به القطاعات التنموية الأخرى الاجتماعية والبلدية والمياه والنقل بقطاعاته المختلفة، والتعاملات الالكترونية بما يحقق التنمية المستدامة لهذا الجيل والأجيال القادمة، إلى جانب الاستمرار في دعم صناديق الإقراض العقارية والصناعية والزراعية، والتسليف والادخار، ودعم المهن الحرفية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستُسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

وقال معالي الدكتور الجفري: إن من يتمعن في تفاصيل الميزانية الجديدة يدرك ما يحظى به شباب الوطن من أولوية في اهتمامات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – رعاه الله – التي تتجلى في توجيهاته السامية الكريمة بتوجيه جميع البرامج التنموية التي شملتها الميزانية لدعم هذه الفئة العمرية – التي تشكل النسبة الكبرى في المجتمع السعودي–، وبخاصة في قطاعات التعليم، والتوظيف، والشؤون الاجتماعية، والرياضية، وتعكس أبوة خادم الحرمين الشريفين ومدى قربه من أيده الله – من هموم الشباب وتطلعاتهم».

وأشار في هذا السياق إلى مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم، والتوسع في افتتاح الجامعات الحكومية والأهلية لرفع نسبة القبول للطلاب والطالبات في الجامعات، إلى جانب الابتعاث الخارجي للطلاب والطالبات لمواصلة تعليمهم العالي في أرقى الجامعات الأمريكية والأوروبية، والآسيوية، فضلاً عن التوجيهات السامية الكريمة للجهات المعنية بمعالجة اختلالات سوق العمل في القطاعين العام والخاص لتوفير الفرص الوظيفية لشباب وفتيات الوطن، والقضاء على البطالة.

حيث تضمنت الميزانية في مجال الخدمات الاجتماعية مشاريع جديدة لإنشاء (١٦) ستة عشر مقراً للأندية الرياضية و (٥) مقرات وصالات لذوي الاحتياجات الخاصة، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي ودعم برامج معالجة الفقر حيث بلغ المخصص للعام المالي القادم ١٤٣٦ / ١٤٣٧ حوالي (٣٠) ثلاثين مليار ريال.

وعاد معالي نائب رئيس مجلس الشورى للحديث عن متانة الاقتصاد السعودي مستشهداً بما نقلته وزارة المالية في بيانها بشأن الميزانية عن المديرين التنفيذيين بصندوق النقد الدولي أثناء مشاوراتهم مع المملكة لعام (٢٠١٤م) إشادتهم بالأداء الاقتصادي القوي للمملكة الذي يرتكز على أساسات قوية، مشيرين إلى أن آفاق النمو لا تزال إيجابية والمخاطر متوازنة، كما رحبوا بجهود تعزيز كفاءة الإنفاق العام وخطة إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية، وتأكيدهم أن برامج سوق العمل بالمملكة أسهمت في زيادة فرص التوظيف في القطاع الخاص، لكنهم رأوا أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من الاعتماد على وظائف القطاع العام.

وفي ختام تصريحه رفع معالي نائب رئيس مجلس الشورى أسمى عبارات التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ولسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ولسمو ولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين بمناسبة صدور الميزانية الجديدة ميزانية الخير والعطاء والنماء، سائلاً الله عز وجل أن يمدهم بعونه وتوفيقه، وأن يحفظهم ذخراً لأمتهم وللإسلام والمسلمين، وأن يديم على هذه البلاد المباركة وشعبها الأمن والاستقرار.

الأمين العام لمجلس الشورى

الميزانية تعكس الاهتمام ببناء الإنسان السعودي والتنمية المتوازنة

أشاد معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو بما حملته الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ من مشاريع الخير التنموية رغم انخفاض أسعار النفط، ما يؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين على الاستمرار في الإنفاق بسخاء على المشاريع التنموية وبخاصة في المجالات ذات العلاقة ببناء الإنسان السعودي.

وقال الدكتور محمد آل عمرو في تصريح بمناسبة صدور الميزانية العامة الجديدة: إن ميزانية هذا العام جاءت مبشرة تحمل في طياتها الكثير من الخير من أجل فتح آفاق تنموية جديدة للاستمرار في ذات النهج التنموي في التركيز على خدمات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، مع تعزيز التوجهات نحو تنويع مصادر الدخل بتشجيع الاستثمارات الجديدة التي تولدت بفضل زيادة ثقة رؤوس الأموال في الاقتصاد السعودي.

ولفت معاليه النظر إلى ما حظي به قطاع التعليم بمراحله المختلفة من ميزانية الخير حيث خصص له " ٢١٧ " مليار ريال ، فيما خصص لقطاع الصحة " ١٦٠ " مليار ريال، وعده مؤشر لا يختلف عليه اثنان على أن حكومة خادم الحرمين الشريفين ماضية في تنمية هذين القطاعين وتطويرهما بوصفهما الأساس لإعداد جيل مسلح بسلاح التعليم وينعم بعون الله بصحة جيدة، للإسهام في التنمية المستدامة والمتوازنة ودفع عجلتها، فضلاً عن الاستمرار في دعم الخدمات الأمنية والاجتماعية والنقل العام بما يسهم في تحقيق مزيد من الرفاه للمواطنين في مختلف مناطق المملكة.

وأضاف : إن القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين وبفضل السياسات الاقتصادية التي نهجتها الدولة تمكنت المملكة بتوفيق من الله تعالى من تجاوز الأزمة المالية العالمية، وتداعيات انهيار اقتصاديات دول عديدة، وتخطت كذلك تحديات النفط الذي وصل إلى أسعار متدنية، ما يؤكد رؤيته – رعاه الله – المتعمقة في قراءة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية في العالم.

وعرج معاليه إلى الأرقام التي أعلنتها وزارة المالية بشأن الآداء المالي للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ الذي حقق أرقاماً قياسية في الانفاق قدرت ب «١,١٠٠» مليار ريال بزيادة قدرها (٢٤٥) مليار ريال، وبنسبة (٢٨,٧) بالمئة عمَّا صدرت به الميزانية ، وعده مؤشر يترجم نجاح السياسة الحكيمة التي تنتهجها حكومتنا الرشيدة في المجالين المالي والاقتصادي.

ورفع معاليه في ختام تصريحه التهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد – يحفظهم الله – بمناسبة صدور الميزانية الجديدة، سائلاً الله جل وعلا أن يحفظ لهذه البلاد المباركة قيادتها الرشيدة، وان يديم عليها وعلى شعبها الوفي الأمن والاستقرار والرخاء والازدهار.

الشورى يطالب بإنشاء مركز للوثائق بالرئاسة العامة للإفتاء

الدكتور/ إبراهيم البراهيم
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والستين التي عقدها يوم الاثنين ٢٤ / ١ / ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى دعم بند الأبحاث العلمية والدراسات لدى الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، بما يمكن الرئاسة من إجراء التعاقد مع دور الترجمة الوطنية المتخصصة.

وطالب المجلس في قراره بإنشاء مركز للوثائق والمحفوظات بالرئاسة.

كما أكد المجلس على قراره السابق الذي نص على إنشاء مركز للبحوث والدراسات، واعتماد المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لذلك.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم.

وأوضحت اللجنة أن الهيكل التنظيمي للرئاسة والذي تم إقراره واعتماده مؤخرًا، بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) وتاريخ ٧ / ٦ / ١٤٣٥هـ، لم يتضمن إدراج إدارة الترجمة، مشيرة إلى أن الرئاسة لا تملك معرفة الأسباب التي أدت إلى عدم إدراجها ضمن الهيكل التنظيمي المعتمد رغم مطالبها المستمرة بذلك، ورغم التأكيد على ذلك عند كل اجتماع تطلبه إقرار الهيكل التنظيمي مع جهات الاختصاص مؤخرًا.

ولفت الدكتور البراهيم إلى أن الرئاسة ترى أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبة بالعمل على دعم بند (١٣٨) المخصص لنفقات الأبحاث العلمية والدراسات من الباب الثاني بالميزانية، ومحاولة تثبيت هذا الدعم بشكل مستمر وإجراء تعاقدات مع الدور والمكاتب المتخصصة في الترجمة، والصرف من هذا البند وفق حاجة العمل.

د.البراهيم: الرئاسة تتطلع إلى إحداث إدارة خاصة بفتاوى الطلاق

وأضاف رئيس اللجنة أن الرئاسة عرضت وجهة نظرها، وبينت حجم الحاجة الماسة لوجود إدارة مختصة بأمور الطلاق؛ وذلك خلال اجتماعات هيئة الخبراء التي عقدت لدراسة التنظيم الإداري المعتمد، والذي صدر مؤخراً بدون إدراج إدارة مستقلة بفتاوى الطلاق، حيث أوضحت الرئاسة خلال تلك الاجتماعات ضرورة وجود مثل هذه الإدارة، وهذا راجع لوجهة نظر اللجنة العليا للتنظيم الإداري، مضيفاً أن الرئاسة تسعى للتغلب على هذه الصعوبة، بتكليف موظفين ومستشارين للعمل في هذا المجال من الموظفين العاملين بالرئاسة بشكل مؤقت، ولا تزال الرئاسة تتطلع إلى تعديل الهيكل التنظيمي بإحداث إدارة خاصة بفتاوى الطلاق.

وأفاد الدكتور البراهيم أن الرئاسة تحتاج إلى دعم مالي في مجالات عدة، ومنها ما أشير إليه سابقاً من حاجة الرئاسة الملحة لإجراء تعاقدات مع دور الترجمة المعتمدة لتغطية الاحتياج القائم لأعمال الترجمة، ومنها عدم وجود بند مخصص للأبحاث بالرئاسة رغم أهمية الأبحاث في عمل الرئاسة؛ لتتمكن من إعداد البحوث العلمية المتخصصة، وذلك بالتعاقد مع الباحثين العلميين من خارج الرئاسة.

بالإضافة إلى حاجة الرئاسة لإقامة الندوات العلمية وتدريب الموظفين، وحاجة الرئاسة لتطوير الحاسب الآلي، ومنها صرف مكافآت لأعضاء الإفتاء الذين لا تتمكن الرئاسة من تعيينهم على وظائف معتمدة في الميزانية، مبيناً أنه من هنا يتضح أن قلة الاعتمادات المالية وضعف بعض البنود شكّل عائقاً أمام الرئاسة في إنجاز الأعمال المنوطة بها على أكمل وجه، وحال دون تحقيق الأهداف التي تسعى الرئاسة لها في سبيل خدمة الدين والصالح العام للمسلمين، وقد أشير لذلك بالتفصيل في التقرير السنوي للرئاسة.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن لدى الرئاسة رؤية مستقبلية لأعمالها، لكن لا يوجد لديها خطة خمسية؛ وأرجع ذلك إلى تصنيف وزارة الاقتصاد والتخطيط التي صنفت الرئاسة بأنها من ضمن الجهات التي ليست لها خطة خمسية.

وتابع بأن مكتبة الرئاسة بالرياض تتعاون فعلياً مع الجامعات، والمراكز البحثية، والهيئات العالمية، وطلاب الدراسات العليا، وعموم الباحثين، وتفتح أبوابها يومياً لعموم الزوار صباحاً ومساءً وتقدم خدماتها لجميع الباحثين والقراء مشيراً إلى أنه سبق للرئاسة رفع مرئياتها وخطتها للجهات العليا؛ سعيًا لتطبيق قرار مجلس الشورى رقم (٦١/١٣١) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٩هـ والذي نص في الفقرة "ثالثاً": "على الرئاسة وضع خطة لتطوير المكتبة السعودية التابعة لها"؛ وقد تمت مناقشة مرئيات الرئاسة والخطة التي تقدمت بها في هيئة الخبراء وتنتظر الرئاسة صدور توجيه في هذا الشأن.

وأشاد الدكتور البراهيم بالموقع الإلكتروني للرئاسة لافتاً النظر إلى وجود أيقونة في الموقع خاصة بأبحاث مجلة البحوث مصنفة بحسب عنوان البحث، وفي مجالات وعلوم مختلفة، فهي تنشر في الموقع الإلكتروني للرئاسة لتعميم الفائدة منها.

وزاد بأنه تم تعيين مفتين في بعض الفروع، ورفعت أسماء لمفتين ترغب الرئاسة في تعيينهم في فروع أخرى؛ حيث تم تعيين مفتين - حاليًا - في كل من فروع المنطقة الشرقية، ومنطقة عسير، ومنطقة جازان، والقصيم، إلى جانب الرياض، والعمل جارٍ حالياً على تعيين مفتين في باقي المناطق -بإذن الله-.

الرئاسة: إصدار لائحة تنفيذية للأمر الملكي القاضي بضبط الفتوى قريباً

ولفت رئيس اللجنة إلى أن الرئاسة بصدد إصدار لائحة تنفيذية للأمر الملكي القاضي بضبط الفتوى قريبًا (إن شاء الله).

وأضاف إن عناوين وموضوعات البحوث تخضع لاحتياجات ومتطلبات القضايا والمسائل الواردة لكل من هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية، كما توجد لجنة تحكم البحوث التي تقدَّم للرئاسة وما توافق عليه اللجنة ينشر في مجلة البحوث الإسلامية.

واستشعاراً لأهمية الفتوى، وحاجة المجتمع الملحة للفتوى الموثوقة، أشار رئيس اللجنة إلى صدور الأمر الملكي الكريم بإنشاء فروع للرئاسة، وذلك لتبصير الناس بأمور دينهم في مسائل الحلال والحرام، والإجابة على كل ما لديهم من استفسارات، منوهاً إلى أن مجلس الشورى سبق أن أصدر قرارًا يطالب بفتح فروع للإفتاء في كل منطقة - أكثر من مرة - وسيكون للمفتين في الفروع أثر ظاهر في تخفيف العبء عن اللجنة الدائمة للإفتاء.

وبين أن هيئة كبار العلماء جهة شرعية تصدر رأيها في الأحداث العامة التي ترى الحاجة فيها إلى توضيح الحكم الشرعي؛ ويكون ذلك بإصدار البيانات، حيث صدرت عدة بيانات من الهيئة في ظروف مختلفة، وآخرها بيان هيئة كبار العلماء حول الإرهاب خطره ومكافحته.

مؤكداً أن الهيئة تتولى وفق المادة "الثالثة" من نظامها: "إبداء الرأي فيما يحال إليها من ولي الأمر من أجل بحثه، وتكوين الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية فيه" والتوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة ليسترشد بها ولي الأمر، وذلك بناءً على بحوث تجري تهيئتها وإعدادها، طبقاً لما نص عليه في الأمر الملكي واللائحة المرافقة له.

ونوه رئيس اللجنة إلى أن اجتماعات هيئة كبار العلماء محددة حسب اللائحة حيث نصت المادة "الأولى" من لائحة سير العمل بالهيئة على ما يلي: "تنعقد - هيئة كبار العلماء - في دورات انعقاد مرة كل ستة أشهر في مقر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في الرياض، ويمكن في الحالات الاستثنائية عقدها في مكان آخر، ويجوز انعقاد الهيئة في جلسات استثنائية لبحث أمور ضرورية لا تقبل التأخير ويحدد رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء بعد التشاور مع الأمين العام للهيئة وقت انعقاد الدورة العامة والدورة الاستثنائية، وقرارات الهيئة تصدر في اجتماعاتها العادية والاستثنائية".

كما لفت النظر إلى أن الهيئة تستعين بالخبراء والمختصين في كافة التخصصات العلمية المطلوبة في مجالات عمل الهيئة والمواضيع المطروحة للنقاش العام في اجتماعاتها، ولهؤلاء الخبراء دور ملموس في عمل الهيئة، حيث نصت لائحة سير العمل في الهيئة في مادتها "العاشرة" على ما ياتي: "لدى بحث الهيئة مسائل تتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأنظمة العامة بما في ذلك القضايا البنكية والتجارية والعمالية، فإن عليها أن تشرك في البحث معها واحداً أو أكثر من المتخصصين في تلك العلوم من غير أن يكون لهم حق التصويت ويجري اختيار المتخصصين واستدعاؤهم من قبل الأمين العام ورئيس إدارة البحوث معًا". مشيراً إلى حضور عدد من المختصين والخبراء ما بين مسؤولين حكوميين مثل الوزراء، أو أصحاب خبرات طبية، أو اقتصادية، أو هندسية، أو غيرها من التخصصات، اجتماعات الهيئة عندما يتطلب الموضوع المطروح حضورهم، وكان لهم دور وإسهام في تلك الاجتماعات.

وأفاد رئيس اللجنة بأن الهيئة تستعين بالوسائل التقنية بما فيها وسائل العرض "البروجكتر" لتوضيح الصورة حتى يخرج الرأي الشرعي المناسب المبني على تصور دقيق للموضوع المطروح. مضيفاً أن لدى الهيئة عدد من اللجان مثل: اللجنة الشرعية الطبية، ولجنة النوازل العامة، وغيرها من اللجان المشابهة، وجميع هذه اللجان تستعين بخبراء في تخصصات علمية مختلفة، ولهم إسهام فاعل ومستمر في عمل الهيئة.

وأكد البراهيم إن الهيئة - حسب نظامها - جهة استشارية، وتُحال إليها موضوعات من ولي الأمر، فعملها يقوم على إصدار القرارات فيما يُحال لها، وأحياناً تكتفي بكتاب يُوضح فيه رأي الهيئة دون أن يصدر قرار.

أما عن منجزات الهيئة فقال البراهيم: إن هيئة كبار العلماء عبر تاريخها تبين رأيها في بعض النوازل المعاصرة، ومن ذلك ما يتعلق بالمشاعر المقدسة، وحدود الحرمين، والمسائل الطبية، وبعض المسائل القضائية مثل: عقوبة مهرِّب المخدرات، وقتل الغيلة، وغيرها من القضايا والمستجدات والنوازل، وكان للهيئة دور واضح فيها، وجميع هذه المنجزات منشورة ومتاحة في موقع الرئاسة الإلكتروني.

وختم رئيس اللجنة بأن هيئة كبار العلماء تقوم بإعداد البحوث وفق لائحة سير العمل فيها والتي حددت آلية لذلك، وقد أسندت البحوث بموجب الهيكل الإداري الجديد للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء إلى إدارة البحوث والدراسات بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، وأنشأت عدداً من اللجان البحثية، منها: اللجنة الشرعية الطبية، ولجنة المشاعر المقدسة، ولجنة النوازل العامة، ولجنة الاستكتاب العلمي، مؤكداً أن العمل في هذا المجال يسير وفق لائحة سير العمل المشار إليها.

مجلس الشورى يدعو إلى تطوير نظام صندوق التنمية العقارية وإعادة النظر في نسب دفعات القروض

دعا مجلس الشورى إلى سرعة تطوير نظام صندوق التنمية العقارية ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية التي تلبي احتياجات المواطن بصيغة أكثر مرونة وحداثة.

وشدد المجلس على ضرورة أن تسارع وزارة المالية بسداد مبلغ ثمانية وثلاثين ملياراً وتسعمائة وثلاثة وثمانين مليون ريال، الفرق بين رأس المال المصرح به والمدفوع لصندوق التنمية العقارية.

جاء ذلك بعد أن استمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والسبعين التي عقدها يوم الاثنين ١٦/ ٢/ ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ التي تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

ودعا المجلس الصندوق إلى التنسيق مع وزارة المالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية لوضع ضوابط لإعفاء المقترضين الذين يثبت عجزهم عن سداد ما عليهم من مستحقات، وتعويض الصندوق عن هذه المبالغ.

كما طالب المجلس في قراره صندوق التنمية العقارية بإعادة النظر في جدول دفعات القروض وبما يؤدي إلى زيادة الدفعة الأولى للمقترض، وكذلك إعادة النظر في نسبة الدفعات مقارنة بالمنجز في المبنى.

وكانت لجنة الشؤون المالية قد بينت على لسان نائب رئيسها الدكتور حسام العنقري أن عدم وضوح الرؤية من ناحية دور الصندوق كأداة تمويلية لدى وزارة الإسكان هو ما دفع اللجنة لتقديم توصيتها الأولى بسرعة تطوير نظام الصندوق ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية التي تلبي احتياجات المواطن بصيغة أكثر مرونة وحداثة.

وأضاف العنقري أن وزارة الإسكان أعلنت منذ مدة قريبة أنها خفضت الشروط المطلوبة للدفعة الثانية، ولكن اللجنة رأت في سياق اهتمامها بهذا الموضوع زيادة الدفعة الأولى للمقترض، وإعادة النظر في نسبة الدفعات مقارنة بالمنجز في المبنى وهو ما تعكسه التوصية الرابعة للجنة.

د. حسام العنقري
نائب رئيس لجنة الشؤون المالية

ويطالب بتطوير أساليب العمل في مصلحة الزكاة

طالب مجلس الشورى بسرعة تطوير النظم والهياكل المالية الإدارية وأساليب العمل في مصلحة الزكاة والدخل بما يؤدي إلى تطوير الأداء. كما دعا المجلس المصلحة إلى تضمين تقاريرها القادمة توضيحًا لأسلوب الفحص المطبق لديها، وآلية إسناد الحالات (الإقرارات) المختارة للفاحصين، ووضع منهجية موحدة للحد من تفاوت أسلوب الربط الزكوي والضريبي من فرع لآخر، والحد من تأخير الربوط بأخذ عاملي المخاطر والأهمية النسبية في الاعتبار.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس خلال جلسته العادية الحادية والسبعين التي عقدها يوم الثلاثاء ٣/ ٢/ ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ التي تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

وأكد العنقري أن لجنة الشؤون المالية ستطلب من المصلحة إبراز ضريبة الدخل على شركات البترول على نحو أوضح في قسم مستقل عند تناول إجمالي إيرادات المصلحة في التقارير القادمة بمشيئة الله. كما أكد أن لجنة الشؤون المالية ستناقش الاقتراح المتعلق بقيام المصلحة بفتح حساب لاستقبال زكوات الأفراد الراغبين بتولي المصلحة استقبال زكواتهم وصرفها للمستحقين، بشكل مستفيض خلال دراسة التقرير السنوي القادم للمصلحة بمشيئة الله.

الموافقة على تحويل مجلس المنافسة إلى هيئة عامة

الدكتور / فهد العنزي
نائب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والسبعين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٧ / ٢ / ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى تحويل مجلس المنافسة إلى هيئة عامة ترتبط برئيس مجلس الوزراء.

كما طالب المجلس بتوفير الدعم المالي والكوادر الفنية المتخصصة اللازمة لمجلس المنافسة، والعمل على نشر ثقافة المنافسة، وزيادة الوعي بأهميتها.

دراسة الممارسات الاحتكارية في السوق السعودي

كما دعا المجلس في قراره مجلس المنافسة إلى إعداد دراسة للوقوف على الممارسات الاحتكارية في السوق السعودي، والتي تؤثر على المنافسة المشروعة.

جاء ذلك بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمجلس المنافسة للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور فهد العنزي الذي أشار - في رد اللجنة على ما طرحه أحد الزملاء بشأن أهمية مجلس المنافسة، وأن كل ريال واحد ينفق على هذا المجلس يوفر عشرة ريالات على المستهلك وعلى الاقتصاد -، إلى أن المجلس يحتاج إلى دعم مالي؛ لكي يقوم بدوره على أكمل وجه، ومن أجل استقطاب الكوادر التي تستطيع أن تبحث وتتحرى عن وجود أي احتكار في السوق.

منافسة
مجلس المنافسة
Council of Competition

مؤكداً ضرورة توفير الدعم المالي اللازم لمجلس المنافسة، مع فصله عن وزارة التجارة والصناعة.

وأفادت اللجنة بأن ما طرحه العضو يتفق مع ما خلُص إليه تقريرها في هذا الشأن، وخصوصًا في توصيتيها « الأولى » و « الثانية »، والتي أكدت اللجنة فيهما على دعم مجلس المنافسة ماليًا، وتوفير الموارد البشرية الكافية والمؤهلة، وتحويل المجلس إلى هيئة عامة مستقلة أيضًا.

ورداً على ما لاحظه أحد الأعضاء في مداخلته بشان عبارة: "التركز الاقتصادي" أكد نائب رئيس اللجنة أنه لا يوجد في الواقع ما يسمى بـ "التركز الاقتصادي" في الاندماج؛ وإنما هناك التركز السوقي؛ ويقاس بالمؤشر المسمى بـ (HHI)، موضحاً أن مصطلح "التركز الاقتصادي" مصطلح صحيح مُعرف في اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة، كما أنه مستخدم في العديد من قوانين المنافسة على مستوى العالم، منها على سبيل المثال المادة "التاسعة" من قانون المنافسة للمملكة الأردنية الهاشمية، والمادة "العاشرة" من قانون حرية الأسعار والمنافسة في المملكة المغربية.

وحول الاقتراح بتحويل مجلس المنافسة إلى هيئة عامة؛ بدلاً من الأمانة العامة، وارتباطها بمجلس الهيئة عوضاً عن مجلس الوزراء؛ وذلك لتحقيق الفاعلية والاستقلالية التامة، رأت اللجنة أن هذه المداخلة تتفق مع ما توصلت له في توصيتها الأولى، عدا أن اللجنة ترى أنه لضمان الاستقلال التام لجهاز المنافسة، فإن الأنسب أن يكون الارتباط التنظيمي له برئيس مجلس الوزراء.

وأفاد الدكتور العنزي أنه وفقاً لنظام المنافسة الراهن، فليس من اختصاص أمانة مجلس المنافسة إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن النشاط الاقتصادي إلا أنه بصدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣١٩) وتاريخ ١٤٣٤/٩/١٤هـ، أصبح ذلك من اختصاص أمانة المجلس، كما أن مشروع نظام المنافسة الذي يدرس حالياً لدى مجلس الشورى ينص على هذا الاختصاص، مضيفاً أن اللجنة استوضحت من أمين عام مجلس المنافسة بشأن هذا الموضوع وأفاد بأن ذلك يتطلب دعمه مالياً وبالموارد البشرية، وهو ما أكدته اللجنة في توصيتها "الثانية".

وفيما يتعلق بإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لكشف الحالات الضارة بالمنافسة، قال نائب رئيس اللجنة: إن ذلك أصبح من اختصاص أمانة المجلس، بموجب نص الفقرة (٣) من البند "سادساً" من قرار مجلس الوزراء الموقر المشار إليه، مشيراً إلى أن مجلس المنافسة يقوم حالياً بإجراء الدراسات التي يرى الحاجة إليها، وقد أوضح تقرير المجلس قيامه بدراسة عدد من القطاعات السوقية، والحالات المحددة لكشف الممارسات التي قد تشكل مخالفة لنظام المنافسة، كما يقوم مجلس المنافسة حالياً بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المختصة بالمنافسة في الدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

وعن مطالبة أحد الأعضاء بضرورة إصدار نشرة دورية تتضمن القرارات والتوجيهات والإجراءات والتدابير التي يتخذها مجلس المنافسة، وغير ذلك فيما يتعلق بشؤون المجلس من باب التوعية، ورفع ثقافة المجتمع؛ قال العنزي: إن اللجنة قد أخذت بما ذكر من خلال توصيتها "الثالثة"، التي تنص على العمل على نشر ثقافة المنافسة، وزيادة الوعي بأهميتها.

د.العنزي: لابد من جهاز حكومي قوي ومستقل لتفعيل نظام المنافسة

وبشأن التساؤلات التي طرحها بعض الأعضاء حول جدوى تحويل مجلس المنافسة إلى هيئة مستقلة؟ أفاد نائب رئيس اللجنة بأنه لتحقيق تفعيل حقيقي لنظام المنافسة فإنه لابد من وجود جهاز حكومي قوي ومستقل يملك الإمكانات المادية والموارد البشرية اللازمة والاستقلال المناسب، وهذا لا يتحقق بالشكل المأمول وفقاً للوضع الراهن، مضيفاً أن التجارب الدولية الرائدة تبرهن في هذا المجال على أن تفعيل جهاز المنافسة يقتضي منحه الاستقلال الإداري المناسب، ورفع مستوى ارتباطه التنظيمي، خصوصاً وأن جهاز المنافسة يتولى مراقبة النشاطات المؤثرة على المنافسة والتي تحدث بصفة رئيسة من كيانات تجارية ومالية كبيرة ذات أثر على السوق.

الشورى يطالب باعتماد وظائف أئمة ومؤذنين وخدم مساجد

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والسبعين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٠/ ٢/ ١٤٣٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري باعتماد وظائف أئمة ومؤذنين وخدم مساجد حسب الاحتياج الوارد في تقرير وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ وفق التعداد العام للسكان والمساكن الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط لعام ١٤٣١هـ.

كما طالب المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم؛ باعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ البرامج الدعوية لمحاربة الغلو والتطرف والإرهاب بجميع الوسائل المتاحة.

قرار يدعو لتفعيل إستراتيجية المملكة للعمل الإسلامي في الخارج

ودعا المجلس لبناء مقرات ثابتة ومناسبة في المنافذ البرية، والجوية، والبحرية، ومدن الحجاج، والمواقيت للقيام بالمهام المنوطة بالوزارة في هذه الأماكن.

كما دعا المجلس في قراره تفعيل إستراتيجية المملكة العربية السعودية للعمل الإسلامي في الخارج.

وبينت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في وجهة نظرها تجاه ما طرحه عدد من الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية أن مما تضمنته رسالة الوزارة إنشاء المساجد، ورعايتها، والعناية بها، ومن أهدافها الرئيسة العناية ببيوت الله، وتعميرها، مشيرة إلى أن الوزارة تقوم بإدارة المساجد من خلال وكالة الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد، ولها في كل فرع من فروعها إدارة خاصة بالمساجد، وقد عملت الوزارة على تنفيذ مشروع العناية بالمساجد ومنسوبيها، ولا يزال العمل به جاريًا، وقد آتى ثماره والحمد لله.

وأضاف الدكتور إبراهيم البراهيم أن اللجنة تتفق مع ضرورة الاستمرار في إقامة الدورات التدريبية للخطباء، لاسيما في وقتنا المعاصر؛ لبناء قدرة الإمام، والخطيب لمواجهة الأفكار المضللة، وتوجيه وتثقيف المجتمع بما يجب على المسلم تجاهها، مشيراً إلى أن الوزارة عقدت العديد من الملتقيات التي جمعت خطباء الجوامع مع أعضاء هيئة كبار العلماء وفي مقدمتهم سماحة مفتي عام المملكة؛ كما أصدرت الوزارة كتيبًا أسمته: (وثيقة منسوبي المساجد في المملكة العربية السعودية)، وشمل توضيح عدة أمور منها:

المهام والواجبات، شروط التعيين، المكافأة والحقوق، الجزاءات، توجيهات ونصائح.

كما يوجد في كل فرع من فروع الوزارة لجنة لاختيار الأئمة والمؤذنين بمعايير علمية ونظامية.

وأكد الدكتور البراهيم أن اللجنة بحثت موضوع أصوات المؤذنين مع منسوبي الوزارة، فأفادوا بأن الوزارة تعمل على اختبار المؤذن بعناية، وأن تكون لديه معرفة بالأحكام المتعلقة بالعبادة، وتشدد على تطبيق الشروط عند اختيار المؤذنين من خلال لجان متخصصة في فروع الوزارة.

وبين رئيس اللجنة بأن الوزارة تعمل مع وزارة الشؤون البلدية والقروية على مراعاة المساجد وأحوالها عند اعتماد المخططات السكنية، ومناسبة توسط المسجد في الحي، وتوفر كافة خدماته العامة، مضيفاً أنه بالنسبة للمواصفات الهندسية، فإن الوزارة لا تعطي الترخيص حتى تطلع من خلال المكاتب الهندسية في فروعها على مخطط المسجد وتصميمه ومناسبة تنفيذه.

وتابع بأن مما تضمنته رسالة الوزارة في الهدف الثاني من أهدافها: دعوة الناس إلى الإسلام، وتوجيههم، وهو عمل رئيس من أعمال الوزارة تباشره عبر مكاتب الدعوة والإرشاد في فروع الوزارة الثلاثة عشر، موضحاً أن إيراد إنجازات تلك المكاتب لا يعني نسبته لأعمال الوزارة، وإنما أُورد في التقرير في فقرة مستقلة رمز لها بحرف (ب) بعد أن تم إيراد إنجازات المكاتب الدعوية الرسمية المرموز لها بـ (أ) في التقرير.

وأشار إلى أن الوزارة أصدرت لائحة تنظيم الأعمال الإدارية والمالية للمكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات، وتشرف إشرافاً تاماً على كل أعمال تلك المكاتب وتصدر تراخيصها وفق عمل إداري منظم ومحدد.

وعن الفكر المتشدد والمتطرف قال البراهيم إن الوزارة واجهته منذ بدايته وعملت جنباً إلى جنب مع بقية مؤسسات الدولة بكل إمكاناتها المتاحة، كما أن هذا الموضوع حاضر في كل مناشط أهدافها الخمسة، وبالأخص الهدف الثاني بكل بنوده، ومن خلال فعاليات يقوم على متابعتها أمراء المناطق وفق برامج دعوية مدروسة.

وأضاف أن جهود الوزارة في هذا المجال مشهودة ولا تخفى على متابع وقد بينت اللجنة في تقريرها أن الوزارة أقامت في عام التقرير (٨٣) ندوة من ندوات تعزيز الوسطية والأمن الفكري، ومكافحة الغلو، والتطرف، والإرهاب في كافة مناطق المملكة وعدد من محافظاتها.

وبشأن موضوع إيجاد كادر وظيفي للأئمة والمؤذنين، أشارت اللجنة إلى أنها بحثت ذلك مع مسؤولي الوزارة وكان الجواب بأن هذا الموضوع يكتنفه عدد من الأمور منها: أن أخذ الأجر على العبادة أمر فيه نظر شرعي، ولذلك جعلت المكافأة (رزقاً) من بيت المال، كما أن المبرزين من الخطباء والأئمة من العلماء، وطلاب العلم لهم مواقع أخرى، ومن غير المناسب أن تخلو منهم المنابر والمحاريب.

ورأت اللجنة أن إمكان توافر وظائف على سلم الموظفين في الوقت الحاضر بعدد الأئمة، والخطباء، والمؤذنين ووظائف للترقية تضمن استمرارية ذوي الآداء الجيد أمر فيه نظر، ويحتاج إلى تأمل، كما رأت اللجنة وجاهة وأهمية سعي الوزارة إلى رفع المكافآت لفئات المؤذنين وخدم المساجد.

وأعرب رئيس اللجنة عن الأسف لتكرار التوصيات بالدعم المالي المستحق للوزارة من قبل وزارة المالية، رغم أهمية ما تقوم به الوزارة من واجبات شرعية، مؤكداً ضرورة حل هذه المسألة، وأن تعطى الوزارة ما خصص لها وفق خطط التنمية لتقوم بواجباتها تجاه الدين والمواطن.

دعم مشروع التفتيش البيئي و دراسة إنشاء وزارة للبيئة

د. محسن الحازمي
رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والسبعين التي عقدها يوم الاثنين ٩/٢/١٤٣٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري إلى دعم مشروع التفتيش البيئي بالكوادر اللازمة والمختبرات لتغطية مناطق المملكة كافة.

كما دعا المجلس الرئاسة بزيادة محطات المراقبة الإشعاعية السطحية والمتنقلة لتغطية مناطق المملكة، وذلك في القرار الذي أصدره المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، تجاه تقرير السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية التاسعة (١٤٣١/١٤٣٢هـ-١٤٣٣/١٤٣٤هـ) للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.

وطالب المجلس في قراره باعتماد مشروع التوعية البيئية وخدمات الرئاسة – حسب خطة التشغيل المعتمدة لدى الرئاسة – وتفعيل مشاركة الجهات ذات العلاقة فيها والاستفادة منها.

ودعا المجلس إلى دراسة إنشاء وزارة للبيئة ومدى إمكانية ملاءمة ذلك لتحقيق أهداف « الاستراتيجية الوطنية للبيئة »، وتقليل جوانب الازدواجية وزيادة الفعالية في خدمات الإصحاح البيئي.

وأعاد المجلس التأكيد على قراره السابق ذي الرقم ٥٦/٧٥ والتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ الذي يطالب «بالإسراع في إصدار نظام إدارة المناطق الساحلية».

وفي معرض رد اللجنة على آراء الأعضاء ومقترحاتهم، وتساؤلاتهم أوضحت أن النظام الأساسي للحكم اهتم بالبيئة وتطويرها، مشيرة إلى أن

الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
PRESIDENCY OF METEOROLOGY AND ENVIRONMENT
(PME)

مصلحة الأرصاد وحماية البيئة أنشئت عام ١٤٠١هـ، وتحولت سنة ١٤٢٢هـ إلى الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وهي الجهة المسؤولة والمنسقة بين الهيئات الأخرى المهتمة بالبيئة، وتقدم لها الدولة الدعم لتحقيق أهدافها التي ذكرت في النظام الأساسي للبيئة ولائحته التنفيذية.

وتابع رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي أنه سبق أن اُقترح المجلس إنشاء وزارة للبيئة في أكثر من جلسة، ولم تتم الموافقة على ذلك، مضيفاً أن استحداث وزارة للبيئة فيه دعم للمهام المناطة بالرئاسة، وسوف يمنح الرئاسة مرونة أكبر في توظيف الكوادر البشرية المناسبة، والحصول على التمويل المناسب، والتنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى داخل المملكة بصورة أكثر فاعلية.

وأكد أن استحداث وزارة للبيئة سيعكس اهتمام المملكة بالقضايا البيئية للداخل والخارج، ودراسة هذا المقترح ستوضح مدى ملاءمته، ومن ثم إمكانية الأخذ به.

وقال رئيس اللجنة: إن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة تتعاون مع أكثر من جامعة في التخصصات التي تهمها، حيث تتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز التي تحتضن كلية متخصصة في الأرصاد والبيئة وتضم مركز التميز المناخي الوحيد على مستوى المنطقة، وتستقطب الرئاسة عدداً من خريجي هذه الكلية، كما تتعاون مع جامعة الملك سعود، وجامعة أم القرى في حقول الاتصالات والإلكترونيات، وفي مجالات التدريب، والبحث العلمي، وتتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للطاقة الذرية والمتجددة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في مجالات مماثلة.

ولفت النظر إلى الدور الذي تقوم به الرئاسة في التنبؤات بالكوارث والأعاصير والأمطار، وما لديها من برامج طموحة لزيادة قدراتها على التنبؤ بالظواهر الجوية حيث تعمل على زيادة عدد محطات الرصد السطحي، ورصد طبقات الجو العليا والتعاون مع الجهات الأخرى مثل هيئة المساحة الجيولوجية؛ لاستعمال الخرائط الطبوغرافية التي تعرض الموارد الساحلية الطبيعية من حيث حساسيتها البيئية والعمل على الحفاظ عليها.

وأضاف الحازمي أن رئاسة الأرصاد وحماية البيئة تعمل مع العديد من الجهات المختصة على المحافظة على النباتات الصحراوية والغطاء النباتي، وبخاصة وزارة الزراعة بوصفها الجهة المنفذة لنظام الغابات والمراعي، ولديها الكادر المؤهل لتنفيذ ذلك، والهيئة السعودية للحياة الفطرية بوصفها المعنية بالحفاظ على الحياة الفطرية من نبات وحيوان، كما تتعاون الرئاسة مع العديد من الجامعات والمراكز العلمية في هذا الشأن.

ولفت النظر إلى أن الرئاسة وضعت الناحية البيئية ضمن أولوياتها، حيث أصبح لديها وكالة خاصة للبيئة، ولديها مشاريع عديدة لتحصين حالة البيئة في المملكة، وتقوم بمشروع المسح الشامل للبيئة في المملكة، إلى جانب البرامج الخاصة بالصحة والسلامة المهنية التي تقوم بها الرئاسة.

وفيما يخص وضع التوعية البيئية والدعوة إلى إنشاء إدارة مختصة بالتوعية البيئية أبانت اللجنة أن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مهتمة بموضوع التوعية البيئية وتدرك أهميته، وقد انتهت من وضع الإطار العام للإستراتيجية الوطنية للتوعية البيئية والإعلام البيئي، وصياغة السياسات التنفيذية الهادفة إلى تحقيق الهدف الخامس من النظام العام للبيئة، ورفع مستوى الوعي البيئي، وترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية، وتشجيع الجهود التطوعية، وتقوم بالتعاون مع وزارة الإعلام في الإفادة من مختلف الوسائل المتاحة، وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل لدعم أهدافها.

وختمت اللجنة وجهة نظرها بالإشارة إلى أن لدى الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة العديد من الاتفاقيات مع الدول المجاورة، منها: المملكة الأردنية الهاشمية، والعراق؛ للحد من آثار التلوث الناتجة عن الصناعات الحدودية، وتسعى لتطبيق النظام العام للبيئة والجوانب ذات الصلة بتلوث التربة والمياه والهواء.

الشورى يطالب مؤسسة التقاعد ببيانات تفصيلية عن استثماراتها الخارجية

د. محمد بن عبدالله آل ناجي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

طالب مجلس الشورى المؤسسة العامة للتقاعد بتضمين تقاريرها السنوية بيانات تفصيلية مستوفاة لطبيعة استثماراتها الخارجية نوعاً، ووجهةً، وعوائد.

كما طالب المجلس المؤسسة ببذل المزيد من الجهد في سبيل مساعدتها لذوي المعاشات الضئيلة من المتقاعدين والمستفيدين عنهم.

ودعا المجلس المؤسسة لتضمين تقاريرها القادمة معلومات مفصلة عن الدراسة التي أجرتها حول مشكلة العجز في حسابي التقاعد؛ من حيث تشخيص حجم المشكلة، وتحديد مسبباتها، واقتراح حلول عملية وواقعية لمواجهتها.

كما دعاها إلى المبادرة باتخاذ التدابير اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختصة لسرعة إنهاء الربط الآلي مع القطاعات ذات العلاقة بعملها؛ لضمان وصول البيانات التي تحتاجها بشكل فوري ومحدث وموثوق».

جاء ذلك في قرار أصدره المجلس خلال جلسته العادية الثالثة والسبعين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٠/ ٢/ ١٤٣٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، وذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي الذي أفاد أن اللجنة استضافت معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، لعرض ومناقشة ما أُثاره الأعضاء من ملحوظات تجاه التقرير أثناء مناقشته في جلسة سابقة.

المؤسسة العامة للتقاعد
Public Pension Agency

وأضاف: إن المؤسسة أوضحت أن ما ورد من اختلاف فيما يتعلق بجداول أعداد الموظفين ناتج عن خطأ مطبعي، في حين أرجعت بقية الاختلافات بين الجداول إلى أن الأرقام الخاصة بنفس العام تُبنى على أساس الأرقام الفعلية حتى نهاية الربع الثالث، أما الأرقام الخاصة بالربع الرابع فهي متوقعة، ويتم تعديلها في تقرير العام الذي يليه بناءً على الحساب الختامي المعتمد.

د. آل ناجي: المؤسسة أخفقت في حل مشكلة العجز المتفاقمة عاماً تلو الآخر

وتابع أن اللجنة تتفق مع ما لاحظه عدد من الأعضاء إخفاق المؤسسة في مساعيها الرامية لحل مشكلة العجز المتفاقمة عاماً تلو الآخر في حسابيّ التقاعد العسكري والمدني.

وبخصوص نتائج دراسة برنامج (+٥) الخاص بالتقاعد المبكر للمعلمات، أشارت اللجنة إلى أن وزارة التربية والتعليم هي الجهة المختصة برفع نتائج تلك الدراسة المؤسسة حسب إفادة المؤسسة العامة للتقاعد.

أما ما لاحظه بعض الأعضاء بشأن استثمارات المؤسسة، في سوق الأسهم، وعدم تفصيل المؤسسة في تقريرها عن استثماراتها الخارجية،

أوضح آل ناجي أنه بالنسبة للجزء الأول فإن التقرير تضمن قوائم تفصيلية لطبيعة استثمار المؤسسة في سوق الأسهم المحلية في شركات ومؤسسات تنتمي لقطاعات صناعية، واقتصادية، ومالية كثيرة ومتنوعة، أما ما يتعلق بالجزء الثاني، فإن اللجنة أولت هذا الجانب اهتمامها وأكدت عليه من خلال تقديمها لتوصيتها الثانية.

وأضاف آل ناجي: أن المؤسسة أكدت أن مشروع النظام الجديد للتقاعد قد اشتمل على الكثير من المزايا المهمة والتي من أبرزها: دخول الزوجة والأبناء والبنات ضمن المستفيدين عن صاحب المعاش بصرف النظر عن جنسيتهم، ويحق للأبناء والبنات في حالة استحقاقهم لأكثر من معاش من والديهم الجمع بينهما،واستمرار صرف ما يعادل نصيب الزوجة، والأم، والبنت، وبنت الابن، والأخت عند زواجهن لأول مرة بعد وفاة صاحب المعاش لمدة (١٨) ثمانية عشر شهراً بوصفها منحة زواج، واستمرار الصرف للذكور حتى بلوغ سن الرابعة والعشرين، ما لم يكن المستفيد مصاباً بعجز صحي يمنعه من الكسب، فيستمر صرف المعاش إلى أن يزول العجز. وإذا قُطِع، أو أُوقِف نصيب أحد من المستفيدين، أو جزء منه لأي سبب كان يرد النصيب كاملاً، أو الجزء الموقوف منه إلى باقي المستفيدين إذا كانوا ثلاثة فأكثر، وإذا كان المتبقي منهم اثنان فيتم الرد بما يكمل (٧٥٪) من كامل المعاش، وإذا كان واحداً فيرد بما يكمل (٥٠٪) من المعاش، موضحاً أنه في جميع الأحوال يجب ألا يقل مجموع ما يصرف عن صاحب المعاش عن الحد الأدنى.

مساعدة المؤسسة لذوي المعاشات الضئيلة

أما عن طبيعة الجهود التي تقدمها المؤسسة لحصول المتقاعدين والمتقاعدات من ذوي المعاشات الضئيلة على تسهيلات تساعدهم على تحسين دخولهم في ظل غلاء المعيشة الآخذ في التزايد بشكل مستمر؛ أفاد آل ناجي أن المؤسسة أوضحت أنها تتعاون مع وكالة الضمان الاجتماعي لتزويدها ببيانات المتقاعدين ممن تقل معاشاتهم عن (٣٠٠٠) ريال؛ لدراستها من قبلهم، وإقرار ما يمكن تقديمه لهم من مساعدات وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي، كما أنها تقدم لجميع المتعاقدين والمتقاعدات بطاقة المتقاعد، التي تمكّنهم من الحصول على بعض التخفيضات لدى العديد من المؤسسات التجارية التي تسعى دائماً المؤسسة للتواصل معها بشكل مباشر.

ورأت اللجنة أن هذه الجهود لا تزال قاصرة إلى حد كبير، وبينت اللجنة أنها أولت هذا الجانب اهتمامها وقدمت توصيتها بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بأن عدد الوظائف النسائية في المؤسسة لا يزال دون المأمول، أفاد اللجنة أن المؤسسة بررت ذلك بأن اعتمادها على تقديم خدماتها بشكل آلي مرن آخذ في التطور والتكامل حاليًا، ويُغني عن اشتراط أن تتواجد موظفات لتقديم الخدمات للمتقاعدات، مشيراً إلى أن المؤسسة رغم قناعتها تلك، فقد اهتمت بإيجاد أقسام نسوية في فروعها الستة الجديدة، وقد أعلن عن وظائف السيدات بها، وجارٍ إنهاء إجراءات تعيينهن، كما أن المؤسسة تعمل على الاهتمام بهذا الجانب في فروعها ومقراتها مما هو تحت الإنشاء.

وعن الربط الآلي في المؤسسة سواءً فيما بينها ومؤسسة التأمينات الاجتماعية أو فيما بينها والقطاعات الحكومية الأخرى عامة، أوضح رئيس اللجنة أن مسؤولي المؤسسة أكدوا على أنها تعمل حالياً على إيجاد ربط إلكتروني فيما بينها والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بنظامي تبادل المنافع ومد الحماية.

وبخصوص الربط الإلكتروني بين المؤسسة والقطاعات الحكومية الأخرى، أشار إلى أن المؤسسة أفادت بأنها حريصة على الربط مع جهات كثيرة، حيث وقعت مذكرات تفاهم للربط الإلكتروني مع عدد من الجهات، منها على سبيل المثال: وزارة الدفاع، وزارة العدل، وزارة الحرس الوطني، ومركز المعلومات الوطني، كما أن المؤسسة تقدم خدمات إلكترونية مباشرة لأكثر من ٣٠ جهة كالضمان الاجتماعي، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وغيرهما.

ولفت آل ناجي إلى أن المؤسسة تعمل حالياً على التنسيق مع كافة الجهات المعنية للبدء في الربط الإلكتروني المباشر معها خلال الفترة القادمة وذلك بعد صدور الأمر السامي البرقي رقم (٤١٩٩٢) وتاريخ ١٤٣٥/١٠/١١هـ والذي نص على أن تقوم الجهات المعنية المدنية والعسكرية بموافاة المؤسسة بالبيانات الخاصة بالحسابات الإفرادية للموظفين ممن هم على رأس العمل، مؤكدا ضرورة سرعة إنهاء الربط الآلي في المؤسسة، لما لذلك من تأثير إيجابي على وفائها بالتزاماتها للمستهدفين بخدماتها على الوجه المطلوب.

الشورى يطالب وزارة النقل بأدلة موحدة لتصميم وصيانة الطرق

د. سعدون السعدون
رئيس لجنة النقل والأتصالات وتقنية المعلومات

طالب مجلس الشورى وزارة النقل بالإسراع في إعداد أدلة وطنية موحدة لتصميم وإنشاء وصيانة وإدارة الطرق وآليات متابعة لتطبيق تلك الأدلة بما يكفل السلامة المرورية.

كما طالبها بتضمين تقاريرها السنوية القادمة ما تم بشأن تنفيذ ما يخص الوزارة في (الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية) التي اعتمدها مجلس الوزراء، لمعالجة الحوادث المرورية والحد منها، وتضمين تقاريرها السنوية القادمة معلومات عن (مشاريع النقل العام في المدن)؛ تشمل نسبة الإنجاز، والصعوبات، والحلول المقترحة.

وشدد المجلس على ضرورة تخصيص وزارة النقل بالتنسيق مع الأمانات والبلديات مواقع لمحطات نقل البضائع بالشاحنات، وأن تكون في المداخل الرئيسة للمدن، وتوضيح خطتها الهندسية الخاصة بإنشاء شبكة النقل العام الثانوية للسكك الحديدية والحافلات داخل مناطق المملكة.

جاء ذلك خلال الجلسة العادية الرابعة والسبعين التي عقدها مجلس الشورى يوم الاثنين ١٦/ ٢/ ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ حيث استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون، وبين أن اللجنة تؤكد على ضرورة رفع مستوى صيانة الطرق القائمة، مشيراً إلى صدور قرارات عديدة من المجلس لتحقيق هذا المطلب.

أما بشأن الطرق المعرضة لزحف الرمال، لفت رئيس اللجنة إلى صدور توجيه المقام السامي بتاريخ ١٤٣٥/٦/٧هـ، بتشكيل لجنة من عدة جهات منها وزارة النقل؛ لإيجاد الحلول والآليات لمعالجة مشكلة زحف الرمال خلال سنة من تاريخ التوجيه، وتأتي هذه التوجيهات تمشيًا مع ما ورد في قرار مجلس الشورى رقم (٤٨/١٠٩) وتاريخ ١٤٣٣/٨/٤هـ، ونصه: « على وزارة النقل التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدراسة الآليات والإجراءات والحلول المناسبة لمعالجة مشكلة زحف الرمال على الطرق السريعة والمدن ».

وأضاف السعدون أن الوزارة قامت بدراسة مشروعات النقل العام بالتنسيق مع الأمانات والبلديات وصدرت التوجيهات بأن تكون الوزارة عضوًا في اللجنة التي تتابع التنفيذ، قبل أن تنشأ هيئة النقل العام، والتي تتطلب بعض الوقت لتتمكن من القيام بدورها الفاعل.

وعن قرار المجلس بإيجاد محطات، أو مراكز على الطرق الرئيسة، وعند مداخل المدن؛ قال رئيس اللجنة إن ذلك يأتي لتوفير مواقف واستراحات لسائقي الشاحنات، بدلاً من تكدسها على الطرق، وفي الوقت نفسه توفر هذه المحطات مستودعات تخزين ومكاتب لتقديم خدمات لوجستية مستقبلية.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن الوزارة في المراحل النهائية لتنفيذ طريق (البطحاء – شيبة – أم الزمول)؛ ليسهل ربط المملكة بسلطنة عمان، أما الطرق الحدودية، فهي مسؤولية حرس الحدود الذي يتولى تنفيذ الطريق الجنوبي للمملكة، وطريق (الخرخير – زعبلوتن) من ضمن هذا المسار.

ونوه رئيس اللجنة إلى أنه ستتم مناقشة وزارة النقل في الاجتماع القادم، بشأن الخرائط في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨٨) وتاريخ ١٤٣١/١٢/٣٠هـ، بشأن اللجنة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية، وهي لجنة في الهيئة العامة للمساحة.

أما الإنارة لطريق الكر، مكة المكرمة، فأوضح السعدون أنه يتم حاليًا تنفيذ مشروع إنارة لهذا الطريق بطول (٢٢) كيلومتراً، وقد تمت الاستفادة من إنارة الطريق بطول (٦) كيومترات في موسم الحج الماضي، ورأت اللجنة أهمية النفق الذي سيكون في منطقة الهدا، وعند مناقشة الوزارة أيدت تنفيذ هذا المشروع بعد إعادة دراسته.

ولفت الدكتور السعدون إلى أن وزارة النقل تقوم حالياً بدراسة الطرق، وقياس حجم الحركة المرورية؛ لتحديد الحاجة إلى زيادة المسارات، وقد تم تنفيذ مسار رابع لبعض الطرق.

د.السعدون: الإسراع في صدور الكادر الهندسي يحل مشكلة تسرب الكفاءات

وعن الإسراع في صدور الكادر الهندسي قال السعدون إن ذلك سيسهم في حل مشكلة النقص في الجهاز الوظيفي، وتسرب الكفاءات في مجالات الهندسة والتقنية.

وأفاد أن مشروعات النقل العام المعتمدة أخذت بعين الاعتبار متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وخاصة في ظل اعتماد برنامج الوصول الشامل وما يتضمن من اشتراطات خاصة بالتجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة.

وعن سبب تأخير مشروع جسر (شعيب غبيراء) بمدينة الرياض أوضح السعدون أن السبب هو وجود خطوط كهرباء الضغط العالي، وقد تم تشكيل لجان من عدة جهات منها شركة الكهرباء، وإمارة منطقة الرياض، ووزارة المياه والكهرباء، ووزارة النقل، والتي أسهمت في حل المشكلة، وبدأ التنفيذ بتاريخ ١٤٣٥/١/١٠هـ، وبلغت نسبة الإنجاز حتى تاريخ ١٤٣٥/١١/٢٩هـ (٦٥٪)، أما بشأن مبلغ الإشراف، فإنه يشمل الإشراف على هذا المشروع وعدة مشروعات أخرى لم يتم توضيحها في اللوحة الإعلانية للمشروع.

الأعلاف تستنزف ستة أضعاف ما يستهلكه القمح من المياه

أعضاء يطالبون بإعادة النظر في قرار وقف شراء القمح من المواطنين

الأستاذ محمد المطيري
رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية التي عقدها يوم الثلاثاء ٣/ ٢/ ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد المطيري.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع، للمناقشة اشار أحد الأعضاء إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٥) الصادر عام ١٤٢٨هـ، الذي يقضي بخفض شراء القمح من المواطنين على أن ينتهي شراء القمح في موسم ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ، وكان الهدف منه الحفاظ على المياه الجوفية، لافتاً النظر إلى أن ما حدث هو العكس، فبدلاً من زراعة محصول موسمي؛ عمد كثير من المزارعين إلى زراعة الأعلاف، وهي محاصيل غير إستراتيجية تستمر مدى العام، مشيراً إلى أن هذه المحاصيل تستنزف ستة أضعاف ما يستهلكه القمح في موسمه.

صوامع الغلال تدفع للمزارع أقل من تكلفة القمح المستورد!

وأضاف العضو أن مهنة الزراعة مارسها ابن هذا البلد سنوات طويلة، ولا يتصور أن يتخلى عنها في يوم من الأيام، والقمح من المحاصيل الإستراتيجية التي تهم المواطن، وصوامع الغلال كانت تدفع للمزارع سعرًا أقل مما يكلفها في القمح المستورد، مطالباً بأن تعيد اللجنة دراسة هذا الموضوع، لاسيما وقف شراء القمح من المواطنين.

وقال عضو آخر: إن المؤسسة تتجه إلى التوقف عن شراء القمح المنتج محليًّا تدريجيًّا، مقترحاً المحافظة على نسبة ولو بسيطة لإنتاج القمح، بحيث يكون لدينا إنتاج يساعد المؤسسة على تجاوز المرحلة المؤقتة التي قد تمر بها من حدوث أزمات وفر القمح.

كما رأى العضو التأكيد على ضرورة عدم تخزين كامل المخزون الاحتياطي من القمح والدقيق في مكان واحد.

من جانبه أشار أحد الأعضاء إلى أن المؤسسة ستتوقف هذا العام عن استقبال القمح المحلي، مشدداً على ضرورة النظر إلى الأمن الغذائي، والتقليل قدر الإمكان من زراعة القمح إلى الحد الذي يوفر لنا الأمن الغذائي في حلة الطوارئ والأزمات.

واقترح أن يكون في حدود ٦٠٪ مما تستقبله المؤسسة من القمح المحلي، وتكمل النقص باستيراد القمح من الخارج، لتحقق أمنًا غذائيًا للمملكة وتقلل الاعتماد على المصادر الخارجية التي لا تضمن ولا تؤمن في حالة الأزمات.

مؤكداً على أهمية النظر إلى الأمن الغذائي بالتوازي مع الأمن المائي، وأن ندرك أن لدينا مكامن من المياه لا تصلح للشرب، ويمكن استخدامها في زراعة سلعة أساسية كزراعة القمح، لاسيما أنها لا تستهلك من المياه ما تستهلكه المسطحات الخضراء والأعلاف.

وفي سياق متصل قال أحد الأعضاء: إن هناك شريحة من المواطنين يعانون من مرض حساسية القمح، ويمثلون بحسب الإحصاءات حوالي (٢-٣٪) من المواطنين، أي ما بين (٤٠٠ ألف -٦٠٠ ألف شخص) والعدد في تزايد مستمر، مضيفاً أن هؤلاء المصابون بهذا المرض ممنوعون من استخدام القمح ومنتجاته، وأهمها الدقيق، ولا يوجد علاج طبي لهؤلاء إلا الحمية عن استخدام القمح الذي يعد المنتج الرئيس الذي تقدمه المؤسسة.

صوامع الغلال تواجه الهدر في استهلاك الدقيق وسوء استخدامه وتسرب الموظفين!

ونوه العضو إلى أن هؤلاء المرضى يواجهون ثلاثة تحديات أولها أن هؤلاء بحاجة ماسة إلى الدقيق الخالي من الغلوتين، وهذا لا توفره المؤسسة حاليًا، والثاني أنه لا يوجد في السوق دقيق محلي خالٍ من الغلوتين، فكل ما هو موجود دقيق أجنبي مستورد، وبعضها غير آمن، وبعضها غير ملتزم بمعايير الجودة، بينما بعضها فقير من حيث المادة الغذائية، أما التحدي الثالث فهو غلاء أسعار الدقيق الأجنبي، حيث تتراوح ما بين (٢٧-٥٠) للكيلو، بينما سعر الدقيق الذي تنتجه المؤسسة ريال واحد وخمس عشرة هللة للكيلو. مشيراً إلى أن المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق هي الجهة المسؤولة والمختصة بتوفير وتسويق الدقيق داخل المملكة، والدقيق الخالي من الغلوتين الذي يعد أحد أنواع الدقيق الذي تحتاجه شريحة معتبرة من المواطنين.

واقترحَ إضافة توصية تطالب المؤسسة بتوفير دقيق خالٍ من الغلوتين للمصابين بمرض حساسية القمح.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن أهم المشكلات التي تواجه المؤسسة العامة لصوامع الغلال - بحسب تقريرها - الهدر في استهلاك الدقيق وسوء استخدامه، وتسرب موظفي المؤسسة؛ ورأى أن النظام الذي يعملون عليه غير مناسب.

وزاد العضو أنه سبق للمجلس أن اتخذ بشأن هذه المشكلة قرارين، الأول: يتعلق بوضع آلية لاسترجاع قيمة الإعانة المدفوعة من قبل الدولة عند قيام أي جهة بتصدير منتجات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق التي تعتمد على القمح المعاد، وصدر أمر سام في ١٤٣٣/١/٢٨هـ، بتشكيل لجنة وزارية بخصوص هذا القرار، ولكن الموضوع لا يزال يدرس إلى الوقت الحاضر. واقترح العضو على لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة وضع توصية بأن تقوم اللجنة الوزارية بإنجاز هذا المشروع الذي أُوكل إليها من ولي الأمر وأن يخرج قريبًا.

وتابع بأنه سبق لمجلس الشورى أن اتخذ قرارًا بشأن مشكلة تسرب الموظفين، ولكن القرار لم يدرج ضمن التقرير، وهذا الأمر لم ينجز لأنه ذكر أنه مرتبط بصدور اللائحة الموحدة للمؤسسات العامة والهيئات العامة والصناديق الحكومية، مضيفاً أن هذه اللائحة تدرس منذ أكثر من عشر سنوات في هيئة الخبراء، وكان ينبغي للجنة أن تبحث هذين الموضوعين لمساعدة المؤسسة في حل مشكلتها، عوضًا عن هذه التوصيات التي لن تجدي - حسب رأيه -.

وطالب عضو آخر بدراسة موضوع تسرب الموظفين السعوديين من المؤسسة بعد تدريبهم، وإيجاد الحلول المناسبة لذلك، واقترح أن يكون هناك كادر رواتب مناسب، وتأمين طبي، وبدل عمل ورديات، يسهم في توطين الوظائف في المؤسسة.

كما اقترح أحد الأعضاء أن تطالب اللجنة بالإسراع في خصخصة المؤسسة وميكنة الأعمال؛ ورأى أن ذلك سيعالج أوجه القصور الموجود.

وأفاد عضو آخر أن جميع المباني لفروع المؤسسة لا زالت مستأجرة، مطالباً بأن تسارع المؤسسة في امتلاك مبانيها، إذ أن امتلاك المباني يساعد في إعطاء العمل سلاسة وتدفقًا، بحيث يكون تخطيط المباني الخاصة بالمؤسسة أكثر ملاءمة في التطور والتنظيم في العمل.

ورأى أحد الأعضاء أن هناك ١٩٧٥ وظيفة متاحة للشباب السعوديين في المؤسسة، مشيراً إلى أن مبررات المؤسسة في توظيف الأجانب أن السعوديون لا يقبلون على الوظائف الفنية، غير مقبولة، وقال: إن المهن المذكورة مهن يقبلها السعوديون، ولاسيما ذوي الدخول الضعيفة إذا تبنت المؤسسة الحد الأدنى من الرواتب.

وسوف تدرس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

الأعضاء يطالبون بإعادة تقييم الخدمات الصحية وفق الخطط الخمسية الماضية

وزارة الصحة
Ministry of Health

أكد عدد من أعضاء مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والستين التي عقدها يوم الاثنين ٢٤ / ١ / ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ضرورة إعادة تقييم الخدمات الصحية في المملكة وفق الخطتين الخمسيتين الثامنة والتاسعة، مشيرين إلى أن الهيكل الإداري في وزارة الصحة يواجه صعوبة في تحقيق طموحات الدولة وتطلعات المواطن، ورأوا مناسبة البحث عن آلية جديدة وغير تقليدية لدعم العمل الإداري في الوزارة.

سن نظام للمسؤولية الطبية يقدر التعويض عن الأخطاء

وقال أحد الأعضاء خلال مناقشة المجلس لتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي؛ إنه يحسن باللجنة أن تطلب من الوزارة تضمين تقاريرها السنوية معلومات عن الأخطاء الطبية التي تم رصدها في عام التقرير، والإجراءات التي اتخذت حيالها. مضيفاً أنه لا توجد آلية واضحة للتحقيق في الأخطاء الطبية والحكم فيها، وحجم التعويضات التي تعطى للمتضررين منها؛ فالتعويض الذي تقضي به الهيئة الصحية لا يجبر الأضرار، ويهدر الحقوق.

وطالب العضو بسن نظام للمسؤولية الطبية يتضمن أحكاماً تنظم تقدير التعويض؛ استناداً إلى الآراء الفقهية الواسعة المبنية على قاعدة الضرر يزال، وقاعدة لا ضرر ولا ضرار، وأن يتم الفصل في قضايا الأخطاء الطبية من قبل دوائر متخصصة يتم إنشاؤها في المحاكم العامة، وأن يتم التعامل مع هذه الأخطاء بكل شفافية، والبحث عن أسباب حدوثها وأساليب الحد منها، وتجنب التستر على هذه المشكلة والتقليل من حدتها.

ودعا أحد الأعضاء إلى أن تضمن اللجنة في تقريرها ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن رفع القضايا على شركات التبغ، وما قامت به الوزارة في هذا الشأن.

وتساءل عضو آخر عن توصية اللجنة بأن يتولى القطاع الخاص والجمعيات الصحية الخيرية خدمة الرعاية الصحية المنزلية بشكل كامل، كما تساءل عما إذا كان المقصود أن تكون هذه الخدمة ضمن الخدمات الممكن شراؤها. وأشار العضو إلى أنه لن يكون بمقدور متوسطي الدخل، وذوي الدخل المحدود الحصول عليه، كما أنه سيتركز في المدن الكبرى فقط دون غيرها، واقترح إعادة النظر في هذه التوصية؛ كونها ستؤدي إلى محدودية المستفيدين من هذا البرنامج لكلفته العالية.

ونوه عضو آخر إلى أن التدريب الصحي أمر مهم وضروري لكل الممارسين الصحيين، وهو أمر متشعب ويحتاج إلى داعم ومساند لوزارة الصحة، لافتاً النظر إلى أهمية مشاركة هيئة التخصصات الصحية في هذا الأمر؛ لأنه جزء من مهام هذه الهيئة هو القيام بوضع البرامج التدريبية التخصصية الصحية المهنية، وكذلك وضع البرامج للتعليم الطبي المستمر عبر مجالسها العلمية الصحية، والجمعيات المهنية الصحية.

مستشفيات ومراكز صحية تقدم خدماتها بدون شهادات اعتماد

وجدد أحد الأعضاء مطالبة الوزارة بتضمين تقاريرها معايير الأداء في الخدمات الصحية، وعرض تقييم أداء المؤسسات التابعة لها، مشيراً إلى أن من أهم مؤشرات القصور في العمل الإداري والتنظيمي لدى الوزارة؛ أن غالبية مستشفيات ومراكز وزارة الصحة لم تتمكن من الحصول على شهادات اعتماد من الجهة المختصة مثل المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، ولازالت هذه المستشفيات المتعثرة تعمل وتقدم الخدمات رغم عدم حصولها على شهادة الاعتماد، وطالب اللجنة الصحية تزويد المجلس

بتقارير الجهات التنظيمية والرقابية المختصة بالرعاية الصحية مثل هيئة التخصصات الصحية، والمجلس الصحي السعودي، والمركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، ودعا إلى تشكيل لجنة حكومية عليا تقوم بدراسة واقع الخدمات الصحية في المملكة، ووضع البدائل اللازمة لتقويمها وتطويرها بما يحقق تطلعات الدولة والمواطن.

اقتراح باقتصار مهام وزارة الصحة على التنظيم والإشراف على القطاع الصحي

واقترح أحد الأعضاء على وزارة الصحة أن لا تقتصر مهام التنظيم والإشراف على القطاع الصحي فحسب، وتتخلى عن مهام تقديم الخدمات الصحية ليتولاها القطاع الخاص، وإنشاء مؤسسات حكومية تعمل وفق أسس تجارية وبعقلية القطاع الخاص. وكذلك تفعيل التأمين الطبي لجميع المواطنين، وعلاجهم في أي مستشفى سواءً كان خاصاً أو تابعاً للمؤسسات التي تنشئها الوزارة.

ورأى عضو آخر أن الوزارة ليست بحاجة لزيادة الدعم المالي، حيث ميزانيتها السنوية تبلغ (٥٠) مليار ريال، ومع ذلك لا تزال معاناة المرضى قائمة وعلى وتيرة متزايدة.

موضحاً أن المشكلة ليست مالية؛ وإنما في طريقة التعامل مع المشكلة القائمة، والحلول التي وضعتها الوزارة. مشيراً على أن الوزارة لديها مشكلة في التواصل مع شركائها في تقديم الخدمات الصحية، فالقطاع الخاص يشكو من طريقة تعامل الوزارة، خاصة فيما يتعلق بصرف المستحقات.

واستغرب أحد الأعضاء عدم وصول نظام مكافحة التدخين الذي أُقرّ في مجلس الوزراء قبل سنوات إلى وزارة الصحة، متسائلاً عن السبب.

ولفت آخر إلى أن المرضى السعوديين الذين يتلقون العلاج خارج المملكة يعانون من نقص في بعض الخدمات، حيث تبدأ هذه المعاناة من رحلة السفر للعلاج؛ فمريض السرطان، أو الكبد، أو الكلى الذي أنهكه المرض والألم يسافر على رحلة مدتها (١٢) إلى (١٤) ساعة على الدرجة السياحية، فزيادةً على ألم المرض زادته وزارة الصحة بألم المقعد طوال الرحلة، فبعض المرضى اضطروا للنوم على الأرض من ألم الكرسي.

وطالب وزارة الصحة بمنح جميع المرضى السعوديين المسافرين للخارج أوامر إركاب بالدرجة الأولى تقديرًا لظروفهم الصحية.

ورأى العضو أنه من المؤلم أيضاً ما يواجهه المرضى من معاناة الوصول، والسكن، والترجمة في المراكز الطبية سواءً في أمريكا أو أوروبا، مضيفاً أن الوزارة مشكورة تحدد المركز الطبي وتقوم بحجز المواعيد الطبية؛ لكنها تترك المريض لقَدره في ترتيب استقباله، وإسكانه، مشيراً إلى معاناة المرضى في المحطات التي تسبق محطة الوصول، ومن الجمارك، والإجراءات، وصعوبة التخاطب، دون مساعدة من الملحق الصحي أو من وزارة الصحة نفسها.

المرضى بالخارج ضحية ابتزاز «مافيا العرب»

ونبه العضو إلى أن المرضى بالخارج يقعون ضحية (مافيا العرب) في مكاتب المراكز الصحية الذين يتحكمون في المرضى السعوديين، إلى درجة أنهم هم من يوصي بإغلاق ملفه وعودته للمملكة، ولهذا أصبحت هذه المكاتب وسيلة ابتزاز؛ فإذا لم يدفع المريض أو يستأجر السكن من خلالهم فهو شخص غير مرضي عنه، وسيغلق ملفه ومن ثم عودته للمملكة. مطالباً وزارة الصحة بوضع طبيب سعودي، ومترجم، ومحام في كل مركز طبي بالخارج يتم علاج السعوديين فيه.

وختم أحد الأعضاء بالإشارة إلى أنه يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مائة ألف طالب وطالبة مؤمن عليهم صحياً ويتم علاجهم بدون مشاكل أو قضايا؛ متسائلاً عن عدم قيام وزارة الصحة بالتأمين لجميع المرضى السعوديين خارج المملكة.

الشورى يطالب بسرعة استكمال منظومة التعامل بالبريد الإلكتروني المحلي

طالب مجلس الشورى مؤسسة البريد السعودي بالتنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الأخرى ذات العلاقة لسرعة استكمال منظومة التعامل بالبريد الإلكتروني المحلي المقدم من قبل المؤسسة.

كما طالب المجلس المؤسسة بتكثيف جهودها في سبيل تحسين ورفع كفاءات القدرات البشرية المؤهلة لديها في مجالات تقديم الخدمات الجديدة لقطاعي المؤسسات والأفراد.

وأعاد التأكيد على قراره السابق الداعي لـ«إعادة هيكلة قطاع البريد بحيث تفصل الجهة المنظمة عن الجهات المقدمة للخدمة».

جاء ذلك بعد أن استمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والسبعين التي عقدها المجلس يوم الثلاثاء ١٠/٢/١٤٣٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون حيث أفادت اللجنة في ردها على تساؤلات بعض الأعضاء عن المتعاقدين السعوديين، والمتعاقدين غير السعوديين في المؤسسة أن المتعاقدين السعوديين هم الخبراء المعينون على بند الخبراء، أما المتعاقدون غير السعوديين فهم على الوظائف غير التخصصية، كالمحاسبين وهم في تناقص تدريجي، مشيرة إلى أن الـ(١٦٢) موظفًا، هم القائمون بالأعمال البريدية في المناطق النائية من القرى والهجر التي لا يوجد بها مكاتب للبريد.

وأشار الدكتور السعدون إلى أن قرارات المجلس السابقة جاءت لتسهم في حل المعوقات التي تواجه المؤسسة، في حين ستسهم التوصيتان «الثانية» و«الثالثة» في توفير وتأهيل الكوادر البشرية، والإسراع في إعادة هيكلة قطاع البريد، وفصل الجهة المنظمة عن الجهات المشغلة كما هو الحال في القطاعات الأخرى.

البريد السعودي
Saudi Post

وأكد السعدون أهمية التنسيق بين المؤسسة، وهيئة الاتصالات والجهات ذات العلاقة؛ لتسهيل استخدام البريد الإلكتروني المحلي، وسرعة استكمال منظومة التعامل بالبريد الإلكتروني.

وأفاد رئيس اللجنة أن المؤسسة أنهت مشروع العنوان البريدي؛ حيث أتمت عنونة ما نسبته ١٠٠٪ من المواقع في كافة مناطق المملكة. وبشأن استمرار ترقيم المنازل، أوضح السعدون أن رقم المنزل ليس العنوان البريدي وإنما يستخدم لسهولته للاستدلال على العنوان البريدي، مشيراً إلى ما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٢) وتاريخ ١٤٣٤/٧/٢٤هـ، حيث جاء فيه "أن عنوان محل الإقامة الذي أعدته مؤسسة البريد السعودي يعد عنوانًا معتمدًا تترتب عليه الآثار النظامية".

ورداً على تساؤلات عدد من الأعضاء عن الغرض من تأسيس شركة قابضة؟ ومن هو الشريك من القطاع الخاص في شركة ناقل؟. أفاد رئيس اللجنة أن الغرض من تأسيس شركة قابضة للتمكين قانونيًا من امتلاك شركات، أو حصص في شركات أخرى تمكنها من السيطرة على إدارتها، ورسم خططها العامة، مبيناً أن مؤسسة البريد لا تمتلك سوى نسبة (٥١٪) من شركة ناقل، والباقي يمتلكها القطاع الخاص ممثلًا بشركة (هلا) المالكة لشركة (هلا إكس برس) لخدمات البريد السريع.

شيء عن السياسة الخارجية ...!!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

هناك ترابط وثيق وعضوي بين السياستين الداخلية والخارجية لأي بلد. وغالباً ما تكون السياسة الخارجية للبلد هي « محصلة » للسياسة الداخلية لها، وللوضع الداخلي العام في الدولة المعنية، بكل ما يتضمنه من امكانات ومجالات وجوانب مختلفة عندما تكون الدولة مستقرة سياسياً، استقراراً حقيقاً، فإن سياستها الخارجية غالباً ما تخدم المصلحة العامة لها بحق، وتكون مرسومة بشكل سليم ومستقر، وكذلك مسألتي تنفيذ ومتابعة هذه السياسة.

إن« المصلحة العامة لأي بلد، تعرف بأنها : « فائدة ورغبة ومصلحة غالبية سكان الدولة المعنية « ـ كما يراها ممثلو هذه الغالبية الحقيقيين. إضافة إلى قدرة هذه الغالبية على تعديل وتغيير مسار أي سياسة خارجية ترى عدم توافقها مع « المصلحة العامة ».

لهذا، نرى رشداً (نسبياً) في السياسات الخارجية للدول المستقرة سياسياً استقراراً حقيقياً... وتحقيقاً ملحوظاً لأهدافها، خارج الحدود. وهذا ينعكس بالايجاب على الوضع الداخلي للدولة، وعلى سياساتها الداخلية، بسبب الترابط بين السياسيتين الداخلية والخارجية.

وأن من مظاهر رشد ومنهجية السياسة الخارجية لأي دولة، أن يقسم العالم الخارجي إلى مناطق أو وحدات أخرى (دول، تكتلات ... الخ) وأن تكون هناك استراتيجية عامة للسياسة الخارجية... تتضمن « ثوابت » البلد المعنى، والأهداف العامة التي يراد تحقيقها خارجيا في المدى الطويل. ثم توجد مراجعة دورية (سنوية، شهرية، أسبوعية، بل ويومية أحياناً) لهذه السياسات، لضمان مناسبتها وتواكبها مع المستجدات، وتتابع الأحداث، التي كثيراً ما تتغير وتتطور من يوم لآخر.

وبعض مراقبي السياسة الخارجية السعودية يرون أن هناك ثوابت معروفة في السياسة الخارجية للمملكة، ومن أهمها : رعاية الشريعة الإسلامية، والحرص على التضامن العربي والإسلامي، حل الخلافات بالطرق السلمية .... الخ. كما يرون أن هذه السياسة الخارجية السعودية تتمحور في خمس دوائر هي: الدائرة الخليجية (وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي واليمن) الدائرة العربية، الدائرة الإسلامية، دائرة الدول النامية، الدول الكبرى والصديقة.

وتصادف السياسة الخارجية للمملكة تجاه الدول المدرجة ضمن الدوائر الثلاث الأولى (الخليج، العربية، الإسلامية) صعوبات جمة، وعقبات كأداء، تتمثل في عدم استقرار كثير من الدول الموجودة في هذه الدوائر، وبالتالي عدم استقرار سياساتها الخارجية. وهذا يجعل أمام صانع القرار السياسي الخارجي السعودي خيارين صعبين: التعامل مع ما يجري في هذه الدول تعاملاً آنياً، أو بذل جهود ضخمة لإصلاح أوضاع هذه الدول، في المدى الطويل، بما يحقق في النهاية مصلحة المملكة، في هذا المدى. وفي كلا الحالتين، فإن التعامل مع هذه الدول المضطربة يظل بالغ الصعوبة والتعقيد.

هذا الواقع يجعل رسم وتنفيذ ومتابعة السياسة الخارجية السعودية بدقة تجاه هذه الدوائر أمراً عسيراً... لسوء الخيارات، وتقلب الأوضاع، وصعوبة تحقيق الأهداف الخيرة في هذا الوسط الفوضوي. إن ماء المنطقة العربية عكر في معظمه، والاصطياد في هكذا ماء، كما يفعل آخرون، قد يفيد في المدى القصير، ولكنه غالباً ما يزيد في تعكير الماء في المدى الطويل.

إن من مصلحة المملكة، وكل البلدان العربية، أن يسود الأمن والاستقرار والازدهار كل بلدان المنطقة. وليس من مصلحتها أن تتفتت دول جوارها، ويهيمن فيها الاضطراب وعدم الاستقرار والتخلف... لأن لهذه الشرور تأثيرات سلبية فادحة على كل ما حولها.

مجس الشورى يقر تسمية لجانه المتخصصة ويعيد تشكيل أعضائها

أعاد مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والسبعين التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٦/٢/٣٠هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تكوين لجانه المتخصصة وتسمية رؤساء اللجان ونوابهم لأعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة للمجلس التي تبدأ في الثالث من شهر ربيع الأول ١٤٣٦هـ وفقاً لما قضت به المادة الثانية والعشرين من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

وقد تحققت الرغبة الأولى للأعضاء في الانضمام للجان بنسبة ٨٠٪ فيما تحققت الرغبة الثانية بنسبة ٨٪ والثالثة بنسبة ١٢٪.

وكان المجلس قد أقر في جلسة سابقة تسمية اللجان المتخصصة بعد أن أجرى تعديلاً على مسميات عدد منها، وأنشأ لجنة جديدة بمسمى « لجنة الزراعة والمياه والبيئة.

وجاء تشكيل اللجان المتخصصة على النحو الآتي:

لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الدكتور/ فالح بن محمد الصغير رئيس اللجنة	٦	الشيخ / عازب بن سعيد آل مسبل
٢	الدكتور/ ثامر بن ناصر الغشيان نائب الرئيس	٧	الأستاذ / عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى
٣	الدكتور / إبراهيم بن عبدالله البراهيم	٨	الدكتورة / لطيفة بنت عثمان الشعلان
٤	الدكتورة / خولة بنت سامي الكريع	٩	الشيخ الدكتور / ناصر بن زيد بن داود
٥	الشيخ / سليمان بن عبدالله الماجد	١٠	الأستاذ / نايف بن مرزوق الفهادي

لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الأستاذ/ عبدالعزيز بن إبراهيم الهدلق رئيس اللجنة	٦	معالي الأستاذ / عبدالرحمن بن عبدالمحسن العبدالقادر
٢	الدكتورة/ حمدة بنت خلف العنزي نائب الرئيس	٧	الشيخ / محمد بن صالح الدحيم
٣	الدكتور / خالد بن إبراهيم العواد	٨	الدكتور / موافق بن فواز الرويلي
٤	صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت فيصل بن عبدالعزيز آل سعود	٩	الدكتورة / نورة بنت عبدالله الأصقه
٥	الدكتورة / سلوى بنت عبدالله الهزاع	١٠	الدكتورة / هياء بنت عبدالعزيز المنيع

لجنة الإدارة والموارد البشرية

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الأستاذ / محمد بن حامد النقادي رئيس اللجنة	٦	الدكتور / محمد بن سعيد القحطاني
٢	الدكتورة / دلال بنت مخلد الحربي نائب الرئيس	٧	الدكتور / محمد بن عبدالله القحطاني
٣	الأستاذ / صالح بن عبدالعزيز الحميدي	٨	الدكتور / محمد بن مهدي الخنيزي
٤	الأستاذ / عطا بن حمود السبيتي	٩	الأستاذ / هاشم بن علي راجح
٥	الدكتور / غازي بن فيصل بن زقر	١٠	الدكتور / هاني بن يوسف خاشقجي

لجنة الاقتصاد والطاقة

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الأستاذ / صالح بن عيد الحصيني رئيس اللجنة	٧	الدكتور / خالد بن عبدالمحسن المحيسن
٢	الدكتور / فهد بن حمود العنزي نائب الرئيس	٨	الدكتور / خالد بن منصور العقيل
٣	الدكتور / أحمد بن محمد الغامدي	٩	الدكتور / سلطان بن حسن السلطان
٤	الأستاذ / أسامة بن علي قباني	١٠	الأستاذ / صالح بن حسن العفالق
٥	الدكتورة / حنان بنت عبدالرحيم الأحمدي	١١	الدكتور / عبدالله بن علي المنيف
٦	الدكتورة / حياة بنت سليمان سندي		

لجنة الشؤون الأمنية

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الدكتور/ سعود بن حميد السبيعي رئيس اللجنة	٦	الأستاذ / عساف بن سالم أبوثنين
٢	الدكتور/ نواف بن بداح الفغم نائب الرئيس	٧	اللواء ركن / علي بن محمد التميمي
٣	الأستاذ / خليفة بن أحمد الدوسري	٨	الشيخ / عيسى بن عبدالله الغيث
٤	الدكتور / عبدالرحمن بن ناصر العطوي	٩	الشيخ / محمد بن سعد السعدان
٥	اللواء طيار ركن / عبدالله بن عبدالكريم السعدون	١٠	الدكتور / محمود بن محمد البديوي

لجنة التعليم والبحث العلمي

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الدكتور/ مشعل بن فهم السلمي رئيس اللجنة	٧	الدكتور / عبدالله بن حمود الحربي
٢	الدكتورة/ زينب بنت مثنى أبو طالب نائب الرئيس	٨	الدكتور / عبدالله بن سالم المعطاني
٣	الدكتور / أحمد بن سعد آل مفرح	٩	الدكتور / عبدالله بن محمد الجغيمان
٤	سمو الأمير الدكتور / خالد بن عبدالله آل سعود	١٠	الدكتورة / موضي بنت محمد الدغيثر
٥	الدكتور / سالم بن علي القحطاني	١١	الدكتور / ناصر بن علي الموسى
٦	الدكتور / عبدالله بن أحمد الفيفي		

لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الدكتور/ أحمد بن عمر الزيلعي رئيس اللجنة	٧	الدكتور / عبدالله بن محمد نصيف
٢	الدكتورة / فاطمة بنت محمد القرني نائب الرئيس	٨	الدكتور / فايز بن عبدالله الشهري
٣	الدكتورة / الجوهرة بنت إبراهيم بوبشيت	٩	الأستاذ / محمد رضا بن منصور نصرالله
٤	الدكتور / راشد بن حمد الكثيري	١٠	الدكتورة / منى بنت محمد الدوسري
٥	الدكتور / سعد بن عبدالرحمن البازعي	١١	الدكتورة / نورة بنت عبدالله العدوان
٦	الأستاذ / عبدالله بن محمد الناصر		

لجنة الشؤون الخارجية

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	معالي الدكتور/ خضر بن عليان القرشي رئيس اللجنة	٧	الأستاذ / سعود بن عبدالرحمن الشمري
٢	الأستاذة/ هدى بنت عبدالرحمن الحليسي نائب الرئيس	٨	الدكتور / صدقة بن يحيى فاضل
٣	الدكتورة / إلهام بنت محجوب حسنين	٩	الدكتور / عبدالله بن إبراهيم العسكر
٤	الدكتورة / ثريا بنت إبراهيم العريض	١٠	الدكتور / عبدالمحسن بن فهد المارك
٥	الدكتور / حمد بن عايض آل فهاد	١١	الدكتور / مفلح بن دغيمان الرشيدي
٦	الدكتور / زهير بن فهد الحارثي		

اللجنة الصحية

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الدكتور/ سطام بن سعود لنجاوي رئيس اللجنة	٦	الدكتورة / لبنى بنت عبدالرحمن الأنصاري
٢	الدكتور/ عبدالله بن زبن العتيبي نائب الرئيس	٧	الدكتور / محسن بن علي فارس الحازمي
٣	معالي الدكتور / عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم	٨	الدكتورة / منى بنت عبدالله آل مشيط
٤	الدكتور / عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشامخ	٩	الدكتورة / نهاد بنت محمد الجشي
٥	الدكتور / عدنان بن أحمد البار		

اللجنة المالية

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الدكتور/ حسام بن عبدالمحسن العنقري رئيس اللجنة	٦	الدكتور / سعيد بن عبدالله الشيخ
٢	الدكتور/ فهد بن محمد بن جمعة نائب الرئيس	٧	الدكتور / عبدالرحمن بن أحمد هيجان
٣	الشيخ الدكتور / حمزة بن حسين الشريف	٨	الأستاذ / عبدالرحمن بن راشد الراشد
٤	الدكتور / خالد بن محمد السيف	٩	الدكتور / عبدالعزيز بن أديب طاهر
٥	الدكتور / خليل بن عبدالفتاح كردي	١٠	الأستاذ / محمد بن مرشد الرحيلي

لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الدكتور/ جبريل بن حسن العريشي رئيس اللجنة	٦	اللواء دكتور / عبدالعزيز بن إبراهيم الصعب
٢	الدكتور/ حامد بن ضافي الشراري نائب الرئيس	٧	المهندس / عبدالله بن صالح النجيدي
٣	اللواء مهندس طيار ركن / حمد بن عبدالرحمن الحسون	٨	الدكتور / عمرو بن إبراهيم رجب
٤	الدكتور / سعدون بن سعد السعدون	٩	الدكتور / عوض بن خزيم الأسمري
٥	الدكتور / عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان	١٠	اللواء مهندس / ناصر بن غازي العتيبي

لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الدكتور/ ناصر بن راجح الشهراني رئيس اللجنة	٦	الدكتورة / مستورة بنت عبيد الشمري
٢	الدكتورة/ ثريا بنت أحمد عبيد نائب الرئيس	٧	صاحبة السمو الملكي الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز آل سعود
٣	الدكتور / أحمد بن مهدي الشويخات	٨	الدكتورة / نورة بنت عبدالعزيز المبارك
٤	الدكتورة / أمل بنت سلامه الشامان	٩	الدكتورة / وفاء بنت محمود طيبه
٥	الدكتور / عبدالله بن محارب الظفيري	١٠	الدكتور / يحيى بن عبدالله الصمعان

لجنة الحج والإسكان والخدمات

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الأستاذ/ محمد بن داخل المطيري رئيس اللجنة	٦	الدكتور / حاتم بن حسن المرزوقي
٢	الأستاذ/ جبران بن حامد القحطاني نائب الرئيس	٧	الدكتور / طارق بن علي فدعق
٣	الدكتور / إبراهيم بن محمد أبو عباة	٨	الأستاذ / علي بن ناصر الوزرة
٤	معالي الأستاذ / أحمد بن إبراهيم الحكمي	٩	الدكتورة / فدوى بنت سلامه أبومريفه
٥	المهندس / ثامر بن عبدالمحسن القناوي	١٠	المهندس / مفرح بن محمد الزهراني

لجنة المياه والزراعة والبيئة

م	الأســـــم	م	الأســـــم
١	الدكتور/ علي بن سعد الطخيس رئيس اللجنة	٦	الدكتور / عبدالعزيز بن قبلان السراني
٢	الدكتور/عطا الله بن أحمد أبو حسن نائب الرئيس	٧	الدكتور / علي بن عبدالله الغامدي
٣	الأستاذ / إبراهيم بن عبدالرحمن البليهي	٨	الدكتورة / فردوس بنت سعود الصالح
٤	الدكتور / سامي بن محمد زيدان	٩	الدكتور / مصطفى بن محمد الأدريسي
٥	العميد دكتور مهندس / عبدالعزيز بن تركي العطيشان	١٠	الدكتور / منصور بن سعد الكريديس

رئيس الشورى يشارك في الاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية

شارك مجلس الشورى في الاجتماع الدوري الثامن لأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في الدوحة عاصمة دولة قطر الشقيقة يومي الأحد والاثنين ٨ - ٩/٢/١٤٣٦هـ الموافق ٣٠/١١-١/١٢/٢٠١٤م.

ورأس وفد مجلس الشورى معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وضم الوفد معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعضوي المجلس الدكتور فهد بن حمود العنزي والدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان.

وأكد رؤساء المجالس التشريعية في ختام الاجتماع حرصهم على دعم مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء لكي تحقق الأهداف والغايات المنشودة، وذلك بعد اطلاعهم على الموجز المقدم من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن مسيرة العمل الخليجي المشترك لعام ٢٠١٤م.

واعتمد رؤساء المجالس التشريعية - وفقاً للبيان الختامي - آلية العمل المشترك المناسب لتحقيق الغاية المنشودة من موضوع تعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون.

كما تم اعتماد التوصيات الواردة في التصور المقدم من الشعبة البرلمانية بمملكة البحرين حول تنسيق السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية.

لجنة برلمانية خليجية لتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي

كما اعتمد الرؤساء اللائحة التنظيمية للجنة البرلمانية الخليجية في المجال التشريعي وكلفوا اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة لإعداد آلية تمكن اللجنة من ممارسة اختصاصاتها بشكل واضح ومحدد.

ووافق رؤساء المجالس التشريعية على تشكيل لجنة برلمانية خليجية مشتركة من المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون تعنى بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي.

وعبروا عن شكرهم للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة على جهوده لاستكمال مشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية المشتركة.

ورفع رؤساء المجالس التشريعية في ختام الاجتماع برقيتي شكر وتقدير لسمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ولسمو نائبه الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني لاستضافة الدوحة هذا الاجتماع وعلى ما أحيطوا به من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وطيب الإقامة وحسن الإعداد والتنظيم. كما عبر المجتمعون عن شكرهم وامتنانهم لمجلس الشورى بدولة قطر وعلى رأسه الأستاذ محمد بن مبارك الخليفي رئيس المجلس على كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

وكان الاجتماع قد من بدأ بآيات من الذكر الحكيم ثم كلمة رئيس مجلس الشورى القطري الأستاذ محمد بن مبارك الخليفي أكد فيها أن هذا الاجتماع السنوي أصبح رافداً مهماً لتعزيز مسيرة التعاون بين المجالس التشريعية الخليجية ويسهم في إنجاز الأهداف المشتركة خصوصاً في ظل ما يحظى به هذا الاجتماع الدوري من دعم من قادة دول المجلس.

تلا ذلك كلمة لرئيس مجلس الأمة الكويتي الأستاذ مرزوق بن علي الغانم ألقاها نيابة عنه نائب رئيس مجلس الأمة الأستاذ مبارك الخرينج نوه فيها إلى أن من يريد لدول المجلس الفرقة يراهن في كل سحابة صيف تمر بها العلاقات بين دول المجلس أنها ستكون المسمار الأخير على نعش منظومتنا الخليجية، وإذ بنا نعود مجتمعين جميعاً بفضل تكاتف شعوبنا وجهود قادتنا جميعا. مشيداً في هذا الصدد بدور أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الذين أثبتوا كما قال سمو أمير دولة الكويت " "إننا أحيانا نختلف ونتجادل لأن الاختلاف سنة الحياة لكن هذه الاختلافات كانت دائما مدعاة لعودتنا أقوى وأكثر صلابة ومناسبة».

من جهته هنأ معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأستاذ عبداللطيف الزياني في كلمة مماثلة قادة دول مجلس التعاون وشعوب دول المجلس بمناسبة نجاح الاجتماع الذي استضافته مدينة الرياض بدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أل سعود وما أسفر عنه من التوصل الى اتفاق الرياض التكميلي، والنتائج الإيجابية التي سوف تعزز من وحدة الصف الخليجي وتضامن دول المجلس مما كان له أبلغ الأثر في قلوب مواطني دول المجلس الذين أسعدتهم هذه الخطوة المباركة.

اعتماد آلية العمل المشترك لتعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون

كما ألقى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نورالدين بوشكوج كلمة أشار فيها إلى أن انعقاد هذا الاجتماع يأتي في ظل ظروف استثنائية تمر بها المنطقة والوطن العربي والعالم ويقتضي من الجميع مواجهة كل هذه التحديات بتعزيز الوحدة وتعميقها وتكريس التعاون والاندماج.

رئيس مجلس الشورى: خادم الحرمين الشريفين يعيش هموم أمته الخليجية والعربية والإسلامية

وناقش رؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الاجتماع الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال حيث اطلع رؤساء المجالس على التقرير السنوي لرئيس الاجتماع الدوري السابع لأصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية الخليجية واللجان التابعة له، كما استمع المجتمعون إلى التقرير الذي قدمته الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتضمن إيجازاً عن مسيرة العمل الخليجي المشترك لعام ٢٠١٤م.

كما ناقشوا موضوع تنسيق السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية، وبحث المجتمعون اعتماد اللائحة التنظيمية للجنة البرلمانية الخليجية في المجال التشريعي، واعتماد مقترح تشكيل لجنة برلمانية خليجية مشتركة من المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون تعنى بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي.

كما شاهد رؤساء المجالس التشريعية عرضاً مرئياً من الأمين العام للمجلس الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الأستاذ محمد المزروعي بشأن مشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية، ورافق وفد المجلس المتحدث الرسمي لمجلس الشورى الدكتور محمد المهنا ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات العامة والمراسم الأستاذ عمرو الماضي ومدير إدارة المراسم الأستاذ محمد البراهيم ومدير عام الإدارة العامة للشعبة البرلمانية المكلف الأستاذ سعد العنقري.

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن انعقاد الاجتماع الدوري الثامن لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الدوحة يعكس رغبة قادة دول المجلس وشعوبها في تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى التشريعي المشترك بين دول المجلس، كما يأتي في سياق التشاور بين مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول المجلس موضحاً أن اجتماعات رؤساء المجالس التشريعية تهدف إلى ضمان التنسيق التام بين الدول الأعضاء وإزالة العقبات التي تعترض المجلس، إلى جانب توحيد المواقف في المحافل الدولية والإقليمية ولاسيما البرلمانية منها.

وأضاف معاليه في تصريح لوسائل الإعلام عقب اختتام الاجتماع:

« إن هذا الاجتماع جاء تتويجاً وتفعيلاً لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - التاريخية بإنجاز اتفاق الرياض التكميلي الذي يعكس رؤيته الحكيمة تجاه أولوية وحدة الصف الخليجي والعربي والإسلامي مشيراً إلى أن اتفاق الرياض عبر عن أماني الشعوب الخليجية كافة التي كانت واثقة من حكمته خادم الحرمين الشريفين - أيده الله ورعاه - وقدرته على إعادة الوحدة الخليجية وحل الخلافات الطارئة لبدء صفحة جديدة تدفع مسيرة العمل الخليجي المشترك نحو المزيد من الوفاق والاتحاد.

وقال معاليه في تصريح لوسائل الإعلام عقب اختتام الاجتماع:

إن الاختلاف أمر طبيعي وأن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر ولكن الذي يبقى ويثبت هي المحبة والعودة للأصل.

وحول اتفاق الرياض التكميلي قال معاليه: إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - ودعوته لإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في الرياض يؤكد حرصه - حفظه الله - على وحدة الصف الخليجي وهو دائماً يعيش هموم هذه المنطقة وهموم العالمين العربي والإسلامي.

وأضاف معاليه عندما نتتبع ما قام به خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - نجد أنه لم يقف عند مصالح المملكة الداخلية فقط بل يسعى لكل ما من شأنه رفعة المملكة والعالم أجمع، فدعوته - يحفظه الله - لإخوانه قادة دول مجلس التعاون يأتي لإتمام المسيرة الخليجية المباركة كما سارت عليه في السابق. مؤكداً أن مسيرة المجلس تسير بخطى مدروسة على تحقيق أهداف قيام مجلس التعاون.

وأبان معاليه أن دعوة خادم الحرمين الشريفين لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد تتطلب أن نضعها هدفاً أساسياً لكل اللقاءات والفعاليات الخليجية نحو الوصول إلى اتحاد خليجي يعكس وحدة الهدف والمصير الخليجي المشترك.

وحول إمكانية ان يكون هناك مجلس تشريعي موحد لدول المجلس على غرار الاتحاد الأوروبي قال معالي رئيس مجلس الشورى: إن هذه خطوة نأمل أن تكتمل ودعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - للتكامل بين دول مجلس التعاون بلا شك سيكون معها أو يرافقها توحيد المجالس التشريعية ومن ضمنها أيضا الجانب الاقتصادي الأهم الذي هو ضمن جدول اعمال اجتماع مجالسنا.

نائب أمير دولة قطر يستقبل آل الشيخ ورؤساء المجالس التشريعية الخليجية

استقبل صاحب السمو الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني نائب أمير دولة قطر بالديوان الأميري معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمناسبة انعقاد اجتماعهم الثامن بدولة قطر.

وجرى خلال المقابلة تناول عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع الدوري الثامن لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الخليجي.

وأعرب سمو نائب أمير دولة قطر عن تمنياته لأصحاب المعالي والسعادة بالتوفيق في اجتماعهم والتوصل إلى نتائج تعزز مسيرة مجلس التعاون الخليجي.

الغش التجاري في السلع الغذائية..

خطر على الصحة وتهديد للأمن الغذائي

أجرى التحقيق: منصور العساف

الغش التجاري والتقليد والتدليس كلها أسماء لظواهر خطيرة تفاقمت واستشرت ومازالت تنتشر بعيداً عن أنظار المراقبين، والضحية بالتأكيد هم المستهلكون الذين يتعرضون لصور متباينة ومتنوعة من الغش التجاري الذي يمارس من قبل أفراد وجماعات تجردوا من القيم التي تردعهم عن ممارسة تلك الأساليب هدفهم الأول هو تحقيق الكسب المادي بغض النظر عن عدم شرعية الأسلوب أو الوسيلة.

وتتعدد أنواع الغش والتقليد التجاري الذي اخترق معظم الانشطة ومعظم السلع والخدمات، فهناك الغش في البيع والشراء والخدمات ويتمثل ذلك في محاولة عدم اظهار العيب في السلعة، والتلاعب في عناصر البضاعة أو أوزانها أو صفاتها الرئيسية أو مقر صناعتها أو تاريخ انتهاء الصلاحية، فضلاً عن احتوائها على مواد ضارة بالصحة، كما أن الغش قد يكون من خلال الممارسة التسويقية باستخدام أساليب الدعاية والإعلان التي توهم المستهلك بأن الكمية محدودة أو الإعلان بأسلوب لا ينم عن الحقيقة، مثل من يقول لك "الحليب الفلاني هو البديل الأمثل للبن الأم"، كما قد يكون الغش من خلال عرض سلع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس، التي تؤثر على السلامة أو على الصحة العامة، وقد يكون الغش عن طريق التقليد للعلامات التجارية أو وضع ملصقات بمعلومات كاذبة عن المنتج والتركيب والمواد الأولية الداخلة في إنتاجه.

وتشير بعض الدراسات إلى أن ممارسي الغش التجاري وصلوا إلى مرحلة من التفنن وإظهار القدرات على تحدي المستهلك، بجعله غير قادر على التفريق بين المقلد والأصلي، مما يجعله في حيرة من أمره، وبالتالي يفقد الثقة في المنتجات المحيطة به، ويزداد تشككه في معظم المنتجات التي يتعامل معها سواء المقلد منها أو الأصلي. وتوجز بعض الدراسات أسباب تفشي الغش التجاري والتقليد في مجموعة نقاط تتمثل في ضعف الوعي الاستهلاكي في الدول التي تنتشر فيها السلع المقلدة، والربح السريع من خلال الاستفادة من سمعة ورواج السلع الأصلية، وسهولة الحصول على التصميم الخاص بالسلع الأصلية، ووجود سوق استهلاكي كبير لانتشار العمالة الهامشية والرخيصة.

في العدد الماضي من "الشورى" تطرقنا إلى الغش التجاري في قطع غيار السيارات، وفي هذا العدد نواصل التحقيق عن الغش التجاري ولكن في مجال آخر لا يقل أهمية عن قطع غيار السيارات، إن لم يكن أهم منها، لأنه غش وتدليس يطال صحة الإنسان، إنه الغش في مجال السلع الغذائية، حيث تتنوع طرق وأساليب الغش في هذا المجال منها السلع الغذائية المنتهية الصلاحية، واللحوم الفاسدة، وخلط السلع الغذائية بالماء أو مواد أخرى مثل زيت الزيتون والعسل والحليب وغيرها، ووضع الملصقات والمعلومات الخاطئة عن المنتج والتركيب والمواد الأولية الداخلة في الإنتاج.

عن المخاطر الصحية للمواد الغذائية المنتهية الصلاحية التي تكون في علب حافظة، أكد الدكتور أشرف محمود استشاري باطنية أنها تشكل خطراً على الكبد والكلى، حيث تتسبب في التسمم، مشيراً إلى أن بعض المواد الغذائية عندما تنتهي صلاحيتها تكون سبباً رئيسا في معاناة صحية قد تستمر مدى الحياة وربما تتسبب في الوفاة. ونبه إلى أخذ الحيطة والحذر.

وأضاف: إن هناك بعض السماسرة من ضعاف النفوس يقومون بإدخال البضائع بطرق عدة غير شرعية، لذلك نجد الكثير من أسواقنا ممتلئة بالبضائع الفاسدة من قبل بعض المستوردين والتجار سعياً وراء الربح الحرام على حساب وسلامة المواطنين من ذوي الدخل المحدود الذين يغريهم رخص أسعارها، وهذا يدل دلالة واضحة على فقدان هؤلاء المستوردين والتجار للضمائر الحية وخوف الله وانعدام الوازع الديني من نفوسهم، فهم يعمدون - في ظل غياب الجهات الرقابية ذات العلاقة بتفعيل القوانين المنظمة لعملية الاستيراد وتسويق البضائع ومختلف أنواع المواد الغذائية - يعمدون إلى إغراق السوق بتلك الأشكال من المواد من خلال مسح تاريخ انتهاء السلعة واستبداله بتاريخ جديد دون خوف من الله، فيما المواطن المغلوب على أمره يبحث عن السلعة الغذائية الرخيصة دون أن يلتفت إلى نوعية السلعة وتاريخ انتهائها، فيقوم بشرائها دون علم بما سيحدث له من تبعات سواء على صحته وصحة أفراد أسرته.

وطالب الدكتور اشرف محمود بضرورة تشديد الرقابة من خلال إجراء حملات رقابة وتفتيش للكشف عن مثل هذه الأخطاء التي تستهدف صحة الناس وأمنهم الغذائي.

أين حماية المستهلك؟

ويتساءل المواطن عبد الله الفريدي عن دور حماية المستهلك في حماية السوق من هذه المنتجات المغشوشة أو منتهية الصلاحية، مستغرباً عدم تطبيق أقصى العقوبات على من يخالف النظام، وبيَّن أن ظاهرة الغش التجاري انتشرت بسرعة هائلة في أغلب أسواقنا وهذا أمر مؤسف للغاية، وأحيانا نشتري مواد غذائية منتهية الصلاحية، أو على وشك انتهاء صلاحيتها.

يجب تفعيل حماية المستهلك وتعزيز دورها

وتابع الفريدي: الكثير من المحلات و«البقالات» تتعمد وضع المواد الغذائية المنتهية الصلاحية أو قريبة الانتهاء في الأعلى، لكي يتم شراؤها ويأخذها الزبون بدون النظر لتاريخها أو مدى صلاحيتها، كما أن هناك مواد مقلدة كأنواع البطاطس والموالح والبهارات والحبوب وكذلك الغش في زيوت الطعام، حيث تطبع «استكرات» بأسماء علامات تجارية ومن ثم تعبأ هذه المواد في صناديق شبيهة للأصلي، ولا يُعرف مصدرها وتباع بأرخص من السلعة الأصلية، وحمَّل الباعة جزءًا كبيراً من المسؤولية لوضعهم العبوات الغذائية التي قاربت صلاحيتها على الانتهاء في واجهة المعروضات لكي يسهل على المستهلك تناولها من أول نظرة لها دون أن يركز على تاريخ إنتاج السلعة أو انتهائه. وقال: هنا يتجلى دور حماية المستهلك الذي ينبغي أن يكون فاعلاً في مثل هذه الحالات لأنها تشكل خطراً على صحة المستهلك.

وطالب الجهات المعنية بالاهتمام بحياة الناس وحمايتهم من الغش التجاري الذي تمارسه بعض المحلات التجارية، وأوضح الفريدي أن العلامات التجارية هي عبارة عن شعارات تأخذ تصميماً مميزاً يحتوي على الإمضاءات أو التعليمات أو الحروف أو الأرقام أو الرسوم أو الرموز أو « لوقو » معين تكون قابلة للإدراك بمجرد النظر، وصالحة لتمييز منتجات صناعية أو تجارية أو حرفية أو زراعية للدلالة على مصدر صناعة المنتج.

وشدد على ضرورة التعاون بين الجهات الحكومية والأهلية والمواطنين في محاربة الغش التجاري والتصدي لهذه الظاهرة، فالسكوت عنها يسهم في تزايد الجريمة.

مشيراً إلى أن الغش يكثر في المواد الغذائية وهو من أسوأ الظواهر التي تجتاح السوق السعودي وتحول دون انتعاشه وازدهاره، إضافة إلى المخاطر على صحة المواطنين والمستهلكين.

يجب على الجهات الرقابية متابعة المخازن والمستودعات

من جهته عبر المواطن خالد الرويشد عن أسفه لما تقوم به الكثير من محلات بيع المواد الغذائية من غش تجاري. وقال: « نتمنى التشديد على أصحاب محلات الجملة وكذلك محلات البيع بالتجزئة بالنسبة للمواد الغذائية وتوقيع أقصى العقوبة بحق المخالفين الذين يستهترون بسلامة وصحة المواطنين والمستهلكين.

وأكد الرويشد أهمية دور البلدية في حماية المستهلك من المواد الغذائية منتهية الصلاحية، ويتمثل ذلك في قيام مراقبي البلدية بمتابعة محلات بيع المواد الغذائية والمطاعم ومصادرة جميع المواد الغذائية المنتهية الصلاحية والفاسدة وإتلافها، وكذلك متابعة المخازن الخاصة بهذه المحلات ومدى صلاحيتها للتخزين. ومتابعة المخازن الصغيرة الخاصة بالمحلات التجارية أول بأول ، ويتم التأكد من عمل الثلاجات والبرادات وكذلك مستوى التكييف بهذه المخازن وتطبيق النظام بحق المخالف وتغريمه.

وشدد على ضرورة التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارتي الصحة والتجارة للقيام بجولات على المحلات الخاصة بالأنشطة الغذائية وذلك من خلال زيارات المتابعة المستمرة والمكثفة.

وأضاف: نحن لا ننكر ما قامت به البلديات من جهود ولكنها لم تستطيع القضاء على الفساد والغش التجاري في المواد الغذائية.

لافتا النظر إلى أن وزارة التجارة والصناعة تشترك بموجب نظام اختصاصاتها مع عدد من الأجهزة الحكومية في توفير الحماية للمستهلك من خلال دورها الرقابي والميداني في الأسواق.

وبين أن الوزارة والأجهزة التابعة لها مناط بها موضوع الرقابة على الأسواق للتحقق من عدم استيراد أو عرض السلع و المنتجات الغذائية المستوردة أو المصنعة محلياً والتي تحمل علامات تجارية مقلدة والعمل على مكافحة أساليب الغش والخداع والتقليد وتطبيق مقتضى النظام بحق المخالفين.

المطاعم والمخابز بيئة للحوم والزيوت الفاسدة والرديئة

من جانبه عبر المستثمر في مجال المواد الغذائية أنور السويدان عن أسفه لانتشار الغش التجاري في المواد الغذائية وبكثرة، وقال» إن هذه الظاهرة تنعكس سلباً على صحة وحياة الناس في المقام الأول ثم ضرره على الاقتصاد والتنمية، فالغش سلاح فتاك يجب التخلص منه على وجه السرعة.

ويضيف: لقد كثر الموردون في مجال المواد التموينية التي يحتاجها كل منزل كالزيوت والأرز والسكر، وهذه ظاهرة صحية بالنسبة للسوق، إلا أن هناك جانب خفي وهو الغش التجاري في هذه المواد الأساسية، فهناك من يقوم بتعبئة منتجات رديئة من هذه الأصناف وتفريغها في أكياس الوكالات والعلامات التجارية المعروفة، ومن ثم توزيعها على نقاط البيع بكل يسر وسهولة ودون حسيب أو رقيب ..!!.

وأشار إلى جملة من مظاهر الغش التجاري في المواد التموينية منها على سبيل المثال استيراد أنواع رديئة من السكر، ومن ثم تعبأ في أكياس طبع عليها أسماء شعارات لشركات كبرى تعمل في هذا المجال، إلى جانب التلاعب في منتج الحليب المجفف الذي لا يكاد يخلو منه أي بيت، حيث يتم استيراد نوع رديء من هذا المنتج وبكميات هائلة وبأسماء شركات عالمية، بينما هو منتج رديء.

المطاعم والمخابز.. لحوم فاسدة وزيوت رديئة والضحية المواطن

وكشف السويدان عن خفايا ما يدور في بعض المطاعم والمخابز، حيث يستخدم الكثير منها، منتجات رديئة من الدقيق، وزيوت الطعام، إلى جانب اللحوم المنتهية الصلاحية، أو التي قاربت على الانتهاء، ويتحصلون عليها بأثمان زهيدة، لأن التاجر لا يريد أن يتلفها لانتهاء صلاحيتها، فيلجأ إلى بيعها على المطاعم والمخابز التي تسعى للحصول عليها لرخص ثمنها، وبالتالي الحصول على الربح الوفير، على حساب صحة المواطن والمقيم.

وبيَّن أن المطاعم التي تستخدم اللحوم الفاسدة والزيوت الرديئة، تلجأ إلى استخدام النكهات والبهارات التي تطفي رائحة تلك اللحوم والزيوت الفاسدة.

وتابع السويدان كما يتم أيضا الغش والتلاعب بالحبوب والبهارات، مدللاً على ذلك بمنتج « الكمون » حيث تتفاوت أسعاره من ٧ – ١٢ ، إذ يخلط معه نوع من «الزعتر»، مشيراً إلى أن زيت الزيتون ليس بمعزل عن

الغش التجاري حيث تخلط معه منتجات أخرى وهذا كله ينضوي تحت الغش التجاري.

واقترح السويدان بأن يكون الاستيراد وفق شروط أشد صرامة ويكون اسم المستورد مطبوعاً على المنتج إضافة على بلد المنشأ واسم المصنع.

وطالب بدور أكبر لمكافحة الغش التجاري ومصلحة الجمارك، وزيادة الرقابة والطلعات والحملات التفتيشية على الأسواق والمخازن.

عمالة وافدة تمتهن أساليب الغش بعيداً عن عين الرقابة

ولفت النظر إلى ما يقوم به ضعاف النفوس من العمالة الوافدة الذين يمارسون تعبئة المواد الغذائية الفاسدة، وبيعها على المطاعم ومحلات التجزئة. وشدد على ضرورة القضاء على هذه الظاهرة التي باتت تؤرق الجميع وعدم التهاون في مخاطرها على صحة أفراد المجتمع.

جهود غير كافية لمكافحة الغش التجاري

ونعرج هنا إلى أبرز مهام واختصاصات مكافحة الغش التجاري، حسب ما نصت عليه الأنظمة واللوائح الخاصة بوزارة التجارة والصناعة، ومنها:

نظام مكافحة الغش التجاري.

نظام العلامات التجارية.

نظام المعايرة والمقاييس.

نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

نظام الوكالات التجارية.

نظام البيانات التجارية.

ويقوم على تطبيق هذه الأنظمة واللوائح أعضاء هيئات الضبط بالإدارة العامة لمكافحة الغش التجاري بالوزارة وفروعها المنتشرة في المدن والمحافظات إلى جانب الأجهزة الإدارية المساندة لتسجيل الوقائع والتحقيق والتوثيق ووضع خطط الإشراف على التفتيش وإعداد برامج وجداول جولات الأعضاء وإعدادهم وتنظيم أعمالهم، وإحالة القضايا إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق فيها ومن ثم رفعها لديوان المظالم للفصل في جميع المخالفات والمنازعات ودعاوى المطالبة بالتعويض الناشئة عن تطبيق أحكام هذا النظام.

وقامت الوزارة بتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية الداخلية والخارجية للأعضاء لاكتساب المهارات الفنية للتمييز بين الأصلي والمقلد، وتقوم آلية عمل الوزارة في حماية العلامات التجارية بالقيام بجولات ميدانية صباحية ومسائية في الأسواق والمحلات التجارية والمستودعات للتحقق من عدم عرض سلع مقلدة لعلامات تجارية، وتلقي شكاوى أصحاب العلامات التجارية عن وجود سلع مقلدة لمنتجاتهم معروضة في الأسواق، والتنسيق والتعاون مع المنافذ الجمركية لمنع دخول السلع المقلدة إلى أسواق المملكة.

لوائح الوزارة حبر على ورق

في هذا السياق يقول نايف الفلاح أحد أصحاب المحلات التموينية للبيع بالجملة والتجزئة، نقرأ بين الفينة والأخرى تعاميم مشددة على الغش التجاري في المواد الغذائية، ونفرح بذلك ونتأمل كل خير من الوزارة إلا أن ما يحدث أن هذه المواد المغشوشة والمقلدة تدخل السوق بكل قوة ودون رادع. رغم الجهود التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة في الوقت الحالي، وهي جهود تذكر فتشكر، إلا أن الكثير من التجار سواء تجار الجملة أو التجزئة، لا يكترث بالتعاميم ربما لضعف العقوبات، وتمنى تشديد العقوبات أكثر فأكثر حتى تكون رادعة للجميع.

وأشار الفلاح إلى بعض أساليب الغش التجاري من بعض ضعاف النفوس وقال : « هناك العديد من الطرق الملتوية التي يستخدمها هؤلاء كتصميم وطباعة كراتين مشابهة للمنتجات الأصلية وتعبئتها بالمنتج بعد لصق « استكر » عليه يحمل اسم الماركة التجارية، ونلاحظ ذلك في الزيوت النباتية وكثرتها في السوق دون مراقبة، وكذلك بعض أنواع المواد الغذائية مثل المكرونة والشعيرية وأنواع الحليب المجفف، والمواد التحضيرية كالبهارات وغيرها.

وأضاف: وبحكم تواجدنا في السوق واطلاعنا القريب على الأسعار، نجد أن هناك الكثير من الأصناف تتفاوت أسعارها بشكل كبير مع أنها نفس المنتج فنجد فوارق كبيرة في السعر، وطبعا المستهلك يبحث عن أقل الأسعار دون السؤال عن السلعة.

جهود وزارة التجارة تذكر فتشكر، لكن اليد الواحدة لا تصفق

وطالب بتكثيف التوعية للمواطنين وتعريفهم بأنواع الغش التجاري وأساليبه، كما طالب بالتشهير بهؤلاء المفسدين، وقال: إن للتقليد التجاري آثار وانعكاسات سلبية وضارة وتفتك بالمجتمع، فتأثيرها على الصحة

بالدرجة الأولى، حيث أن هذه المواد المغشوشة أو منتهية الصلاحية تتسبب في الكثير من الأمراض وأنواع التسمم الغذائي خصوصاً الأطفال صغيري السن لضعف مناعتهم وعدم مقاومتهم للأمراض.

إضافة إلى الآثار الاقتصادية التي تتمثل في خسارة المستهلك نتيجة ضياع أمواله في شراء سلع أو مواد مقلدة لا تأتي من ورائها المصلحة المنشودة. وكذلك الآثار المعنوية والآثار الاقتصادية والوطنية التي تتسبب في زعزعة الثقة في الأسواق المحلية وفي سمعة الصناعة الوطنية وتلوث بيئة الاستثمار وفي الإضرار بالوكلاء التجاريين للسلع الأصلية.

التشهير بالمخالفين وسيلة لردع المتاجرين بصحة المواطن

الإشهار بالمخالفين وضبط المواد المخالفة لم يردع أصحاب النفوس الضعيفة

ويقول الإعلامي مطلق محمد المطلق العنزي: نطالع وبشكل شبه يومي مضبوطات وزارة التجارة والصناعة من هذه المواد التالفة إلا أن السوق السعودي لازال يغص بهذه المنتجات، فقد أوقعت الفرق الرقابية الكثير من المضبوطات والمخالفات والمواد الغذائية الفاسدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر الإطاحة بمستودعين جنوبي مدينة الرياض يديرهما أحد الوافدين، ويعمد إلى جمع السلع والمواد المرتجعة والتالفة من الأسواق التجارية وتفريغها في عبوات تحمل علامات تجارية مشهورة، فيما تم ضبط نحو ٢٠ ألف مادة غذائية واستهلاكية تالفة، وجاء ذلك بعد أن أجرت الفرق الرقابية عمليات بحث وتحري استمرت لعدة أيام بعد الاشتباه في مستودعين لتصريف المنتجات المغشوشة، والتي استغلت في تخزين كميات كبيرة من المواد الفاسدة ورديئة الجودة، بغرض تصريفها في الأسواق المحلية، واشتملت السلع المضبوطة على أكثر من ١٢ ألف وحدة لمنتجات غذائية متنوعة منها: (حليب الأطفال، حليب مجفف، زيوت، أرز، مايونيز، شاي وغيرها)، إضافة إلى أكثر من ٦٥٠٠ وحدة منظفات متنوعة لعلامات مشهورة.

كما ضبطت وزارة التجارة والصناعة نحو ١٥ ألف سلعة غذائية واستهلاكية فاسدة في القصيم، ومخالفة لنظام البيانات التجارية، وغير مطابقة للمواصفات والمقاييس السعودية ومقلدة للعلامات التجارية، والتي تشكل خطراً على صحة وسلامة المستهلك، وذلك من خلال حملات مفاجئة على عدد من المستودعات ومحال بيع الجملة في مدينة بريدة، حيث تم اتلاف جزء كبير منها بعد التحقق من عدم سلامتها، واستدعاء أصحاب المحال التجارية المخالفة للتحقيق لتطبيق الإجراءات النظامية بحقهم، واشتملت المواد التي تم ضبطها ومصادرتها في مدينة بريدة، على ١٨٤٢ وحدة غذائية فاسدة نتيجة سوء تخزينها داخل المستودعات، إضافة إلى حجز ٤٥٢٩ وحدة استهلاكية مخالفة لنظام البيانات التجارية، وضبط شقة سكنية مجاورة لأحد محلات الجملة تستخدم للتخزين.

يجب تضافر جميع الأجهزة المعنية للقضاء على هذه الظاهرة

كما حجزت الفرق التفتيشية للوزارة ٢٦٢٧ وحدة استهلاكية لوجود شك في عدم المطابقة للمواصفات وتقليد علامة تجارية.

فيما رصد مفتشو الوزارة أيضاً سلعاً مخالفة لنظام البيانات التجارية.. وغيرها الكثير من المخالفات التي تطالعنا به الصحف المحلية بشكل شبه يومي.. وتابع المطلق أصبح الغش التجاري بكافة أنواعه ظاهرة عالمية واسعة الانتشار تستحق الاهتمام وتضافر الجهود المشتركة سواء من الجهات المعنية أو مؤسسات القطاع الخاص للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة من أجل حماية المجتمع والمحافظة على الاقتصاد الوطني.

بعد هذا العرض يتبين أن ظاهرة الغش التجاري والتقليد هي ظاهرة دخيلة وتحمل في طياتها الآثار السلبية على جميع المستويات، وتتنوع أساليب الغش التجاري و التقليد بتنوع السلع والخدمات التي يستعملها المستهلكون لإشباع حاجاتهم اليومية والمعاشية، ومع انتشار هذه الظاهرة يتوجب تحديد بعض الطرق التي يمكن بمقتضاها كشف طرق وأساليب الغش التجاري والتقليد، ولا شك بأنه يمكن توظيف التقدم التكنولوجي وتقنية المعلومات في سبيل ذلك.

وتحمل هذه الظاهرة آثاراً عديدة على قطاعات مختلفة من المستهلكين والإنفاق الاستهلاكي والشركات وقطاع الأعمال الذي ينتج سلعاً أصلية وعلى الاقتصاد المحلي، ومن أجل محاربة هذه الظاهرة ينبغي تضافر وتكامل جهود فئات عديدة شعبية وحكومية من قطاع خاص وحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والصحافة.

على من تقع المسؤولية الحقيقية لحماية البيئة !!

أ. د / زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

في غضون أكثر من ٤٠ سنة منذ إلقاء الضوء في يوم الأرض الأول على أهمية توعية الجمهور عن حماية التلوث، وأصبح هواؤنا ومياهنا وأرضنا أكثر نظافة رغم نمو السكان المتزايد وزيادة النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة المرتفع.

فقد أظهرت المصادر الجديدة وغير الظاهرة للتلوث مثل التلوث المنتشر والمصدر، والهطول الحمضي وسميات الهواء، والطرق الأفضل للكشف، أن التلوث أصبح أكثر انتشاراً مما نعتقد، فضلاً عن أن الاهتمام بالمشكلات البيئية الكونية الجديدة وتأثيراتها الممكنة مثل استنزاف أوزون طبقة الاستراتوسفير والتدفئة الكونية، أخذ في الازدياد والانتشار، والمشكلة فإن أياً من هذه الأنواع من التلوث لا يخضع لبرامج الرقابة التقليدية على التلوث.

يقول نرافس واجنر في كتابه (دليل لفهم التلوث وآثاره) ينبغي تطوير إستراتيجية جديدة لمجابهة مشكلات التلوث في التسعينات، إستراتيجية تركز على منع التلوث قبل تولده، ويبدو أن منع التلوث بمثابة أكثر سبل مكافحة التلوث فاعلية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية.

بيد أن التلوث ينشأ في أغلب الأحيان من جراء أن شركة ما لم تستثمر ما يكفي من جهد في تطوير برنامج يقضي على أو يقلل من هذه المشكلات وعلى الرغم من أن القضاء التام على التلوث كما نعلم مستحيل واقعياً، فإنه يمكن تحقيق تخفيضات، فضلاً عن الحفاظ على الموارد، وينفرد منع التلوث في أنه يجعل حماية البيئة تتوافق مع الفاعلية الاقتصادية، ويمكن لمنع التلوث أن يقلل من تكاليف المعالجة والنقل وإدارة التلوث ويخفض الحاجة إلى مواد خام وكيماويات، ويزيد من فاعلية الطاقة، وتحسين كفاءة الإنتاج، ومن ثم، فينبغي أن يعي الجمهور أن التلوث لا يرتبط فقط بالصناعة، فالمستويات المادية المتعاظمة للمعيشة التي تتطلب موارد وطاقة تعتبر مصدراً ملوثاً للبيئة، من الأفضل أن يتحاشاه الناس أو يقللوا من مستوياته.

فإذا كان من المهام الرئيسة للصناعة أن تلبي احتياجات المستهلك، فإنها مطالبة بأقل استهلاك ممكن للموارد وبأقل تهديد للبيئة. كما تقع المسؤولية الحقيقية لحماية البيئة على عاتق كل مستهلك، والسؤال المهم: هل هناك نظام اقتصادي يتضمن الحفاظ على نوعية البيئة ويسمح في ذات الوقت باقتصاد سوق عادل؟!.

عبر العقدين الماضيين تزايد الاهتمام بمفهوم حالة الاقتصاد المستقر ويقصد به اقتصاد يحتفظ فيه بعدد سكان وكمية بضائع عند مستوى ثابت ويكون مستداماً بيئياً عبر الزمن، وفي الواقع، تهيئ حالة الاقتصاد المستقر نوعية جيدة للحياة، حياة لا تستند بالضرورة إلى السلع المادية فقط، وللأسف فإن البناء الحالي لاقتصادنا يعتبر بمثابة اقتصاد باهظ الإهدار نتيجة الاعتماد على الاستهلاك، ذلك لأننا نستهلك ونهدر ونفعل ذلك دون أن نلقي بالاً بالقيود المفروضة على بيئتنا ومواردها، ومن ثم فإن التحكم في التلوث من خلال القوة الاقتصادية مثل منع التلوث هو الخطوة الأولى المهمة لتحقيق حالة الاقتصاد المستقر، ونظراً لأن الكثير من الصناعات تؤمن بمنع التلوث فلم يعد التقدم نحو حالة الاقتصاد المستقر حلما صعب المنال.

بيد أن النجاح والتحكم في التلوث بفعالية يقع على عاتق جمهور الناس أولا، ثم الدولة وأنظمتها وإداراتها، ويمكن فقط عن طريق تغيير عادات الاستهلاك أن نضع أساساً للعمل للوصول إلى الاقتصاد المستقر، دون إهمال الإصلاحات الاقتصادية الحكومية، ومما يبشر بمستقبل زاهر أن بعض المستهلكين بدا في الاقتناع بأن منع التلوث يكون بشراء مطهرات مركزة ومنتجات خالية من الصبغات ومصابيح إضاءة ذات طاقة فعالة وبطاريات خالية من الزئبق. وإذا لم يكن هذا الاتجاه مجرد تقليعة وبدعة بل تغير حقيقي في سلوكيات المستهلك، فسيكون في متناولنا إحداث تحسينات حقيقية في بيئة الكرة الأرضية.

أخيراً أقول إن البيئة من حولنا جميلة فلنحافظ على بيئتنا نظيفة جميلة سليمة دون ملوثات وتصحر وتدمير.

آمل أن تكون الاستجابة من أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة فاعلة وايجابية، لبيئة صحية خضراء، وللتمتع بحياة رغدة وكريمة.

من أخلاقيات الطب والطبابة .. حقوق المريض ..

أ.د. محسن بن علي فارس الحازمي
عضو مجلس الشورى

أولا: لمحة تاريخية:

الالتزام بأخلاق المهنة مطلب أساسي في كل المهن، وهو أكثر أهمية في المجال الطبي وممارساته كمهنة وكذالك ممارسة الأعمال المتصلة به من دراسات وبحوث على الإنسان والمخلوقات الحية الأخرى، وتعتبر مراعاة الجوانب الأخلاقية أثناء مزاولة مهنة الطب والطبابة من مبادئ الشرف المهني.

وكان أبأقراط (المسمى بأبي الطب، ٤٠٠ ق م) من أوائل من ألزم الأطباء بالقسم الطبي (الأخلاقي) مما يؤمل معه الالتزام النظامي (القانوني) بمقتضياته، وقد شغلت المبادئ الأخلاقية وإجراءات تطبيقاتها من قبل أفراد الفريق الصحي في تعاملاتهم مع المرضى والعناية بهم طبيا - دوائياً وعلاجياً وتأهيلاً- ومن ذلك حيرة بطانة قيصر روماني ومعالجيه من

أفراد الفريق الصحي الذين قرروا أن إجراء عملية جراحية ضرورية لحياة القيصر، حيث ورد في أذهانهم إشكالية تتعلق بإمكان أن يفقد القيصر حياته فيعاقب الطبيب ومساعديه تبعا لذالك.

وكان في الأذهان أيضا في ذالك الوقت أن الطبيب – الذي قد يموت المريض أثناء رعايته – له يؤخذ سخرة عبداً لدى عائلة المريض ليقوم بخدمتهم طوال حياته، فما ذا سيكون عليه الأمر إذا كان المريض هو القيصر، ولذلك تفتقت الأذهان عن طريقة يستدل منها أن المريض – وهو في هذه الحالة القيصر – قد وافق على إجراء عملية جراحية، يعفي فيها الطبيب المعالج من مسئولية الضرر الذي قد يلحق به نتيجة لخضوعه للعلمية الجراحية، لذا أعطي القيصر مشرط الجراحة ليقوم بدوره بإعطائه للطبيب الجراح، وأعتبر ذلك موافقة ضمنية من القيصر على إجراء العملية الجراحية له من قبل ذالك الطبيب وحمايته له.

أ. عناصر الموافقة على الإجراء الطبي:

ولاحقاً رؤي أن الموافقة لا بد أن تكون مبنية على معلومات كاملة عن إيجابيات وسلبيات العمليات الجراحية المزمع إجراؤها للمريض المعني، وهو ما يعرف في الوقت الحاضر بالموافقة «الخطية» من المريض أو ولي أمره على إجراء العملية الجراحية من قبل الفريق الطبي في منشآت صحية تتوفر فيها المتطلبات والتسهيلات اللازمة لذالك، ومن مستلزمات الموافقة أن تكون على هدى.. أي فهم وإدراك لمقتضيات العملية، إيجاباً وسلباً... لماذا عملية ؟، ما نسبة نجاحها المفترضة ؟، مدى الفائدة المتوقعة التي قد يحصل عليها المريض في مقابل الضرر الذي قد يلحق به ؟...الخ.

وقد أدركت الجهات والعاملين من ذوي الصلة بالطبابة في وقت مبكر، بأن الأمر له جوانب عديدة وصور متعددة تتصل بكل أعمال الطب والطبابة وأوجه ممارستها – وقاية وعلاجاً ورعاية وتأهيلاً – وأن مقتضيات التشخيص والرعاية تتطلب أن يطلع الطبيب وأعضاء الفريق الصحي الآخرين – على أمور تعتبر شخصية ومن خصوصيات وربما أسرار المريض، فضلاً عن الإطلاع على أجزاء من جسمه، بل وربما ما قد يعد عورات، مما يتطلب العمل الطبي إجراء الكشف الطبي عليها.

كما قد ينتج عن العمليات الجراحية اقتطاع جزء من جسم المريض وأن ذالك يستلزم وضع محددات وتقنيناً يغطي مختلف الجوانب المهنية وإجراءاتها ومعاييرها ويضبط ممارساتها وأخلاقياتها ويضع تعريفات للمخالفات والعقوبات المناسبة للحيود عنها..

ب. « دستور الأخلاقيات الطبية »:

وقد بدئ في تدوين معايير السلوك المهني في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، وتبنته الجمعيات الطبية في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي. وكان الطبيب توماس برسيفال ١٨٠٠ م من أوائل من سن النظم في مجال الأخلاقيات المهنية حيث أسس " دستور الأخلاقيات الطبية".

ثانيا : العصر الحديث :

أ. الجمعية الطبية الأمريكية :

وفي العصر الحديث، تعتبر الجمعية الطبية الأمريكية (AMA) أول هيئة مهنية تعتمد " الدستور" ومكوناته كما يلي :

- احترام: القانون، حقوق المرضى، الزملاء، خصوصية.
- المريض، وسرية المعلومات.
- الكفاءة و المعرفة والمحبة.
- الصدق وواجب التبليغ عن أي كذب وخداع.
- التعليم المستمر والدراسة، واستشارة الآخرين في المهنة.
- الحرية في مزاولة المهنة.
- المسئولية في بذل الجهود لتحسين المستوى الصحي للمجتمع.

ب . إجراءات الموافقة المتنورة:

وتنامت مفاهيم حقوق المريض وبرزت حقوق المريض وأهميتها وحاجة تضمينها في المدونات الطبية وظهرت – الموافقة – من قبل المريض ممثلة في موافقته على الإجراء الطبي وتوثيقه خطياً كأحد الإجراءات التي يفوض المريض من خلالها الطبيب بممارسة العلاج.

كما وضعت تعريفات وشروطاً لكيفية الموافقة ومفرداتها والحصول عليها وتوثيقها، منها أن تكون الموفقة « متنورة » بمعنى أن يكون المريض قد حصل على المعلومات ذات الصلة بالإجراء الطبي وفهم جميع الجوانب ذات الصلة بالايجابيات والسلبيات المحتملة له.

وأصبحت الجهات المعنية بالترخيص والمتابعة وتقييم الأعمال الطبية تفرض هذا الإجراء، وبالمقابل، وللحفاظ على حقوق الطبيب وأعضاء الفريق الطبي الآخرين أنشئت اتحادات وجهات تعمل على ذالك.

ولعل أقدم هذه الاتحادات هو « إتحاد المدافعة الطبية » والذي تأسس في المملكة المتحدة في عام ١٨٨٥ م بهدف الدفاع عن أعضاء الفريق الطبي الذين تعرضوا لمشاكل أخلاقية أو نظامية ناشئة عن ممارسة المهنة الطبية وحمايتهم.

ج. «دستور» نورمبرغ (١٩٤٧م) لأخلاقيات البحث العلمي:

وفي مجال إجراء الدراسات والبحوث العلمية، جاء دستور نورمبرغ (١٩٤٧م) – المبني على تجارب الأطباء الألمان في الحرب العالمية الثانية – ليسد الفراغ النظامي في مجال الدراسات والبحوث العلمية التي يشارك فيها المريض أو الأصحاء المتطوعين لإخضاعهم للتجارب والمساهمة في تقييم الإجراءات الطبية.

وحدد هذا « الدستور » عشرة مبادئ تحدد الأخلاقيات الخاصة بإجراء الأبحاث على المرضى وإشراكهم فيها.

وأكد « الدستور» على الحقوق الإنسانية للشخص موضع البحث والدراسات، إلى جانب « الموافقة المتنورة ».

د. أنظمة ومواثيق وأدلة ذات علاقة:

توالت الأنظمة والمواثيق تباعاً بعد الحرب العالمية الثانية ومنها :

- إعلان حقوق الإنسان (جنيف ١٩٤٨م).
- إعلان منظمة الصحة العالمية (مؤتمر المآتا - كازاخستان ١٩٧٨م).
- إعلان منظمة الصحة العالمية (الحق في الرعاية الصحية الأولية
- توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠م)
- إعلان جمعية المستشفيات الأمريكية (١٩٧٣م) - لائحة حقوق المرضى.
- الإعلان الأوروبي لحقوق المرضى (١٩٩٢م).
- وثيقة حقوق المريض الأوروبية (٢٠٠٢م).
- الوثيقة الإسلامية لأخلاقيات الطب والصحة.
- الجمعية الإسلامية للعلوم الطبية (المؤتمر الثامن ٢٠٠٤م).
- وثيقة حقوق المرضى في المملكة العربية السعودية
- المؤتمر الأول لشئون المرضى، الرياض ١٤/ ٠٤/ ١٤٣٥هـ.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان - النسخة الأحدث - القمة العربية (١٦) تونس ٢٣ مايو ٢٠٠٢ م.

وركزت هذه المرجعيات على أن تتطابق أهداف الطبيب وأعضاء الفريق الطبي الآخرين مع أهداف المريض الأساسية، والتي تتمثل في المحافظة على سلامته والعمل على استرداد ما فقد من عافيته.

ثالثاً : أخلاقيات الطب والطبابة في ضوء الكتاب والسنة :

أ- مرجعيات الممارسة الطبية في الكتاب والسنة :

أُخذاً في الاعتبار أهمية التواصل وتوطيد العلاقة والثقة بين عضو الفريق الصحي والمريض ومتطلبات بنائها على مرتكزات صحيحة المقصد والهدف، ولذا فإن أخلاقيات التعامل في المجال الطبي تبنى على أسس عقدية ونظامية وتعظم الجوانب الإنسانية وتحترم العادات والتقاليد المرعية في المجتمع.

وفي المجتمعات الإسلامية تحظى قواعد التعامل الطبي مع المريض بأهمية كبرى، وقد ورد في الكتاب الكريم والسنة المطهرة ما يقرر هذه القواعد ومرجعياتها وأهدافها السامية.

وتستمد أخلاقيات الممارسة الطبية والبحث العلمي على الإنسان في المجتمع المسلم مصادرها من الكتاب الكريم والسنة المطهرة وتنهل من منابعها الغنية بالحث على حسن الخلق والمعاملة بالحسنى. قال تعالى، مخاطباً نبيه الكريم ﴿ وإنك لعلى خلق كريم ﴾ (سورة القلم، الآية ٤)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) أخرجه مالك في الموطأ.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقا) أخرجه الترمذي وأبو داود. وقال صلى الله عليه وسلم « اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن « رواه الترمذي».

وعلى الطبيب أن يُجيد فنه ويتقن عمله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنَّ الله يحبُّ إذا عمل أحدُكُم عملاً أن يُتقنه) رواه أبو يعلى، والبيهقي، والطبراني.

وإذا كانت مكارم الأخلاق وإتقان العمل صفتان مطلوبتان في كل الأعمال والأحوال فإنهما في المجالات الطبية أكثر وجوباً لما يتضمنه من إطلاع على أسرار المريض والكشف عن أجزاء جسمه واقتطاعها أو إضافة أعضاء إليها.

وقد اهتم الأطباء المسلمون بأخلاقيات مهنة الطب وآدابها وعلومها لتلاميذهم، وألفوا فيها الكتب والفصول ومنهم أبي بكر محمد بن زكريا الرازي (٣١٣ هـ)، الذي ألف كتاب (أخلاق الطبيب) ومحمد بن محمد المالكي المعروف بابن الحاج (٧٣٧هـ) ألّف كتابه (المدخل)، وآخرون ضمنوها نصوصاً كما في (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) لأحمد بن القاسم بن خليفة المعروف بابن أبي أصيبعه (٦٦٨هـ).

ب : أسس الحقوق في الشريعة - مقاصد الشريعة :

تتمثل حقوق الإنسان وآليات التعامل الإنساني في الشريعة بصفة عامة فيما يأتي:

- **الحفاظ على الدين.**
- **الحفاظ على النفس.**
- **الحفاظ على العقل.**
- **الحفاظ على النسل.**
- **الحفاظ على الثروة والعرض.**

ويشمل ذالك ما يستلزم حفظها والعمل على تحقيق مقاصدها.

وتتمثل هذه القواعد فيما يأتي:

- **الإحسان والرحمة - الإتقان، والإنعام على الغير.**
- **عدم الإضرار.**
- **المحافظة على السر في مجال المهنة.**
- **العدالة في توزيع مؤسسات الرعاية والتعامل الطبي وتقديم الخدمة لمستحقيها.**
- **الاستقلالية الذاتية للمريض.**
- **المسئولية الطبية على الطبيب.**

ونورد بعض الآيات الكريمة والأحاديث النبوية ذات الصلة بهذه الجوانب فيما يأتي:

١ - الإحسان :

قال تعالى : ﴿ وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ﴾ (سورة البقرة أية ١٩٥) ﴿ والله يحب المحسنين ﴾ (سورة آل عمران أية رقم ١٣٤).

وقال تعالى : ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى ﴾ (سورة النحل أية ٩٠).

وقال (صلى الله عليه وسلم) لطبيب قدم عليه : «..لست بطبيب ولكنك رفيق..» ومعنى رفيق هنا: ترفق بالمريض وتتلطف به، والله هو الذي يشفيه ويعافيه، مسند أحمد.

وقال (صلى الله عليه وسلم) حاثاً رجلاً كان يرقي من العقرب: « من استطاع أن ينفع أخاه بشيء فليفعل ». أخرجه مسلم وأحمد.

٢. عدم الإضرار :

ورد في هذا الصدد، جملة من القواعد والنصوص والمصطلحات الشرعية منها:

الضرر لا يزال بمثله.

يُختار أهون الشرين، أو أخف الضررين.

دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح.

الحاجيات تنزل منزلة الضرورات.

الضرورات تقدر بقدرها.

المشقة تجلب التيسير.

وكتب سلمان الفارسي لرجل أسندت إليه ممارسة مهنة الطب.

« فان كنت تبرئ فنعما لك، وإن كنت متطبباً فاحذر أن تقتل إنساناً فتدخل النار» (الموطأ).

٣. المحافظة على السر في مجال المهنة :

وهذا الجانب أمر أخلاقي مستوجب في مختلف أوجه حياة الإنسان، فضلاً عن المجال الطبي.

وقال ابن هبل في صفات الأطباء: « وكذلك يأخذون عليه العهود في حفظ الأسرار فإنهم يطلعون على مالا يطلع عليه الآباء والأولاد»... (أدب الطبيب للرهاوي).

٤. العدل:

ويشمل ذالك العدل في التوزيع وكذالك العدل في المعاملة وتقديم الخدمة لمستحقيها قال تعالى ﴿ يا أيها الذين أمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئانُ قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقربُ للتقوى﴾ (سورة المائدة أيه رقم ٨).

٥. الاستقلالية الذاتية للمريض:

والمقصود بهذه الاستقلالية هي الاستقلالية في اتخاذ قرار قبول الإجراء الطبي من عدمه أو المشاركة في البحث العلمي من عدمه دون أن يؤثر ذلك على حقه في الرعاية الصحية المستحقة له، ولا يتخطى هذا الحق إلا في الحالات الإسعافية العاجلة أو فقدان الشخص المصاب الفاقد لإدراكه ووعيه. وإذا كان دون سن الرشد يكون للولي ذلك الحق.

وهذه الحقوق مثبتة في المدونات الطبية والمرجعيات الأخلاقية في المجال الطبي.

٦. المسئولية الطبية على الطبيب:

يعد الطبيب مسئولاً عن عمله المهني. وقد قال (صلى الله عليه وسلم): »من تطبب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن».. صحيح ابن ماجه.

ويقال في المثل: « اعمل في هذا عمل من طبّ لمن أحَبّ »، وورد في كتب تراجم الأطباء، كعيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، وطبقات الأطباء لابن حبان قصص حرص فيها الخلفاء والأمراء والوزراء على إيصال خدمة التطبيب لكل أفراد المجتمع من قبل أطباء أكفاء في مجالات أعمالهم في الحقل الطبي.

رابعاً: أسس الحقوق في « النظام الأساسي للحكم » في المملكة العربية السعودية:

يرتكز النظام الأساسي للحكم على أسس وضوابط شرعية، ومنها ما يعنى بالجانب الصحي وحق المريض المستوجب على الدولة، ومنها ما يأتي:

المادة الثامنة - يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السادسة والعشرون – تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة والعشرون - تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة وتدعم نظام الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

المادة الحادية والثلاثون - تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

خامساً: أنظمة ذات صلة بأخلاقيات مهنة الطب في المملكة العربية السعودية:

صدر في المملكة العربية السعودية حتى تاريخه عشرة أنظمة وست تنظيمات في مختلف مجالات الرعاية الصحية، شملت إنشاء هيئات إشرافية ومرجعية منها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، و الهيئة السعودية للغذاء والدواء، وأنظمة تحكم جوانب ذات صلة بالممارسة الدوائية والجراحية والأبحاث الطبية.

أ. نظام مزاولة المهن الصحية:

صدر نظام مزاولة المهن الصحية بالمرسوم الملكي رقم م / ٩٥ وتاريخ ٤/ ١١/ ١٤٢٦هـ، وهو يشتمل على الأصول الشرعية وكذالك القواعد الأخلاقية المتعارف عليها طبياً (مهنيا) وتأخذ في الاعتبار العادات والتقاليد الحسنة المرعية وتفرض على الطبيب الإخلاص الكامل وتسخير كل معرفته وعلمه لخدمة المريض وعليه مسؤولية بذل أقصى جهد ممكن للعمل على شفاء المريض من أجل تحقيق النتيجة المرجوة، عملاً بقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وانتم تعلمون ﴾ سورة الأنفال، الآية ٢٧، وقال سبحانه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾، سورة المائدة، الآية ١.

ولا ينبغي أن يتصدى للطبابة إلا الطبيب المعتبر بحكم الأنظمة الموضوعة، استهداء بقول النبي عليه الصلاة والسلام « من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن » رواه أبو داود والنسائي و الحاكم.

كما أن على الطبيب أن يستشعر مسؤوليته أمام الله لأنه يتصرف في المهج والأرواح البشرية.

ب. الهيئة الطبية الشرعية:

اشتمل نظام مزاولة المهن الصحية على المسئولية المهنية على الممارس الصحي (المسئولية المدنية، والمسئولية الجنائية، والمسئولية التأديبية) وإنشاء الهيئة الصحية الشرعية للنظر في الأخطاء الطبية، تحال

إليها المخالفات وادعاءات الأخطاء الطبية للنظر فيها وإصدار الأحكام بشأنها، كما تضمن الإلزام التأميني على الأخطاء الطبية على الأطباء وأطباء الأسنان.

وفي ما يتعلق بأخلاقيات الممارسة الصحية مباشرة أصدرت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية دليلاً إرشادياً للسلوك المهني والشخصي، ضمن إطار أخلاقيات مهنة الطب في المملكة العربية السعودية بعنوان: "أخلاقيات ممارسة المهن الصحية" وقد صدرت (الطبعة الثانية) في عام ١٤٢٤هـ.

ج . أخلاقيات البحث العلمي على المخلوقات الحية :

في ضوء التقدم العلمي في مجال التشخيص المخبري واستخدام تكنولوجيا فحص الحقيبة الوراثية وما تحمله نتائج الفحوص من معلومات ودلائل صحية تتخطى الفرد إلى الأسرة والمجتمع، وكون المشاركة في البحث العلمي تكون اختيارياً للمريض ولا يجب أن يكون ذلك من ضمن إطار الممارسة الطبية (الرعاية الصحية) أصبح ضرورياً إيجاد نظم تحكم أعمال البحث العلمي والدراسات العلمية ومعطياتها.

ووضعت « منظمة الصحة العالمية » « والمنظمة العالمية للآداب والعلوم والفنون » أدلة إرشادية، وبدأت في ضوء ذالك العديد من الدول في وضع أنظمة تستند إلى الأسس العقدية والأخلاقيات الحسنة المرعية في المجتمعات المختلفة.

وفي المملكة العربية السعودية، صدر نظام « أخلاقيات البحث العلمي على المخلوقات الحية بالمرسوم الملكي رقم م/٥٩ بتاريخ ١٤٣١/٩/١٤هـ – ولائحته التنفيذية – ليعنى بالجانب البحثي، واشتمل على إنشاء لجنة وطنية للأخلاقيات الحيوية و الطبية، و مكتب لمراقبة أخلاقيات البحث، و إطار للبحث العلمي على الإنسان بصفة عامة، و على حالات خاصة منها السجين، و الحامل، و الجنين، و فاقدي الأهلية، و شمل كذلك استخدام الحيوانات والنباتات في التجارب والمخالفات والعقوبات ذات الصلة.

د : وثيقة حقوق المرضى بوزارة الصحة :

وضعت وزارة الصحة وثيقة حقوق المرضى بوزارة الصحة ونشرتها على الموقع الرسمي للوزارة ويمكن الرجوع إليه للإطلاع في الجدول المرفق.

هـ : الطب المبني على الدليل والبرهان :

يعتبر « الطب المبني على البراهين » لبنة إضافية في البناء الأخلاقي وأحد المرجعيات لممارسة الطب والطبابة، ويهدف في الأساس إلى الوصول بالممارسة إلى أعلى درجات الدقة في التشخيص والرعاية، وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الرابط في الجدول المرفق.

و : المجلس الوطني لاعتماد المنشآت الصحية :

تمشياً مع مقتضيات الرعاية الصحية وأهمية توفر متطلباتها بالجودة الملائمة للحفاظ على سلامة المريض أثناء الممارسات الطبية، أصدر وزير الصحة في المملكة العربية السعودية القرار رقم ١١/١٤٤١٨٧ وتاريخ ١٤٢٦/٩/١هـ بإنشاء « المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية » ليعنى برفع مستوى المنشآت الصحية التابعة للوزارة والقطاع الخاص، وتبع ذلك صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٨) وتاريخ ١٤٣٥/١٠/٢٩هـ والذي توج بالمرسوم ملكي رقم م/٦٨ وتاريخ ١٤٣٥/١١/١٩هـ بتعديل المسمى إلى «المجلس الوطني لاعتماد المنشآت الصحية» لذات الغرض .

ز: مشروع نظام «الجودة النوعية وسلامة المريض في الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية» :

وفي ذات التوجه، وإدراكاً لأهمية التحقق من مستويات الرعاية الصحية وملاءمتها لتقديم مستوى مأمون من الرعاية، وافق مجلس الشورى على «مشروع نظام الجودة النوعية وسلامة المريض في الخدمات الصحية» بقرار المجلس رقم ٦٦/٨١ وتاريخ ١٤٣٣/١/١٠هـ وهولا يزال قيد النظر لدى الجهات المعنية الأخرى.

ويشتمل المشروع المقترح على الجوانب الأساسية ذات الصلة بالجودة وتحديد الأهداف ووضع أسس ومعايير وآليات لضمان أعلى مستوى ممكن من الجودة في مكونات الخدمة الصحية وبنيتها التحتي واعتماد المنشآت الصحية في ضوء ذلك.

جدول الروابط لبعض العناوين السابقة

أ- حق المواطن في الرعاية الصحية
الرابط

http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/ShuraArabic/internet/Laws+and+Regulations/The+Basic+Law+Of+Government/The+Basic+Law+Of+Government/

ب- وثيقة تعنى بحقوق المرضى المعتمدة من قبل وزارة الصحة
الرابط

http://www.moh.gov.sa/depts/Patients/Pages/doc.aspx

ج. الطب المبني على الدليل والبرهان
الرابط

http://ngcebm.ksau-hs.edu.sa/
http://c.ksu.edu.sa/ebhc
http://www.borhan.org.sa/
http://www.moh.gov.sa/depts/Proofs/Pages/home.aspx

عضو المجلس السابق اللواء متقاعد عبدالقادر كمال لـ " الشورى "

مجلس الشورى جامعة .. ومسيرته مُشَرِّفة

حوار - منصور العساف

وصف عضو مجلس الشورى السابق اللواء متقاعد عبدالقادر بن عبدالحي كمال مسيرة المجلس بأنها مشرفة، وأكد أن مجلس الشورى أرسى قاعدة مهمة في أدب الحوار، وجسّد احترام الرّأي الآخر وجعلهُ واقعاً ملموساً.

جاء ذلك في حوار أجرته «الشورى» مع اللواء متقاعد عبدالقادر كمال روى خلاله تجربته في مجلس الشورى عبر ثلاث دورات متتالية امتدت ١٢ عاماً وعدَّها من أجمل سنوات خدمته للوطن، وكشف فيه تفاصيل المداعبات الشعرية التي تبادلها مع بعض الأعضاء أثناء جلسات المجلس، وانتقد تناول بعض وسائل الإعلام لأعمال المجلس من خلال التركيز على جزئيات صغيرة في جلساته وإبرازها، في وقت كان من الواجب عليها إبراز القرارات التي أصدرها المجلس، والطرح الرصين لبعض أعضائه في مداخلاتهم على الموضوعات المطروحة للنقاش في الجلسة، مشدداً على أن الإسهام في خدمة الوطن لا يكون بالانتقاد فحسب، بل يكون بالإنجاز والتصميم على الإنجاز. وإلى تفاصيل الحوار:

س ١ - كيف تلقّيت خبر ترشيحك لعضوية مجلس الشورى ؟

ج ١ - ذات صباح من شهر المحرّم ١٤١٨ هجرية هاتفني معالي الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الخويطر (رحمه الله) وأبلغني باختياري عضواً في مجلس الشّورى في دورته الثانية، ورغب معاليه أن أبدي موافقتي من عدمها بُعَيْدَ تفكيرٍ واستخارة.

فأجبتُ معاليه بالقبول، ذلك أني جنديٌّ عند وليِّ الأمر، أطيعه في السّرّاء وفي الضّرّاء وفي المنشط والمكره، ديدني السّمعُ والطّاعة لتوجيه وليِّ الأمر، لا أتردّدُ ولا أُشاور. مُصْغِياً لِنداءِ الواجب ومُلبّياً له.

س ٢ ـ كيف تُلخّص مسيرتك لمدّة اثني عشر عاماً كعضوٍ في مجلس الشّورى ؟.

ج ٢ ـ من أجمل سنوات خدمة الوطن، ولقد شبّهتُ مجلس الشورى عند إلقائي خطابي نيابةً عن أعضاء مجلس الشورى المتقاعدين في ربيع الأوّل عام ١٤٣٠هـ بأنه الجامعة التي لا يرغبُ الدّارس بها أن يتخرّج، ذلك أن الجامعة أو الوظيفة عبارة عن تخصّص واحد بينما مجلس الشورى عبارة عن تخصُّصات عديدة ومتنوّعة، من تربيةٍ وتعليم، وشؤون ثقافية وإعلامية، وشؤونٌ اجتماعية، وشؤون أمنية، وشؤون اقتصادية وتخصّصات مالية، وشؤون صحية وخدمات، وأنظمة وقوانين، واتفاقيات دولية، وشؤون سياسية كل هذه المعارف تزيد من حصيلة العضو، فيشحذ قدراته ويوسِّع مداركه، وأعترف أن عضويتي في مجلس الشّورى أتاحت لي فرصة الدخول في معالم ومعارف جديدة، وهيّأتني لألمّ بجوانب معرفيّة لم تكن قبلُ في مجال اهتمامي.

> عضويتي في مجلس الشّورى أتاحت لي فرصة الدخول في معالم ومعارف جديدة

س ٣ ـ ما هي اللجان التي حرصت على أن تحظى بعضويّتها؟.

ج ٣ ـ حرصتُ أوّلاً أن أكونَ في حقل تخصّصي الأمني، ثم في اللجنة الثقافية والإعلامية، ومن الطّريف أن أشير إلى أن مجلس الشورى بحكم اضّطلاعه بمهمّة الرّقابة اللاحقة للأداء الحكومي ومعرفة مدى ما تمّ من إنجازٍ لخطط التّنمية، وما نشأ من معوّقات، يقوم بدراسة التقارير التي ترفعها الجهات الحكومية لمجلس الوزراء عن أدائها السنوي بموجب الخطة العامة، وما حققته من إنجاز، وما عاقها عن تنفيذ بعض مهامها وأسباب ذلك، ويحيلها مجلس الوزراء إلى مجلس الشورى ليقوم بدوره في تحقيق الرقابة اللاحقة للأداء الحكومي، ومناقشة المسؤولين، هذه التقارير تُعَدُّ من الجهات الحكومية وتوضح أداءها، وليس لدى المجلس إلا المعلومات التي يتضمّنها التقرير أي أن مصدر المعلومة مصدرٌ واحدٌ ووحيد، والاعتماد على مصدر واحد للمعلومة قد لا يكون مفيداً.

وتقوم اللجنة المختصة في أغلب الحالات باستضافة بعض المسؤولين في الجهاز الحكومي الذي صدر منه التقرير، وليس هذا هو الملحظ الوحيد فتكرار التّقارير شيءٌ واقعٌ وملموس، وتكرار نفس التوصيات على التقارير الحكومية شيء كثير الحدوث، وعندما كنت في اللجنة الثقافية والإعلامية درسنا تقرير جهازٍ حكومي ووجدنا أنه لا يختلف عن سابقه، وبمراجعة توصياتنا السابقة وجدنا أنه لا مجال لإضافة توصية جديدة، فاتّفقنا على تقديم التقرير للمجلس بدون أي توصية، ولم تلاحظ الهيئة العامة خلو الدراسة من أي توصية، ولكن المجلس اعترض وأعيد التقرير للجنة فتدبّرنا في اللجنة توصية واحدة، وقلتُ تمهيداً لهذه التّوصية :

أتينا إليكم بلا توصية

فقرّرتموا أنها أُحْجِية

وكنا، وأنتمْ ترون الرّجوع

وآذانُنا نحوكمْ مُصْغِية

نروم بأن تُدركوا ما نرى

وأن نُصْلح الشّأن بالتّسْوية

نَسُدُّ الذّرائع إن شئتموا

ونُوصي بما يُعْدِلُ الأقْضِية

أمرتمْ بإكمال تقريرنا

برأيٍ وتوصيةٍ مُرْضِية

سمعنا أطعنا لآرائكمْ

وعُدْنا بتوصيةٍ مُنجية

فطوبَى لمن صوّتوا بالقبول

وعُذْراً لمن آثر التّورية

وبعد نقاش للتوصية قرر المجلس الموافقة عليها.

س ٤ ـ حياتك العسكرية هل ألقتْ بظلالها على أدائك في المجلس من حيث التصويت والتوصيات ؟.

ج ٤ ـ لكلٍّ حالةٍ لبوسها كما يقولون، فأعضاء مجلس الشّورى يُسْهمون بعلمهم وثقافتهم ومكتسباتهم المعرفية في اللجان، وفي مناقشة المواضيع المعروضة على المجلس وفي التّصويت، وكلّهم مخلصون إن شاء الله، وليس لي من حياتي العسكرية إلا الانضباط.

س ٥ ـ ما أهم القرارات التي أسهمت في صياغتها وإقرارها وكان لها صدًى لدى المجتمع ؟.

ج ٥ ـ العمل في مجلس الشّورى يتّسمُ بالجماعية، فكلُّ قرارات المجلس تتمُّ عن طريق التّصويت، فإن فازت التّوصيات بالأغلبية أُقِرّتْ، ولا أودُّ أن أنسب لنفسي شيئاً هو نتاج أغلبية المجلس، عليَّ أن أقول أني أسهمتُ بما قدّرني الله عليه، ولا أُزكّي نفسي.

س ٦ ـ ما التّوصيات التي كنت تتمنّى حصولها على أغلبية أصوات المجلس ؟.

ج ٦ ـ ليس من اللائق بي الآن وقد تقاعدتُ من عضوية مجلس الشّورى من ربيع الأول عام ١٤٣٠ هجرية أن أدّعي ذلك، التوصيات التي عُرضت إبان عضويّتي كثيرة، ومالم تقرهُ الأكثرية هو ما يؤكده ويُؤيّده كل عضو، مهما كان رأيه مع أو ضد.

س ٧ ـ ما هي التوصيات التي كنت ترى التّريّث في إقرارها وعدم الموافقة عليها ؟.

ج ٧ـ التّوصيات التي أقرّها المجلس بالأغلبيّة هي التي أكون معها تأييداً وتأكيداً مهما كان رأيي قبل التّصويت عليها وإقرارها.

فعمل المجلس عملٌ جماعي، وما أقرّته الأغلبيّة يُعتبرُ رأي مجلس الشورى أُجلّه وأحترمه أياً كان رأيي فيه قبل إقراره.

العمل في مجلس الشورى يتسم بالجماعية

س ٨ ـ هل شعرت حين عضويتك في المجلس أنك تُمثّل صوت المواطن , وهل أدركت حينها أن لرأيك دورٌ في خدمة المجتمع من خلال تبنّيك للقضايا التي تُلامس اهتمامات المواطنين ؟.

ج ٨ ـ دعني أقول بصراحة أنّ كل عضوٍ في مجلس الشورى هاجسه ودافعه وهدفه هو خدمة الوطن والمواطن، ولو لم يشعر أي عضوٍ أن عضويته لن تخدم هذه الأهداف والتّطلّعات لما قبل العضوية، ولو لم يُدرك كل عضوٍ في مجلس الشورى أنّ لرأيه دورٌ في خدمة المجتمع لما أبْدَى رأياً ولا شارك في نقاش، أعضاء مجلس الشورى كلُّهم تبنُّوا القضايا التي تُلامس اهتمامات المواطنين، ومن يتابع نقاشات الأعضاء في اللجان وفي المجلس يُدرك مدى إسهامهم وإخلاصهم في خدمة الوطن والمواطن، دعك من متصيّدي الهنات ومكبّري الأخطاء والمغرقين في جلد الذّات الذين عميت أبصارهم عن المنجز التطويري والحضاري الذي نراه ونلمسه في كل جوانب حياتنا في مملكتنا الحبيبة، المملكة العربية السعودية عضوٌ فاعلٌ في مجموعة العشرين التي هي أهم مجموعة دولية، ولو لم يكن لها ثقلها لما كانت في هذا التّجمّع المهم في تاريخ الأمم. وهؤلاء المنتقدون لم نر منهم حرفاً واحداً يُشيدُ بذلك مع الأسف.

أعضاء مجلس الشورى تبنُّوا القضايا التي تُلامس اهتمامات المواطنين

س ٩ ـ هل شعرت بأن آراء بعض الأعضاء لها تأثيرٌ في موقف المجلس من خلال ميل أو تأثّر زملائهم بأُطْروحاتهم ؟.

ج ٩ ـ النّقاش في مجلس الشّورى لا يكون إلا بعد دراسة المواضيع المعروضة على المجلس، وكل عضوٍ من خلال دراسته كوّن آراءهُ وسجّل ملاحظاته وإن تهيّأ له الوقت لطرح رأيه أو ملاحظاته فالمجلس برئيسه وأعضائه سيستمعون لأطروحته، ثم يأتي دور اللجنة المختصة للرد على الآراء والملاحظات، إذاً ليس هناك عضوٌ مؤثّرٌ أو ميلٌ أو محاباة، العملُ عملٌ جماعيٌّ والرّأي للأغلبية، وما ينبغي الإشارة إليه أن المداخلات في مجلس الشّورى تتّسمُ بطابعٍ حضاري، فالنقاشُ في جلساته يتمُّ في حدود الاحترام مهما اختلفت الآراء وتباينت الأفكار، فجسّد المجلس احترام الرّأي الآخر وجعلهُ واقعاً ملموساً.

س ١٠ ـ حين عضويتك في مجلس الشّورى تبنّيتَ بعض الدراسات المكثّفة حول الأنظمة المرورية فإلى ماذا خلصت ؟

ج ١٠ـ دراسة مشروع نظام المرور من اختصاص اللجنة الأمنية بمجلس الشورى، ويقوم أعضاء اللجنة بدراسة مشروع النظام أو تعديل مادة من مواده أو إضافة مادة جديدة، ويصوّتون على ما انتهوا إليه، وتُقدّم الحصيلة للمجلس، وقبل عرضها على جلسات المجلس تمرُّ على الهيئة العامة.

فإن رأت أن الدراسة مكتملة أُحيلت للمجلس، وعند عرضها يتولى الأعضاء الكرام إبداء ملحوظاتهم التي تُثري، ثم يعود الموضوع للجنة التي تتدارس ما أبدي من آراءٍ وملحوظات من أعضاء المجلس، وقد يتفقون مع بعض الآراء، وقد يختلفون، ويعود المشروع للمجلس برأي اللجنة الأخير، يُقدّمه رئيس اللجنة، ويتمُّ التصويت على المواد، أخلص من هذا أن الرأي رأي جماعي، ولا أودُّ أن أُفْرد لشخصي تزكيةً أو ادّعاء، فاللجنة أيُّ لجنة هي عبارة عن فريق عمل، ما يصدرُ عنها يكون باتّفاق الآراء، حتى لو تبنَّى الرّأي واحدٌ منهم.

ولعلّ من الطريف أن أذكر أن عدد أعضاء مجلس الشّورى كان ستين عضواً في الدّورة الأولى، ثم زيد العدد إلى تسعين عضواً في الدّورة الثانية، إلى مئةٍ وعشرين في الدّورة الثالثة، ثم استقرَّ بمائةٍ وخمسين عضواً اعتباراً من الدّورة الرابعة.

هذا العدد الكبير من الأعضاء المحتشد لدراسة جدول أعمالٍ مُكتظٍّ بمواضيع مختلفة أحسب أنها معادلة صعبة، فالوقت لا يسمح لذوي الرّأي والتأهيل لإبداء آرائهم القيّمة تجاه موضوع معيّن، إذ قد يسبقهم للمداخلة من هو أقلُّ تأهيلاً ومعرفة، هذا من ناحيةٍ ومن أخرى فقد اختصر وقت المداخلة إلى خمس دقائق – وهي في بعض الأحوال قد لا تكون كافية لإبداء الرّأي.

ويحضرني في هذه المناسبة أن المجلس عندما كان عدد أعضائه في حدود التسعين، كانت جلساته تُعقد في قاعة غير القاعة الحالية للجلسات، وكان الكرسي الذي أقتعده وفق الترتيب الهجائي للأسماء أقربُ إلى وسط المجلس، وفي عام ١٤٢٠هـ، انتقلت جلسات المجلس إلى القاعة الحالية، فكان الكرسي المخصّص لي في طرف القاعة في آخر صف، وفي الطرف الأقصى من القاعة، بقرب الجدار، وفي أوّل جلسة عقدتْ في تلك القاعة طلبتُ المداخلة في موضوع معيّن، واستهلّيت مداخلتي بالامتعاض من موقع جلوسي فقلتُ :

مكاني قصيٌّ ، ما لصاحبكمْ قُربَى
كأنيَ مجْذومٌ يُحمّلكم كربا
تطرّفْتُ ، لا حبّ التّطرّف ديدني
وإن كان حرفُ العين يستوجبُ القُربَى
إلى الله أشْكو النّأيَ عن وسط مجلسٍ
إلى الطّرف الأقْصَى إلى العُدْوة الجَدْبا
لقد كنتُ في قلب المكان مُنعّماً
فأُقْصيتُ عن عُشّي وأُبدلته غصْبا
وإن بَعُدَتْ عنّي الدّيار فإنّني
سأصبرُ إنّ الصّبر أحمد للعُقْبى
عَزائيَ أني أرْقُب الجمع جُلّهمْ
لأسْتَجْليَ الطّلعات والأوجه النُّجْبا

وسعدت بتعليق رئيسنا آنذاك وشيخنا الجليل الشيخ محمد بن جبير (رحمه الله وأسكنه عالي الجنان) عندما قال: تَشكّيتَ ثُمَّ تعزّيت، ونحن مع عزائكَ لتسعد باستجلاء طلعات زملائك.

كما أسعدني وشرفني معالي الزميل الشيخ الدكتور صالح بن سعود العلي بمعارضة أبياتي قائلاً:

مكانكَ ياهذا عليٌّ مكانه
كأنّكَ بازٌ ترقبُ البُعْد والقُربا
تطرّفتَ لا حبّ التّطرّف ديدنٌ
لمثلكَ يا مَنْ ينْبُذُ العُنْف والغلبا
علمتك حربٌ للتّطرّف والهوى
وللوسط المعقول تنشده حبا
كلانا على حرْفٍ فقدنا مكاننا
ولكننا في الحافتين لنا رُقْبَى
فأنتَ على حرفِ الجناحِ مُهيمنٌ
ونحنُ على حرفٍ نُبادلكمْ حُبّا
سلامٌ من الأعماق أُزْجيه خالصاً
لمَنْ يُعْملَ التّفكير والعقل واللُّبّا

كما تشرفتُ باستلام معارضة راقية من معالي الزميل الدكتور أحمد بن محمد الضّبيب مُنشداً :

تصبّرْ فإنّ الصّبر أحمد للعُقْبَى
وأنتَ جميلٌ في بعادكَ والقُربا
أبا أيمنٍ في أيِّ دارٍ حَلَلْتها
أشعْتَ بها لُطْفاً وأوْسعْتها حُبّا
وإنّي سعيدٌ أن أراكَ مُقابلي
فطلعتكَ الغرّاء تُمْطرني سُحْبا

س ١١ - هل ما زلت عند رأيك من أن الإعلام غالباً ما يُركّز على الإثارة في تناوله لأعمال المجلس ؟.

ج ١١ - الإعـلام في بعـض حالاتـه إثارة سواء في تناوله لمجلس الشورى أو غير ذلك، بعض الكتاب مع الأسف لا يرون إلا نصف الكوب الفارغ، وبعضهم يُفرِّغُ الكوب الممتلئ، لا تدّعي المملكة العربيـة السعـودية الكمـال، فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى، ولا تدّعـي أن ليـس في المسـيرة أخطـاء، فالكاملُ وجه الله عزّ وجل، ولكن البعض هداهم الله بُرمجوا على الانتقـاد ولا أقـول النقد، لا يُعجبهم العجب، يلمزون ويغْمزون، ويتصيّدون الأخطاء ويُضخِّمون الهنات، وإن سألتهم عن الحل لن تجد في محصّلتهم حلولاً.

الإسهام في خدمة الوطن لا يكون بالانتقاد فـقط، بـل يكـون بالإنجـاز والتصميم على الإنجاز، دخل مرة مصوِّرُ جهازٍ إعلامي إلى جلسة مجلس الشورى وشاهد عضواً مُغمِّضاً، فتخيّره من بين مـئةٍ وخمسين عضواً ونشر الصورة في الصحف، وكأنه صاد صيداً ثميناً، فقامت جوقة المنتقدين بدورها في الحطِّ من قيمة المجلس وأعضائه وإسهامات المجلس وإنجازاته، قد يكون ذلك العضو متعباً أو مُرهـقاً أو مريضا، أو كان يستجمع رأيه ويعصر ذهنه، كلُّ هذه كانت واردة، ولكن الجوقـة حريصـة على التّصـيّد في المـاء العكر، ولا ترى إلا الهنات، بل وتنصبُ نفسها حكماً أن أعـضاء المجلس لا يستحقّون العضوية، في ذلك الوقت لم أكن أنا عضواً في المجلس، فقد تقاعدت.

ولكن الحقيقة يجبُ أن تُقـال، كنت عضواً عندما سقط زميلٌ من الزملاء مريضاً بذبحة صدرية، وزمـــلاء آخـرون سقطـوا إعـياءً أثناء الجلسات أذكرهم واحداً واحداً، لم يتفضل أحدٌ من الكتـاب المولعـون بالانتقاد فكتب أن عضو المجلس فلان سقط إعياءً، ولم يُشـر إلى فضـيلة الزميل رحمه الله الذي نُقل من المجلس في سيـارة عضو المجلس الدكتـور زهـير السبـاعي إلى المستشفى لتلقِّي العلاج.

إن المنتقدين والمولعون بمتابعتهم غاب عن ذهنهم ما كانت عليه المملكة من حوالي خمسين أو سبعين سنة وما بذلته من جهودٍ في إيصال التنمية إلى مناطق المملكة على سبيل المثال، كنا آنذاك في أمّية كبيرة، اضطرّت معها الدولة في بعض الحالات أن تُبعد طلاب العلم عن بيئتهم ليتفرّغوا للدراسة والتحصيل العلمي، ومثلنا في ذلك مدرسة دار التوحيد الذي اختار لها الملك عبدالعزيز رحمه الله مدينة الطائف، وأرسل الطلاب إليها، ومنحوا مكافآت وسكن داخلي وإعاشة فترة دراستهم - كانت المدارس آنذاك محدودة - وبعضها أهلية.

إنّ المنجز الحضـاري الذي نحن فيه الآن لم يأت عبثاً بل أنجزته الدولة في مناطق المملكة المختلفة بعزيمة وإصرارٍ وبذل. والحمد لله على ذلك.

> بعض الكتاب الصحفيين لا يرون إلا نصف الكوب الفارغ، وبعضهم يُفرِّغُ الكوب الممتلئ

إن مسيرة مجلس الشـورى مسـيرة مشرّفة - لا شك أن هناك تطلّعات إلى إبراز فعاليته بشكل أكثر، والتّـوسّع في مسـؤوليته واختصاصه، وقيامه بمناقشة وإقرار الميزانـية العامـة للدولـة، ومـتابعة دوره الرقـابي لـلأداء الحكومي بشكلٍ أكثر فعالية.

س ١٢- تحـت قـبة المجـلس ووسط النقاشـات الساخنـة هل ثمة متسـع للمساجـلات والمنـاكفات الشعريـة بينـك وبين زملائك الأعضاء ؟.

ج ١٢ - نعم فلا يغيب عن الـذهن أن مـجلس الشـورى أرسـى قـاعدة مهمة في أدب الحوار، واحترام الأعضاء لبعضهم البعض مهـما اختـلفت آراءهم، مكثت عضواً في لجنة الشؤون الأمنيـة لمدة تسعة أعـوام، وفي عام ١٤٢٧ عنّ لي أن اختار لجنة الشـؤون الثقافيـة والإعلامـية، وعندما قدّمت لجنة الشؤون الأمنية تقريراً لها عن تعديل مادة من مـواد أنظمة الخدمة العسكرية، وكان لي رأيٌ مخالف لما وصلوا إليه، وهذا شيءٌ طـبيعي، فـكل عضوٍ له رأيه المستقل، وليس لأحدٍ مصادرة رأيـه، لكني رأيتُ مـن دواعـي المجاملة والأدب أن أمهّد لرأيي المعارض لهم بأبيـاتٍ أداعبهم بها، وأخفّف عنهم موقفي المعارض، فقلت مستهلاً مداخلتي :

يا رفاقي في لجنة الأمن عُذراً
إن بدا لي عن رأيكم ما بدا لي
أنا منكم وإن نُسبتُ لأخْرَى
ورباطي بكم وثيق الحِبالِ
ما تنكّرتُ للمروءة يوماً
أو تجافيتُ للسّنين الخوالي
يعلم الله أنكم في فؤادي
ولكم موقعٌ بقلبيَ غالي
أنتمُ إخْوتي وأنتمْ عمادي
ولكم أوْبتي وفيكمْ أُوالي

فعاتبوني زملائي في لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية فقلتُ لهم :

يا رفاقي في لجنة الإعلام
أنتمُ رفقتي وفيكم هُيامي
كمْ تنشّقْتُ من عبير شذاكمْ
واطمأنّتْ نفسي بطيب المُقام
وتعلّمتُ من جَنيِّ علوم
هي أشْهَى من لذّتي وغرامي
لكمُ صبْوتي وفيكمْ أُحابي
والتزامي عند الخطوب الجسام
وبكمْ أعْتزي إذا جدَّ جِدٌّ
عُدَّتي أنْتُمُ وشَحْم السّنام

مجلس الشورى أرسى قاعدة مهمة في أدب الحوار

ولأنّ مجلس الشورى يضمُّ مختلف التّخصُّصات ولأن المشاريع والمواضيع التي يدرسها مختلفة، ولأن بعض هذه المواضيع والمشاريع لا تعني غير المتخصّصين فيها، والإطالة في مناقشتها قد يُثير الملل، فيعمد البعض إلى الطّرائف لإزالة الملل، وإشاعة الابتسامة، إتّباعاً للقول الكريم (روِّحوا عن القلوب ساعةً بعد ساعة، فإنها تصدأ كما يصْدأ الحديد)، وهذه الطرائف لا تخلو من مناوشات وأدبيات لو حرصنا على تجميعها لكانت أكثر من كتاب فريد يعكسُ أدبيّات المجلس.

ومن هذه الطرائف ما دبّجته قريحة معالي الزميل الدكتور صالح المالك رحمه الله الذي تفضّل فأرسل لي قصيدة لأحد الشعراء مضمومة بنسخة منها لزميلي في المقعد المجاور لي في الجلسة الأستاذ الدكتور عبدالله الصالح العثيمين، ولم يكن العثيمين ساعتئذٍ بجواري، فلم أسلّمه نسخته، وفي اليوم التالي سأله الدكتور صالح المالك عن رأيه في القصيدة، فأخبره بعدم استلامها، فأرسل الدكتور صالح المالك أبياتاً يُعاتبني فيه قائلاً:

ما للواء كمالٍ زلَّ معْصمهُ
فأرسلَ النّظْمَ خلْطاً دون تصريح
هل صادرتْ قلبهُ قَسْراً وتعْمِيةً
حورية هربتْ باللُّبِّ والرّوح

وعندما قرأ الأستاذ الدكتور عبد الله العثيمين تساؤل الدكتور المالك عنَّ له أن يُجيب على لساني فقال :

أرسلتُها للتي تهْفو لها روحي
فهل أُلام إذا راعيت (مصلوحي)
أمّا عن الجار (أي العثيمين)

فالأبواب موصدة أمامه وأداة السّمع لا توحي فانبريتُ مُدافعاً ومتّخذاً من السّن ذريعة لدفع التّهمة فقلت :

معاذ ربِّكَ ما راعيتُ مصْلوحي
فارفقْ ـ وُقيتَ ـ ولا تعمدْ لتجريحي
فقد بلغتُ من الستّين ذروتها
مشوارها هَدَّ تلميحي وتصريحي

وأخذت هذه المداعبات طريقها للزميل الأستاذ الدكتور/ عبد الله الفيفي فأثارت كوامنه ودخل الحلبة مشاركاً وقائلاً :

كمْ مجلسٍ من شياطينٍ مُصفّدةٍ
للشّعر فيها هديرٌ غير مبحوحِ
تسْعَى بأبياتها في كلّ جانحةٍ
كأنّها بيننا من عبْقَرٍ توحي

وكأنما كنا على موعد بنهايةٍ جميلةٍ من الزميل الأستاذ سليمان الزايدي فقال :

تحيّةُ الودِّ والإجلالِ مُفْعمة
بالحبِّ رقْراقة يا بهجة الرُّوحِ
ما أجمل الشِّعْر ما أبهَى مقاصدهُ
يا رفقة الشِّعْر والتّغْريد والبَوْحِ
وكان الختام مسكاً

ومن الأمانة القول أنه لم تبدر أي بادرة في مجلس الشورى للانتماءات العرقية أو الطائفية أو المهنية - ولله الحمد - بل كانت مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، وأعضاءُ مجلس الشورى مستقلُّون غير مُقيّدين بناخبين يملون عليهم ما يريدون، فيسارعون إلى مرضاتهم لإعادة ترشيحهم، ولقد

تجربتي في الشورى

أشرتُ في كلمتي التي ألقيتها نيابة عن أعضاء مجلس الشورى المتقاعدين في الحفل الذي أقامه المجلس لتوديع الأعضاء المتقاعدين وتكريم الأعضاء الذين اُختيروا للعضوية في دورته الخامسة مساء الأحد ٣ / ٤ / ١٤٣٠ هـ، فقلتُ:» إنّ مجلس الشورى تفرّد بين كثيرٍ من المجالس النيابية بالموضوعية والتّجرّد والشّفافية والجدّية، لا تشوبه مزايداتٌ أو صراعاتٌ، أو تبنِّي آراء كُتل أو أحزابٍ أو جماعاتٌ، فعضو مجلس الشورى حُرٌّ في رأيه وتوجُّهه، رقيبُهُ ربُّه، ودليلُهُ ضميره، ومُوجِّهُهُ قناعته واقتناعه، وسنّ سُنة حميدةً في نهجه وهو الاحترام المتبادل بين أعضائه وزائريه، فالتّحابّ بين الأعضاء كان على طبع المُشاكَلَة، والتّلاقي كان على وفاق من الطّبيعة، وكان إدامُنا الإخلاص المُخْلِصَ المُؤَطَّر بالأُلْفة والاحترام والتّقدير واجتماع الكلمة، وخرجنا من المجلس بثروتين: ذخيرة الخبرة وكنز الصّداقات وأنعمْ بذلك من ثَرْوةٍ وثَراء.

تغير مكاني تحت قبة المجلس فعزيت نفسي وعزاني الأعضاء

إن ذكريات مجلس الشورى ذكرياتٌ حلوة، وتجربته فريدة، وتعلّق أعضائه به يجعلهم في توقٍ دائم له.

قلتُ في إجازة مجلس الشورى الصيفية:

ليت الإجازة كلّها عدّة ايامْ
وأعود للمجلس وشوف الأحبّة
رفاقتي اللي كلهم ود ورْيامْ
وفي المَعْرفة بحْرٍ غزيرٍ وغبَّه
فيهم عميق الفقه عالمْ بالأحْكامْ
علْم وْدراية ثُم فهْمٍ ودُرْبَه
ومنهمْ أكاديميّ لَهْ فضْل وإسْهامْ
ومنهمْ طبيبٍ لا يُجارَى بطبّه
ومنهمْ رجال المال بذْلٍ وإكْرامْ
والاقْتصادي كلّ شيءٍ بعبّه
وفيهمْ ضليعٍ بالثّقافة والإعْلامْ
والعسْكري اللّي حطّنا وسْط قلبه
ومنهم اللي خبرته سْنين وأعْوامْ
وفيهمْ أديبٍ كل علمٍ بلبّه
وعضو النّقلْ دايمْ مسيِّرْ لِقُدّامْ

ينْظر إلى القمّه ويرْقَى لتبّه
والخارجية رأيهمْ ما به عْسامْ
الفكر نيِّرْ يسْتقي من مصبّه
الزّبْده أنّي بين عالمْ وعلّامْ
قلوبهمْ تنْبُضْ بود وْمحبّه
اللّه يوفّقْ سعيهمْ دوم يا حْزامْ
ويجْعل الآراء سَديدة وذَرْبَه
العضْو منهمْ ـ يشهد اللّه ـ قوّامْ
بخدْمة وطَنْه اللّي انْغَرسْ فيه حبّه
اختاره القايد بدقّة وإحْكامْ
للرّأي في رِفْعة وطنًا وشَعْبَه
ورِيّس المجلس حريصٍ ومقْدامْ
يدْعَمْ مسار الشّور ويقود رَكْبَه
عدْلٍ حكيمٍ مقْتفي نهْج الإسلامْ
تقي نقي مُؤَدِّي حقّ ربّه
ومجلس الشّورى عليه الأمل قامْ
يسْعَى لخير الشّعب وينير دْرْبَه
سعْيه حثيث بين ركْضٍ ودِرْهامْ
واللّي جَهَلْ مسْعاه فاللّه حَسْبَه.

خرجت من المجلس بثروتين ذخيرة الخبرة وكنز الصّداقات

لِوَاءُ الغَدْر.....

عَبْدالله بِنْ يَحْيَى معافا

عَلَى أَكْتَافِهِمْ حَمَلُوا حُطَامَا
وَبَاتُوا يَسْتَحِلُونَ الحرامَا
وَجَاؤُوا يَرْفَعُونَ لِوَاءَ غَدْرٍ
وَيَرْمُونَ القَنَابِلَ والسهامَا
يَرَوْنَ الحَقَّ قَتْلًا ، وَانْتِهَاكًا
فَمَا سَلِمُوا..ولا نشروا سَلَامَا
عَلَى إِخْوَانِنَا حَمَلُوا سِلَاحًا
وَفِي الأَوْطَانِ قَدْ زَادُوا الضراما
حَدِيثُ المُصْطَفَى فِيهِمْ عَظِيمٌ
أَزَالَ السَّتْرَ عَنْهُمْ واللثاما
صِغَارُ السِّنِّ ، أَحْدَاثٌ تَرَاهُمْ
فَمَا بَلَغُوا كَمَالًا أَوْ تَمَامَا
لباسهمُ لِبَاس الدِّينِ دَوْمًا
وَهُمْ فِي وَاقِعِ الأَمْرِ اللئاما
بَرَاءٌ دِينِنَا مِنْهُمْ وَرَبِي
هُمُ الأَوْغَادُ..مَنْ قَتَلُوا الأناما
لَهُمْ بُؤْسُ الحَيَاةِ لِمُنْتَهَاهَا
وَعِنْدَ اللهِ يلقَوْنَ الأثاما
تَنَادَوا بِالجِهَادِ عَلَى بِلَادٍ
حَبَاهَا اللهُ دِينَاً وَالْتِزَاما
وَأَلْبَسهَا مِنْ التِّيجَانِ عِزَّاً
فَرِيحُ المِسْكِ فِيهَا وَالخُزَامَى
بِهَا خَيْرُ البَرِّيَّة قَدْ تَوَارى
عَلَيْهِ صَلَاةُ رَبِّي والسلاما
سَيَسْأَلُهُمْ إِلَه الحَقِّ يَوْمًا
عَنْ الأَطْفَالِ..عَنْ دَمْعِ اليَتَامَى
عَنْ الإِنْسَانِ.. يُقْتَلُ دُونَ ذَنْبٍ
وللخلّاق قَدْ صلى وَصَامَا
بِلَادِي.. قَدْ فَدَاكِ اليَوْمَ جُنِّدُ
عَلَى أَرَواحنَا نصبُوا الخياما
فَنَسْأَلُ رَبّنَا رَب البرايا
لَهُمْ فِي جَنَّةِ الخَلَدِ المُقاما

نظام الغذاء

وافق مجلس الوزراء على نظام الغذاء بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٤٣٥هـ، بعد أن أقره مجلس الشورى بقراره رقم (٤٩ / ٢٥) وتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٣٣هـ وقراره رقم (٣٤ / ١٨) وتاريخ ١٠ / ٥ / ١٤٣٥هـ. وفيما يأتي نص النظام:

نظام الغذاء

مرسوم ملكي رقم : م / ١ وتاريخ : ٦ / ١ / ١٤٣٦ هـ

الفصل الأول: أحكام عامة المادة الأولى:

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذا النظام المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

١- النظام: نظام الغذاء.

٢- الهيئة: الهيئة العامة للغذاء والدواء.

٣- المجلس: مجلس إدارة الهيئة.

٤- الرئيس: الرئيس التنفيذي للهيئة.

٥- اللائحة: اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

٦- الغذاء: كل ما هو معد للاستهلاك الآدمي، سواء أكان خاماً، أم طازجاً، أم مصنعاً، أم شبه مصنع. ويعد في حكم الغذاء أي مادة تدخل في تصنيع الغذاء أو تحضيره أو معالجته.

٧- المادة المضافة: أي مادة تضاف قصداً للغذاء وليست مكوناً له، وذلك للمحافظة على صفات الغذاء أو تحسينها، وتضاف لأغراض تقنية أو لأغراض التغذية سواء أثناء التصنيع، أو التحضير، أو المعالجة، أو التعبئة، أو التغليف، أو النقل، أو التخزين. وقد تصبح هذه المادة نفسها أو نواتجها الثانوية جزءًا من الغذاء بصورة مباشرة، أو غير مباشرة.

٨- سلامة الغذاء: مأمونية الغذاء وخلوه من أي مصدر خطر أو مضر خلال مراحل السلسلة الغذائية إلى أن يصل إلى المستهلك.

٩- الممارسات الصحية للغذاء: الاشتراطات والتدابير الضرورية للتحكم بالمخاطر لضمان صلاحية الغذاء للاستهلاك الآدمي في جميع مراحل السلسلة الغذائية، مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للغذاء.

١٠- جودة الغذاء: درجة تميز الغذاء أو خصائصه اللازمة لتلبية حاجة المستهلك وترغيبه فيه أو جعله مقبولاً لديه، أو التي تحقق متطلبات المواصفات القياسية أو القواعد الفنية للجودة التي تعتمدها الهيئة.

١١- المستهلك: من يستهلك الغذاء بنفسه ولا يستخدمه لأي نشاط تجاري.

١٢- السلسلة الغذائية: المراحل التي يمر بها الغذاء من الإنتاج الأولي حتى وصوله إلى المستهلك، بما في ذلك استيراده، وتصديره، وتصنيعه، وتحضيره، ومعالجته، وتعبئته، وتغليفه، وتجهيزه، وتخزينه، ونقله، وحيازته، وتوزيعه، وعرضه للبيع، وبيعه، وتوزيعه بالمجان.

١٣- تداول الغذاء: الممارسات التي يمر بها الغذاء خلال السلسلة الغذائية.

١٤- المرخص له: الشخص ذو الصفة الطبيعية أو المعنوية الذي يرخص له بممارسة نشاط غذائي في أي مرحلة من السلسلة الغذائية.

١٥- المنشأة الغذائية: أي كيان نظامي يقوم بعمل يتعلق بتداول الغذاء خلال مراحل السلسلة الغذائية، ويستثنى من ذلك المطابخ المنزلية للأسرة.

١٦- مرفق الغذاء: مقر أو بناء دائم أو مؤقت أو ثابت أو متحرك، أو وسيلة نقل تستخدمها المنشأة الغذائية.

١٧- البطاقة الغذائية: أي بيان أو رمز أو علامة تجارية أو أي شيء مصور أو وصفي سواء كان مكتوباً أو مطبوعاً أو مرسوماً أو معلماً أو ملصقاً أو محفوراً أو مضغوطاً على حاوية أو غطاء أو غلاف لأي غذاء، أو عبوته، أو مرافقاً لأي من ذلك.

١٨- البيانات الإيضاحية: أي معلومة مكتوبة أو مطبوعة أو مرسومة أو مصورة على البطاقة الغذائية المصاحبة للغذاء، أو معروضة بالقرب من الغذاء، ويشمل ذلك الترويج لبيعه، أو التصرف فيه.

١٩- اللوائح الفنية: وثائق إلزامية تصف خصائص الغذاء أو طرق إنتاجه وتصنيعه، والتعليمات المنظمة لذلك، بما فيها المصطلحات أو الرموز أو التعبئة أو البيانات الإيضاحية، أو البطاقة الخاصة بالمنتج، أو طريقة إنتاجه.

٢٠- المواصفات القياسية للغذاء: وثيقة غير إلزامية تقرها الهيئة، وتنص على قواعد أو مبادئ توجيهية، أو خصائص الغذاء ومنتجاته، أو عمليات أو أساليب الإنتاج المرتبطة بها، وقد تشمل المصطلحات أو الرموز أو التعبئة أو متطلبات البطاقة الغذائية، والبيانات الإيضاحية المتعلقة بالمنتج، أو طريقة إنتاجه.

٢١- المواصفات القياسية الدولية للغذاء: المواصفات القياسية للغذاء التي تصدرها منظمات وهيئات معترف بها دوليًّا.

٢٢- الاشتراطات البيئية والصحية: التعليمات أو الضوابط أو الإرشادات البيئية والصحية الإلزامية التي يجب الأخذ بها في تداول الغذاء، وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها اللوائح الفنية.

٢٣- الإعلان: أي بيان سواء كان مكتوبًا، أو مقروءًا، أو مسموعًا، أو مرئيًّا، أو غير ذلك؛ يقصد منه الترويج المباشر أو غير المباشر لبيع أو تصريف أي غذاء، أو مادة مقدمة بوصفها غذاء.

٢٤- العبوة: أي وعاء أو مادة يوضع فيها الغذاء، أو يعبأ أو يغلف بها كصندوق، أو زجاجة، أو علبة، أو صفيحة، أو برميل، أو كيس، أو حقيبة، أو غلاف.

٢٥- الإنتاج الأولي: إنتاج وتربية حيوانات المزرعة قبل الذبح وزراعة المنتجات الأولية، بما في ذلك الحلب والحصاد، ويشمل ذلك صيد الحيوانات، وصيد الأسماك والقشريات وإنتاجها، وحصاد المنتجات البرية وجمعها.

٢٦- الملوثات: أي مادة تصل للغذاء عرضاً أثناء مراحل السلسلة الغذائية، وتؤثر سلباً على سلامته وصلاحيته.

٢٧- المخاطر: درجة احتمال حدوث تأثير سلبي على صحة الإنسان وشدة ذلك الأثر نتيجة تعرضه لمصادر الخطر في الغذاء.

٢٨- مصدر الخطر: عامل بيولوجي أو كيميائي أو فيزيائي يوجد في الغذاء، أو حالة قد تجعل الغذاء ضاراً، أو يؤثر سلباً على صحة الإنسان.

٢٩- تحليل المخاطر: نهج علمي يهدف إلى تقويم مدى خطورة الغذاء وطريقة التحكم في المخاطر من خلال ثلاثة عناصر مترابطة مع بعضها: تقويم المخاطر، وإدارة المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر.

٣٠- تتبع الغذاء: الإجراءات والتدابير التي تمكن من اقتفاء أثر الغذاء، أو أي من مصادره، أو أي مادة تدخل عليه في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية.

٣١- سحب الغذاء: الإجراءات أو التدابير التي تتخذ لاستعادة حيازة الغذاء غير المأمون للمستهلك أو المخالف لهذا النظام، ومنع توزيعه، أو عرضه.

٣٢- التفتيش: فحص الغذاء والرقابة عليه في تداوله خلال مراحل السلسلة الغذائية للتحقق من توافقه مع المتطلبات النظامية.

٣٣- المفتش: الشخص المؤهل تأهيلاً مناسباً وفقاً لطبيعة المهمة المكلف بها ضمن أعمال الرقابة على الغذاء.

٣٤- التدابير الصحية لسلامة الغذاء: أي إجراءات تطبق لحماية حياة الإنسان وصحته من المخاطر الناتجة من المضافات الغذائية والملوثات والسموم والجراثيم المسببة للأمراض في الغذاء، أو لوقاية الإنسان من الأمراض الصحية المنقولة بوساطة النباتات، أو المنتجات النباتية، أو الحيوانية. وتشمل التدابير أي تنظيمات أو متطلبات أو سياسات أو قرارات أو إجراءات ذات علاقة مباشرة بسلامة الغذاء.

المادة الثانية:

يهدف هذا النظام إلى الآتي:

١- ضمان سلامة الغذاء، والعمل على تحسين جودته.

٢- حماية الصحة العامة للمستهلك من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بالغذاء، ونشر التوعية الغذائية السليمة.

٣- حماية المستهلك من الغذاء الضار أو المغشوش أو المضلل أو غير الصالح للاستهلاك.

٤- عدم إعاقة حركة تجارة الغذاء.

المادة الثالثة:

تسري أحكام هذا النظام على جميع مراحل السلسلة الغذائية.

الفصل الثاني: لوائح ومواصفات الغذاء

المادة الرابعة:

تصدر الهيئة اللوائح الفنية والمواصفات القياسية للغذاء، ومرافقه، والعاملين فيها.

المادة الخامسة:

تراعي الهيئة - عند إصدار اللوائح الفنية والمواصفات القياسية للغذاء وتحديثها - المواصفات القياسية الدولية للغذاء.

المادة السادسة:

تتبنى الهيئة - في سبيل اعتماد اللوائح الفنية والمواصفات القياسية للغذاء وتحديثها - مبدأ تحليل المخاطر.

المادة السابعة:

لا يجوز فسح الغذاء المستورد إلا بعد موافقة الهيئة وفقاً للشروط والمتطلبات والإجراءات التي تحددها اللائحة، وتصدر الهيئة اللوائح المنظمة لإجراءات الإذن بفسح الغذاء المستورد إلى المملكة.

الفصل الثالث: التسجيل

المادة الثامنة:

على المنشآت الغذائية التسجيل لدى الهيئة، بما في ذلك مرافق الإنتاج الأولية، وتحدد اللائحة شروط التسجيل وإجراءاته.

المادة التاسعة:

على المنشأة الغذائية تسجيل منتجاتها الغذائية لدى الهيئة، وتحدد اللائحة شروط التسجيل، وإجراءاته، والمواد التي تستثنى من التسجيل.

المادة العاشرة:

على المختبرات التي تتعامل مع الغذاء التسجيل لدى الهيئة، وتحدد اللائحة شروط التسجيل، وإجراءاته.

الفصل الرابع: التراخيص

المادة الحادية عشرة:

لا يجوز الإعلان عن الغذاء إلا بموافقة من الهيئة وفق الشروط والمتطلبات التي تحددها اللائحة.

المادة الثانية عشرة:

لا يجوز لأي مختبر التعامل مع الغذاء قبل الحصول على ترخيص من الهيئة وفق الشروط والمتطلبات التي تحددها اللائحة.

المادة الثالثة عشرة:

لا يجوز لأي منشأة غذائية تداول الغذاء قبل الحصول على ترخيص فني من الهيئة، وفقاً للمتطلبات والشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة.

المادة الرابعة عشرة:

لا يجوز تصدير الغذاء إلا من منشأة ترخص لها الهيئة بذلك.

المادة الخامسة عشرة:

لا يجوز لأي فرد العمل في تداول الغذاء إلا بعد الحصول على رخصة ممارسة العمل في الأنشطة المتعلقة بالغذاء، وتحدد اللائحة متطلبات وشروط الحصول على تلك الرخصة.

الفصل الخامس: تداول الغذاء

المادة السادسة عشرة:

لا يجوز تداول الغذاء في الحالات الآتية:

١- إذا كان مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢- إذا كان ضاراً بالصحة أو غير صالح للاستهلاك.

٣- إذا كان مخالفاً للوائح الفنية أو المواصفات القياسية للغذاء.

٤- إذا كان مغشوشاً، أو يحتوي على طرق أو وسائل مخادعة أو ممارسة تضلل المستهلك.

٥- إذا لم يكن معبأ بالطريقة التي تحددها اللوائح الفنية، عدا ما يتم استثناؤه في اللائحة.

٦- إذا لم ترفق به البطاقة الغذائية والبيانات الإيضاحية، عدا ما يتم استثناؤه في اللائحة.

٧- إذا لم يكن مسجلاً لدى الهيئة.

المادة السابعة عشرة:

تكون المنشأة الغذائية مسؤولة عن ضمان تطبيق أحكام هذا النظام ولوائحه ضمن النشاط الغذائي الواقع تحت مسؤوليتها.

الفصل السادس: مسؤوليات المنشآت الغذائية

المادة الثامنة عشرة:

يجب على المنشأة الغذائية أن تكون قادرة على التعرف على مصدر الغذاء الذي تحت إشرافها، وتحديد المنشآت الغذائية التي تمدها به، وتزويد الهيئة بالمعلومات المطلوبة إذا تطلب الأمر ذلك.

المادة التاسعة عشرة:

للهيئة أن تقوِّم الغذاء قبل تسويقه وفي أثنائه وبعد التسويق إذا تطلب الأمر ذلك، ولها - في ضوء نتيجة التقويم - اتخاذ الإجراءات التي تحددها اللائحة.

المادة العشرون:

إذا علمت أو شكّت المنشأة الغذائية أن الغذاء غير مطابق للاشتراطات والمتطلبات التي تفرضها الهيئة؛ وجب عليها إبلاغ الهيئة بذلك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب الغذاء وفقاً لما تحدده اللائحة.

الفصل السابع: الرقابة على الغذاء

المادة الحادية والعشرون:

تنشئ الهيئة وتدير نظام إنذار سريع للتبليغ عن أي خطر مباشر أو غير مباشر على صحة الإنسان يكون مصدره الغذاء، وتوعية المستهلك بالوسائل التي تراها مناسبة، وذلك وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.

المادة الثانية والعشرون:

الهيئة هي الجهة المخولة نظاماً بتفتيش المنشآت والمرافق الغذائية فيما يخص تطبيق أحكام هذا النظام ولوائحه، ولها الاستعانة بالجهات الأمنية عند الحاجة.

المادة الثالثة والعشرون:

يتولى مفتشون - يصدر بتسميتهم قرار من الرئيس - أعمال الرقابة والتفتيش وضبط المخالفات، وتكون لهم صلاحيات وسلطات مأموري الضبط الجنائي.

المادة الرابعة والعشرون:

للمفتش عند إبرازه بطاقة هويته الوظيفية دخول المنشآت والمرافق الغذائية لغرض التفتيش، وله الاطلاع على المستندات والسجلات والاحتفاظ بنسخة منها إذا لزم الأمر، كما يمكنه سحب عينات من الأغذية لتحليلها. وعلى المنشأة أو المرفق الغذائي تمكينه من ذلك، وعدم إعاقته.

المادة الخامسة والعشرون:

إذا ظهر للمفتش وجود غذاء مخالف لأحكام هذا النظام أو لوائحه؛ فله حجزه واتخاذ التدابير اللازمة وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة، على أن يكون الحجز وجوبيًّا إذا كان الغذاء غير مأمون.

المادة السادسة والعشرون:

يلتزم المفتش بالآتي:

١- عدم الكشف عن أي معلومة حصل عليها بسبب عمله، ما لم تطلب منه ذلك الهيئة أو المحكمة المختصة.

٢- التقيد بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام ولوائحه.

٣- تحرير محضر ضبط إذا كانت هناك مخالفة لأحكام هذا النظام ولوائحه، تسلم نسخة منه للمخالف.

الفصل الثامن: سحب وتحليل العينات

المادة السابعة والعشرون:

للهيئة حق سحب عينات من الغذاء دون مقابل؛ للتحقق من مدى مطابقتها لأحكام هذا النظام ولوائحه، وتحليلها إذا لزم الأمر في مختبراتها، أو في المختبرات المسجلة لديها.

المادة الثامنة والعشرون:

إذا أظهرت نتائج تحليل العينة وجود مخالفة لأحكام هذا النظام ولوائحه؛ فتصدر الهيئة تقريراً بذلك، وللهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء نتائج التقرير، بما في ذلك إبلاغ المنشأة الغذائية.

الفصل التاسع: الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية

المادة التاسعة والعشرون:

للهيئة اعتماد المنهج الوقائي المناسب لضمان سلامة الغذاء خلال مراحل السلسلة الغذائية، ولها في سبيل ذلك فرض النظم الفنية الكفيلة بتحقيقه.

المادة الثلاثون:

إذا توافر للهيئة ما يدعوها للاعتقاد بأن الغذاء قد يسبب أضراراً على صحة المستهلك أو الصحة العامة، ولم يتوافر دليل علمي قاطع يؤكد ذلك؛ فيجوز لها أن تتخذ التدابير الاحترازية اللازمة للتحكم في المخاطر، مع مراعاة حجم الضرر المحتمل، وتفادي فرض قيود غير ضرورية، ومراجعة تلك التدابير خلال مدة معقولة في ضوء نتائج تقويم المخاطر.

المادة الحادية والثلاثون:

للهيئة إذا كان هناك خطر محتمل يهدد صحة المستهلك أو الصحة العامة في منشأة غذائية، أو مرافقها، أو أيٍّ محتوياتها، أو منتجاتها؛ أن تصدر أمراً بإغلاق هذه المنشأة أو أي من مرافقها وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.

المادة الثانية والثلاثون:

إذا ظهر للهيئة أن الغذاء يشكل خطراً على صحة المستهلك أو الصحة العامة، ولا يمكن تفاديه بالتدابير والإجراءات المتاحة؛ فلها الأمر بسحب الغذاء، أو اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لما تقتضيه طبيعة الحالة.

الفصل العاشر: سحب المنتج الغذائي

المادة الثالثة والثلاثون:

إذا توافر للهيئة دليل على أن هناك منتجاً غذائيًّا قد يسبب ضرراً على صحة المستهلك، أو الصحة العامة؛ فلها الأمر بسحب المنتج، أو استرجاعه ومنع تداوله وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.

المادة الرابعة والثلاثون:

للهيئة أن تأمر إداريًّا بإتلاف أي منتج غذائي مخالف لأحكام هذا النظام ولوائحه متى كان تداوله يسبب ضرراً على صحة المستهلك أو الصحة العامة، وتحدد اللائحة إجراءات الإتلاف.

المادة الخامسة والثلاثون:

لا يجوز تداول أي منتج غذائي قررت الهيئة سحبه أو استرجاعه من السوق، أو حظر تداوله.

الفصل الحادي عشر: العقوبات

المادة السادسة والثلاثون:

أولاً: أ- مع عدم الإخلال بأي عقوبة ينص عليها أي نظام آخر؛ يعاقب مرتكب أي مخالفة لأحكام هذا النظام أو لوائحه بواحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:

١- غرامة لا تزيد على مليون ريال.

٢- منع المخالف من ممارسة أي عمل غذائي، وذلك لمدة لا تتجاوز مائة وثمانين يوماً.

٣- تعليق الترخيص لمدة لا تتجاوز عاماً.

٤- إلغاء الترخيص.

ب- تجوز مضاعفة العقوبة في حال تكرار ارتكاب المخالفة.

ج- إذا كانت المخالفة تتمثل في التسبب عمداً بتداول مادة غذائية ضارة بالصحة أو مغشوشة أو ممنوعة؛ فتكون العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات، أو بغرامة لا تزيد على عشرة ملايين ريال، أو بهما معاً، بالإضافة إلى تطبيق أي من العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (٢) و(٣) و(٤) من البند (أولاً/أ) من هذه المادة.

ثانياً: تتولى الهيئة توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (١) و(٢) و(٣) و(٤) من البند (أولاً/أ) من هذه المادة، وفقاً لتصنيف للمخالفات وتحديد للعقوبات يعتمده المجلس، ولا تكون العقوبات نافذة إلا بعد اعتمادها من الرئيس أو من يفوضه، وتحدد اللائحة لهذا النظام الضوابط والإجراءات المتعلقة بذلك، ولا يخل ذلك بقيام الهيئة باتخاذ ما تراه من تدابير احترازية إذا رأت ضرورة لذلك.

ثالثاً: إذا كانت المخالفة تستوجب عقوبة السجن، فتحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام؛ للتحقيق فيها، وإحالتها إلى المحكمة المختصة إذا رأت ذلك.

رابعاً: نشر الحكم أو القرار المكتسب للقطعية على نفقة المخالف في ثلاث صحف محلية، يراعى في تحديدها مقر المنشأة الغذائية، ومكان وقوع المخالفة.

خامساً: يجوز لمن أصدرت الهيئة في حقه قراراً بالعقوبة؛ التظلم منه أمام اللجنة المنصوص عليها في البند (سادساً) من هذه المادة خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار.

سادساً: يكوّن المجلس لجنة - أو أكثر - لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، يكون من بينهم مستشار نظامي، وتختص اللجنة بالنظر فيما يأتي:

١- المخالفات وتوقيع أي من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من البند (أولاً) من هذه المادة عدا عقوبة السجن، وإصدار القرار المناسب لذلك، ويجوز التظلم منه أمام المحكمة الإدارية خلال (ستين) يوماً من تاريخ إبلاغه به.

٢- تظلم ذي الشأن من قرار العقوبة الذي تصدره الهيئة في حقه، على أن تبت اللجنة في التظلم خلال مدة لا تتجاوز (ستين) يوماً وفي حالة انتهاء هذه المدة دون البت في التظلم، أو عدم قبول المخالف لقرار اللجنة؛ يجوز له التظلم من قرار العقوبة أمام المحكمة الإدارية وفي حال إلغاء المحكمة الإدارية لقرار العقوبة الصادر من اللجنة أو الهيئة؛ تتولى المحكمة النظر في المخالفة وإيقاع العقوبة المناسبة المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة السابعة والثلاثون:

للمتضرر من أي مخالفة لأحكام هذا النظام، الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تسببت بها تلك المخالفة، وذلك أمام المحكمة المختصة.

الفصل الثاني عشر: أحكام ختامية

المادة الثامنة والثلاثون:

للهيئة إجراء اتفاقيات اعتراف متبادلة أو مذكرات تفاهم أو طرق وآليات أخرى للتعاون الثنائي أو متعدد الأطراف فيما يخص مجال الغذاء، وهي الجهة المخولة نظاماً بتنفيذ هذه الاتفاقيات.

المادة التاسعة والثلاثون:

يحدد المجلس المقابل المالي نظير الخدمات التي تقدمها الهيئة، والتراخيص وشهادات التسجيل والموافقات التي تصدرها.

المادة الأربعون:

يجوز منح مفتشي الهيئة مكافآت مالية بقرار من المجلس نظير ما يقدمونه من أعمال تؤدي إلى تفادي وقوع ضرر على المستهلك، أو على الصحة العامة.

المادة الحادية والأربعون:

يجوز منح مكافأة تشجيعية بنسبة لا تزيد على (٢٥٪) من مقدار الغرامة المستحقة بقرار من المجلس؛ لمن يساعد - من غير مفتشي الهيئة أو الجهات التي تستعين بها - في الكشف عن مخالفة لأحكام هذا النظام ولوائحه.

المادة الثانية والأربعون:

تعرض الهيئة مشاريع اللوائح الفنية والمواصفات القياسية للغذاء على الجمهور بالأسلوب الذي تراه مناسباً قبل اعتمادها أو إصدارها؛ وذلك لتلقي الملحوظات والمقترحات.

المادة الثالثة والأربعون:

للهيئة الاستعانة بأي جهة حكومية أخرى أو بالقطاع الخاص؛ للقيام بأي مهمة مسندة إليها بموجب هذا النظام ولائحته.

المادة الرابعة والأربعون:

يصدر المجلس اللائحة خلال (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية، ويعمل بها ابتداءً من تاريخ العمل به.

المادة الخامسة والأربعون:

يعمل بهذا النظام بعد (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويلغي كل ما يتعارض معه من أحكام.

الهيئة العامة تحيل عدداً من الموضوعات على جدول أعمال المجلس

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس خلال الفترة القادمة عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن مقترحات لمشاريع أنظمة جديدة وتعديل أنظمة نافذة، وتقارير الأداء السنوي لعدد من الأجهزة الحكومية.

جاء ذلك خلال الاجتماع العاشر للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وبحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس « السابق » الدكتور فهاد بن معتاد الحمد ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

فقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مقترح تعديل نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور/ حسام بن عبدالمحسن العنقري، وتقرير اللجنة بشأن مقترح تعديل المادة السابعة والعشرين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور/ ناصر بن زيد بن داود، وتقرير اللجنة بشأن مقترح مشروع تعديل المادة التاسعة والستين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ والمقدم عضو المجلس اللواء الطيار الركن المهندس/ حمد بن عبدالرحمن الحسون.

كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تنظم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية المقدم من عضوي المجلس الدكتور/ محمد بن عبدالله آل ناجي والأستاذ/ عطا بن حمود السبيتي، وتقرير اللجنة بشأن المقترحين اللذين قدمهما عدد من أعضاء المجلس لتعديل عدد من مواد نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤١) وتاريخ ١٤٣٩٣/٧/٢٩هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع« نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية»، المقدم من عضو المجلس الدكتورة/ زينب بنت مثنى أبوطالب، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن، مقترح إدراج عقوبة التشهير ضمن نصي المادة (الرابعة عشرة) من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية والمادة (السابعة) من نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها.

وقررت الهيئة العامة إحالة تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن دراسة رسم الكهرباء (القديم) البالغ (٢٪) المفروض على شركات الكهرباء

لصالح البلديات بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) وتاريخ ١٣٧٦/٢/٨هـ، وتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التعديلات المقترحة على نظام الصندوق السعودي للتنمية.

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ وتقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وتقريري لجنة الشؤون الخارجية الأول بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، والثاني خاص بمشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية القمر المتحدة.

كما أحالت الهيئة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وتقرير اللجنة ذاتها بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وتقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن، مشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي المعاد إلى المجلس عملاً بالمادة (١٧) من نظام المجلس.

رئيس مجلس الشورى يهنئ وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بالثقة الملكية

هنأ معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور فهاد بن معتاد الحمد على الثقة الملكية الكريمة بتعيينه وزيراً لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات متمنياً له التوفيق في مهام عمله.

وأثنى رئيس مجلس الشورى خلال استقباله في مكتبه بمقر المجلس معالي الدكتور فهاد الحمد على ما قدمه معاليه من جهود طيلة عمله في المجلس عضواً ثم مساعدا لرئيس مجلس الشورى وإسهامه في النهوض بالعمل الفني والإداري في مجلس الشورى مما كان له بالغ الأثر في تطوير العمل الإداري في المجلس إلى جانب ما أسهم به مع عدد من أعضاء المجلس من جهود في تقديم عدد من الأنظمة الجديدة إبان عضويته وأقرها المجلس مما سيكون لها – بمشيئة الله – بعد أخذ دورتها النظامية الأثر الايجابي في سد فراغ تشريعي في المجال الذي تتعلق به تلك الأنظمة.

من جهته أعرب معالي وزير الاتصالات وتقية المعلومات عن شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى على ما وجده خلال عمله في المجلس من تعاون بناء، متمنياً للمجلس وأعضائه دوام التوفيق في تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة، وآمال المواطنين وتلبية حاجاتهم.

رئيس مجلس الشورى يستقبل سفير خادم الحرمين الشريفين المعين لدى جمهورية كازاخستان

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في مقر المجلس بالرياض، سفير خادم الحرمين الشريفين المعين لدى جمهورية كازاخستان الأستاذ غرم بن سعيد آل ملحان.

وهنأ معالي رئيس المجلس السفير آل ملحان على الثقة الملكية الكريمة، متمنياً له التوفيق في أداء مهام عمله بما يعزز العلاقات الأخوية بين البلدين الصديقين في كافة المجالات ولاسيما العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الكازاخستاني

وحمل معالي رئيس مجلس الشورى السفير آل ملحان نقل تحياته لمعالي رئيس وأعضاء البرلمان الكازاخستاني.

ويستقبل سفير أثيوبيا

كما استقبل معالي رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية أثيوبيا لدى المملكة الدكتور محمد حسن كبيرا الذي ودع معاليه بمناسبة انتهاء فترة عمله سفيراً لبلاده في المملكة.

وأعرب معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عن تقديره للجهود التي بذلها السفير الأثيوبي خلال فترة عمله بالمملكة من أجل تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

وجرى خلال الاستقبال استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأثيوبيا، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأثيوبي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الأثيوبية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

د. ناصر بن داود يجتمع بالسفير الموريتاني

اجتمع عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الموريتانية الدكتور ناصر بن زيد بن داود في مكتبه بمقر المجلس في الرياض مع سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى المملكة السيد / محمد ولد محمود محمد الأمين ولد سيدي.

وتم خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وموريتانيا، وسبل تنمية وتعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الموريتانية (البرلمان) وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الموريتانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

لجنة الصداقة البرلمانية التاسعة في مجلس الشورى تجتمع بالسفير التشيكي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية التاسعة بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فايز بن عبدالله الشهري في مقر المجلس بالرياض اجتماعا مع سفير جمهورية التشيك لدى المملكة السيد / يري سلافيك.

وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية التشيك خاصة في المجالات التعليمية والصحية والسياحة، إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان التشيكي وتفعيل دور لجنتي الصداقة في البلدين الصديقين بما يسهم في فتح أفاق أوسع لعلاقات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة للمملكة العربية السعودية وجمهورية التشيك.

د. هيجان يستعرض مع السفير السنغافوري العلاقات البرلمانية بين البلدين

اجتمع عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية السنغافورية في المجلس الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان، في مكتبه في مقر المجلس بالرياض مع سفير جمهورية سنغافورة لدى المملكة / لورانس أندرنس.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية سنغافورة واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان السنغافوري وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين.

لجنة صداقة برلمانية تحتفي بعدد من السفراء

التقى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الأولى في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور/ أحمد بن عمر الزيلعي في مقر مجلس الشورى بالرياض سفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية لدى المملكة لكل من ألمانيا الاتحادية والدانمارك وهولندا والسويد والنرويج والكاميرون.

وتم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز التعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجالس وبرلمانات تلك الدول، وتفعيل دور أعمال لجان الصداقة البرلمانية بما يسهم في دعم التعاون والتنسيق المشترك بين مجلس الشورى وتلك البرلمانات.

بعد ذلك شرف الجميع حفل العشاء الذي أقامته لجنة الصداقة البرلمانية في مقر المجلس تكريماً للسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية.

يشار إلى أن لجان الصداقة البرلمانية السعودية في مجلس الشورى تعمل على تنمية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين مجلس الشورى، والمجالس التشريعية والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة وتعزيز علاقات المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة، ويحقق أكبر قدر من التواصل والتنسيق في مختلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

د. الحربي يؤمل في اعتراف صربيا بجمهورية كوسوفا

اجتمع عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الصربية في المجلس الدكتور عبدالله بن حمود الحربي، في مكتبه بمقر المجلس في الرياض مع القائم بأعمال السفارة الصربية لدى المملكة/ دراغان تودوروفيتش.

وأشاد الدكتور عبدالله الحربي في مستهل الاجتماع بالعلاقات الثنائية بين البلدين مشيرا إلى الزيارات التي قام بها عدد من المسؤولين الصربيين للمملكة ومنها زيارة نائب رئيس مجلس الوزراء الصربي، ووزير التجارة والسياحة والاتصالات والتي بدورها ستدعم وتعزز العلاقات بين البلدين.

كما نوه الحربي بالاعتذار الرسمي الذي قدمه البرلمان الصربي عن المجازر التي ارتكبتها القوات الصربية بحق الشعب البوسني وخصوصا مجزرة (سيربيرنيتشا) الحرب الصربية البوسنية، معرباً عن الأمل في أن يتم اعتراف صربيا بجمهورية كوسوفا.

من جانبه عبر القائم بالأعمال الصربي عن شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى على تشكيل لجنة صداقة برلمانية سعودية صربية في المجلس برئاسة الدكتور عبدالله الحربي مما يجسد حرص مجلس الشورى على

تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين بما يحقق الأهداف المشتركة.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة سبل دعم وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في جميع المجالات خاصة مجال التجارة والصناعة والزراعة والسياحة إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الصربي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الاسترالية تجتمع مع سفير أستراليا

عقد أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الاسترالية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع السفير الاسترالي لدى المملكة السيد نيل هوكنز.

وتركز الحديث خلال الاجتماع على العلاقات الثنائية بين المملكة واستراليا في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية و سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الاسترالي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

لجنة الصداقة البرلمانية الثامنة تحتفي بسفراء عدد من الدول الشقيقة والصديقة

التقى أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الثامنة برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور ناصر بن زيد بن داود في مقر مجلس الشورى في الرياض سفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية لدى المملكة لكل من اسبانيا، والبرتغال، ومصر، والمغرب، والجزائر، والسودان، وموريتانيا، وجمهورية القمر، وأريتريا، وكينيا.

وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجالس وبرلمانات تلك الدول، وتفعيل دور أعمال لجان الصداقة البرلمانية بما يسهم في دعم التعاون والتنسيق المشترك بين مجلس الشورى وتلك البرلمانات.

بعد ذلك شرف الجميع حفل العشاء الذي أقامته لجنة الصداقة البرلمانية في مقر المجلس تكريماً للسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية.

ترشيح وانتخابات .. والقرارات بنظام التصويت

المجلس الطلابي بمتوسطة العرباض بن سارية..
مجلس شوري مصغر ونموذج لمفهوم العمل الجماعي

تقرير - منصور العساف

المجالس الطلابية في مدارس التعليم العام للبنين والبنات، أو في الجامعات، هي بمثابة مجالس شورية مصغرة، فهي تماثل المجالس الشورية من حيث آلية الترشيح والانتخاب، واللجان، وتقديم الاقتراحات، وآلية المناقشات وصدور القرارات.

إلى جانب دورها في تنمية ثقافة الحوار، في مناخ يتسم بالشفافية، واحترام الرأي والرأي الآخر.

المجلس الطلابي في متوسطة العرباض بن سارية بمدينة الرياض واحد من تلك المجالس. وفي هذا التقرير مزيد من التفاصيل عن تشكيل المجلس، وآلية عمله، والمهام التي يقوم بها.

حيث يعمل المجلس الطلابي بالمدرسة على تعزيز مفهوم التعاون والعمل الجماعي، وتعويد الطلاب على تحمل المسؤولية.

إضافة إلى تعزيز روح الانتماء للوطن، واكتشاف مواهب الطلاب وتنمية قدراتهم. وتنمية روح الحوار البناء واحترام الرأي الآخر.

كما يهدف المجلس الطلابي في المدرسة أيضا إلى تشجع الطلاب على التفوق الدراسي ودعم الإبداع والابتكار، والإسهام في بناء الشخصية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل، وكذلك إشراك الطلاب في صنع القرار.

متوسطة العرباض بن سارية

المجلس الطلابي يعزز التعاون ويرسخ مفهوم الشورى والحوار بين الطلاب

بداية أوضح المعلم بالمدرسة زهير بن ناشي الغامدي دور المجلس الطلابي وأهمية وجوده في المدرسة وقال « إن من أهداف وفوائد المجلس الطلابي تنمية الحوار البناء واحترام الرأي الآخر، وتشجع الطلاب على التفوق الدراسي وتدعم الإبداع والابتكار، والإسهام في بناء الشخصية للطالب وتنمية قدراته على مواجهة تحديات المستقبل، كما يتم من خلاله تحقيق رغبات الطلاب، وحل مشكلاتهم وإزالة العقبات التي تعترض مسيرتهم التعليمية والتربوية، وكذلك إشراكهم في صنع القرار بالمدرسة.

وأفاد بأن المجالس الطلابية بدأت تأخذ دورها في العديد من المدارس وحققت نقلة متميزة في تنمية الفكر الطلابي وصقل المواهب الكامنة والمهارات الطلابية، وترسيخ مفهوم القيادة لدى أعضاء المجلس الطلابي، إضافة إلى إشراك الجميع في القرارات والاعتماد على الذات، وبناء ثقافة التحاور والناقش بين الطلاب، وتعميق الممارسة العملية الهادفة لتنميتهم فكرياً وعملياً، إضافة إلى رفع الوعي الطلابي، وتهيئتهم للمشاركة في بناء المجتمع.

معايير دقيقة للترشيح لعضوية المجلس الطلابي

من جهته أوضح مشرف النشاط الطلابي محمد سعدون المقيبل الآلية المتبعة في المدرسة لترشيح الطلاب لعضوية المجلس الطلابي وآلية تنفيذ التوصيات، وقال : يتم ترشيح الطلاب لعضوية المجلس من خلال المعلمين، حيث توضع ضوابط ومعايير معينة للاختيار كالكفاءة

ومستوى الذكاء، ومن تتوفر لديهم المعايير القيادية وأصحاب الأفكار البناءة والأخلاق الرفيعة، ثم تجرى بعد ذلك تصفية بين الطلاب المرشحين من خلال تنظيم مسابقات ثقافية، أو تقديم بحث أو تصور عن المجلس الطلابي أو دراسة تعنى به.

وعن آلية انعقاد اجتماعات المجلس الطلابي بين المقيبل أن المجلس يعقد اجتماعاته أسبوعياً، ويتم توفير كافة الاحتياجات اللازمة عن طريق إدارة المدرسة.

وأشار إلى أن التصويت على مشروع طلابي معين يشارك فيه كافة أعضاء المجلس دون إقصاء أحد، وفي حال إقراره يتم الرفع بالتوصيات إلى إدارة المدرسة، وأشاد المقيبل بالمجالس الطلابية، مبينا أنها من أفضل وأرقى أنشطة المدارس حيث تعود على الطلاب والمدرسين والمجتمع خارج سور المدرسة بالفائدة الجمة، ومن ذلك تنمية السلوك التعاوني والعمل التطوعي بين الطلاب، وتطوير المهارات القيادية ومهارات التواصل لديهم، وتعريف الطلاب بآلية وثقافة الانتخابات وتعويدهم على المشاركة الجماعية.

كما أن وجود مجالس طلابية نشطة في المدارس يساعد على خلق بيئة صحية تشجع حضور الطلاب ومشاركتهم الفاعلة.

ويضيف المقيبل: كما أن المجالس الطلابية تعزز ثقة الطالب بنفسه وتمنحه الفرصة في إثبات الذات، وتشركه في القرار والتخطيط لتطوير المدرسة، وتسهم في معالجة المشكلات المدرسية، وما يقدمه الطلاب من مقترحات ايجابية، تعد بلا شك نتيجة طبيعية لما يملكونه من مهارات ومعارف اكتسبوها داخل المدرسة أو خارجها.

مهام المجلس الطلابي في المدرسة

وعن مسؤوليات أعضاء المجلس الطلابي بالمدرسة أفاد المشرف التربوي عبد الرزاق جعيثن المنصور بأن من مسؤوليات الأعضاء متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة والإشراف عليها.

مشيراً إلى أن المجالس الطلابية في المدارس بشكل عام أنشئت لأهداف سامية منها تحقيق مبدأ الشورى فيما بين الطلاب، وتثقيفهم بمفهوم الحوار الهادف بعيداً عن الانتصار للذات، وتنمية السلوك التعاوني في نفوسهم.

وبشأن توصيات المجلس التي ترفع إلى إدارة المدرسة قال الجعيثن: « إن التوصيات ترفع إلى إدارة المدرسة، وذلك بعد أن تتم مناقشتها في المجلس وإقرارها، وإدارة المدرسة بدورها تقوم بدراسة التوصيات وغالباً تتم الموافقة عليها، لأن ما يتوصل إليه المجلس يصب في مجمله في صالح الطلاب ويخدم البيئة المدرسية.

المجلس الطلابي حاضنة للموهوبين في المدرسة

ويرى عضو المجلس الطلابي الطالب سويلم شاهر البقمي الذي يدرس في الصف الثالث المتوسط أن المجلس الطلابي في المدرسة له دور كبير في اكتشاف المواهب للطلاب في مجالات عديدة، فقد اقترح المجلس الطلابي تنظيم ورش عمل أسبوعية للطلاب لممارسة هواياتهم في الرسم والإنشاد، والحاسب الآلي، وتم من خلالها اكتشاف طلاب موهوبين تمت رعايتهم من قبل إدارة المدرسة.

وأشار إلى أن المجلس الطلابي كان له دور في تطوير البيئة الداخلية للمدرسة، وتطوير ثقافة المحافظة على نظافة المدرسة، كما قدم بعض الطلاب مقترحات بشأن تنظيم بعض الأنشطة والمسابقات الثقافية وتمت مناقشتها في المجلس وإقرارها ورفعت إلى إدارة المدرسة ووافقت عليها.

المجلس الطلابي حقق لي موهبتي في الرسم

وكان للطالب محسن ثويني المحسن في الصف الثاني المتوسط رأي في هذا الجانب، وقال بعفوية صغار السن: « نعم جزاهم الله خير إخواننا في المجلس الطلابي وأنا أحب الرسم وأشتري كراسات رسم باستمرار وأكثر رسوماتي الجبال والطبيعة والكواكب والصحراء، ووالدي يشجعني على الرسم ويشتري لي أنواع الكراسات والألوان الزيتية والمائية والخشبية واشترى لي كتب رسومات.

ومعي في الفصل صديقي متعب الشمري مثل هوايتي وبين الحصص نتحدث عن موهبتنا وكل منا يطلع الآخر على رسوماته الجديدة، وكلمنا أعضاء المجلس عن موهبتنا والحمد لله نظموا مسابقة للمواهب وشارك فيها ١٧ طالباً في المنافسة وكان ترتيبي الرابع، وإن شاء الله أفوز في المرات

القادمة وصـارت بيننا صـداقة ونتـواصل مع بعض نحن الرسامين وشكراً لأعضاء المجلس.

ويضيف: إن المجـلس الطـلابي ينظم لنا محاضرات سلوكيـة وتربوية مفيدة في حب الوطن وطاعة الوالدين والسلوك القويم والتحذير من الأفكار الدخيلة والسلوك المشين وأضرار التدخين وغيرها، وقد استفدنا كثيراً من هذه المحاضرات المفيدة، ولا أنسى دور أحد زمـلائي في المجـلس الطلابي حيث عرضت عليه مشكلة خاصة واجتمع بي برئيس المجلس والمشرف التربوي واستدعوا ولي أمري وحلوا المشكلة وأشكـرهم على هذا الاهتمام والاعتناء بالطلاب.

الأنشطة الطلابية لإشباع رغبات الأبناء بما هو مفيد

وعبر كل من عوض سويدين العنزي وسحيم دهمان القحطاني وهما وليي أمر طالبين بالمدرسة عن سرورهما بما يقوم به المجلس الطـلابي بالمدرسة، وقال العنزي: إن ما حققه المجلس الطلابي في المدرسة يعتبر نقلة نوعية في تربية الأبناء والمحافظة عليهم من السلوك السيئ وتوعيتهم بأضرار التدخين والمخدرات ورفقاء السوء وإرشادهم وتوجيههم توجيهاً سليماً وملء وقت الفراغ لديهم بما هو مفيد لهم ولمجتمعهم. إلى ذلك أشار القحـطاني إلى ما للمجلس الطلابي من دور في تنمية مهارات ابنه في الخط العـربي من خلال ورش العمل التي ينظمها المجلس للموهوبين لممارسة مواهبهم وتنميتها.

أكثر من ٣٠٠ طالب وطالبة يزورون مجلس الشورى

في إطار سياسة مجلس الشـورى بتعزيز علاقته مع المواطنين، وتنمية ثقافة الحوار لدى أفـراد المجتمـع، والتعريف بالمجـلس ودوره التنظيمي والرقابي، وآليـة عمله وعمل لجانه المتخصصة، نظمت إدارة العلاقات العامة، وإدارة العـلاقات العامة والإعلام بالإدارة العامـة النسائيـة زيـارات منتظـمة لطلاب وطالبات الجامعات والمدارس بالتعلـيم العـام لزيارة مجلس الشورى، فقد نظمت الإدارتان خلال شهر صفر المـاضي زيارات لأكثـر من ٣٠٠ طالب وطالبة.

فقـد زار المجـلس طـلاب قسم القانون بكلية الشرق العربي، وطلاب القانون بجامعـة شقرا، وطلاب من متوسطة الغد الأهلية بالرياض، ومن مدارس التـربية النموذجية بالرياض، ومدارس الأمجاد الأهلية بالرياض، ومدارس ريـاض التـربية الحديثة الأهلية، ومدارس الفرسان التعليمية بالرياض، وطالبات جامعة الأمير سلطان، وجامعـة دار العلـوم، والمتوسطـة ٢٢١ ومدارس التربية الإسلامية.

وقد تجـول الطـلاب والطـالبات في ردهات المجلس واطلعوا على محتويات المعرض الدائم الـذي يحتوي تاريخ المجلس وبعض الوثائق التي توثق القرارات التي أصـدرها المجـلس إبان عهود الملك عبدالعزيز، والملك سعود والملك فيصل – رحمهم الله – كما شاهد الطلاب والطالبات فيلماً تعريفـياً عن المجـلس، وحضروا جانباً من الجلسات العامة التي عقدها المجلس.

المنيف رئيساً للجنة الاقتصادية والمالية في البرلمان العربي

انتخب عضو مجلس الشورى عضو البرلمان العربي الدكتور/ عبدالله بن علي المنيف رئيساً للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في البرلمان العربي.

جاء ذلك خلال الجلسة الإجرائية لانتخاب رئيس البرلمان العربي ونواب الرئيس ورؤساء ومقرري اللجان الدائمة التي عقدت على هامش الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، ولجانه الدائمة والفرعية، وذلك في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، خلال المدة من ١٢-١٧/ ٢/ ١٤٣٦هـ الموافق ٤-٩/ ١٢/ ٢٠١٤م.

يشار إلى أن أعضاء مجلس الشورى أعضاء البرلمان العربي هم:

الأستاذ/ سعود بن عبدالرحمن الشمري.

الدكتور/ عبدالله بن علي المنيف.

اللواء طيار ركن/ عبدالله بن عبدالكريم السعدون.

الدكتور/ مشعل بن فهم السلمي.

وفد نسائي كويتي زار المجلس وتعرف على التجربة الشورية بالمملكة

زار مجلس الشورى يوم الثلاثاء ٣ صفر ١٤٣٦هـ وفد نسائي من دولة الكويت الشقيقة ممثلاً في المدير العام لمكتبة البابطين المركزية وعضو الجمعية الاجتماعية النسائية الأستاذة سعاد عبدالله العتيقي و عضو مجلس إدارة الجمعية الثقافية النسائية الأستاذة موضي الصقير.

واستقبلتهما مديرة إدارة القسم النسائي الأستاذة رشا عبدالرحمن الشبيلي وصحبتهما في جولة تعريفية بالمجلس شملت الجناح التاريخي لمجلس الشورى، والقاعات الرئيسة، واطلعت الضيفتان على التجربة النسائية بالمجلس، وتعرفتا على آلية عمل المجلس ولجانه المتخصصة، وحضرتا جانباً من الجلسة العامة للمجلس ولقيتا ترحيباً من معالي رئيس المجلس وأعضاء المجلس، وشاهدت الضيفتان مستوى الحوار والرأي والرأي الآخر تحت قبة الشورى.

مجلس الشورى يدرب منسوبيه على مهارات الاتصال في الحوار

نظم مجلس الشورى ممثلاً بإدارة التخطيط والتطوير على مدى يومين برنامجاً تدريبياً بعنوان» تنمية مهارات الاتصال في الحوار» بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ممثلاً بأكاديمية الحوار للتدريب واستطلاعات الرأي العام.

واستهدف البرنامج المديرين العامين ومديري الإدارات بمجلس الشورى.

وافتتح البرنامج نيابة عن معالي الأمين العام للمجلس الأمين العام المساعد الأستاذ خالد الضبيبان بحضور نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد السلطان.

وهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين في البرنامج بأهمية الحوار والاتصال الفعال مع الآخرين، وإكسابهم المهارات الأساسية للحوار والاتصال الفعال.

وتضمن البرنامج التدريبي أخلاق المحاور الناجح والاستراتيجيات العامة للمحاور، مع الاستشهاد ببعض الآيات من القرآن الكريم التي تجسد آداب الحوار، والدالة على أخلاق المحاور، كما تضمن البرنامج الاتصال الفعال ومهاراته وأدواته، وأهمية الانصات والاستماع لنجاح الحوار، وصاحب الجانب النظري للبرنامج جانب تطبيقي للجوانب التي تناولها في مجالي الحوار والاتصال.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الشورى سبق أن وقع مذكرة تفاهم مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الدراسات الاستطلاعية التي لها علاقة بأعمال مجلس الشورى.

رئيس مجلس النواب البحريني يشيد بدور المملكة في المنطقة

أكد رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين أحمد بن إبراهيم الملا أهمية تطوير وتعزيز علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية والتنسيق بينهما في مختلف مجالات التعاون الإقليمية والدولية، مشيداً بدور المملكة الرائد في المنطقة.

جاء ذلك خلال استقباله بمكتبه بمجلس النواب اليوم سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين الدكتور عبد الله بن عبد الملك آل الشيخ.

وأشاد الملا بالعلاقات الأخوية التاريخية الوطيدة المتميزة التي تربط بين البلدين وشعبيهما الشقيقين وما تشهده من تطور وتقدم بفضل الدعم الذى تحظى به من قائدي البلدين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

كما تم خلال المقابلة استعراض عدد من القضايا موضع الاهتمام المشترك وآخر التطورات والمستجدات الراهنة في المنطقة، وجهود خادم الحرمين الشريفين في المصالحة العربية ووحدة الصف العربي والخليجي.

رئيس لجنة الصداقة لدول التعاون بمجلس الشورى البحريني يثمن مواقف المملكة تجاه البحرين

ثمن رئيس لجنة الصداقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمجلس الشورى في مملكة البحرين إبراهيم محمد بشمي مواقف المملكة العربية السعودية المساندة والداعمة لشقيقتها البحرين، مؤكدًا أن العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين الشقيقين تحظى باهتمام خاص ومساندة من قبل القيادتين الحكيمتين في البلدين.

وبين بشمي خلال اجتماع اللجنة بسفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين الدكتور عبدالله بن عبدالملك آل الشيخ حرص مجلس الشورى البحريني على الدفع بالجهود الرامية لإنجاح المنظومة الخليجية من خلال دعم المشاريع المشتركة.

وفيما أشاد بدور المملكة العربية السعودية في التصدي للقضايا العربية والإسلامية وحرصها على وحدة الصف العربي، أعرب عن اعتزاز مجلس الشورى البحريني الكبير بكل الخطوات التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة للإسهام في تحريك القضايا ذات الطابع الإقليمي والدولي التي تهتم بها دول المنطقة.

رئيس مجلس الأمة الكويتي يلتقي رئيس الوزراء العراقي

التقى رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي خلال زيارته للكويت مؤخراً، وبحث معه العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها، بالإضافة إلى آخر التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة وتكثيف الجهود لتطويق الإرهاب ومكافحته.

مجلس الشورى البحريني يستنكر التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي للبحرين

أعرب مجلس الشورى البحريني عن أسفه واستنكاره للتدخلات الخارجية في الشأن البحريني الداخلي، مؤكدًا أن المعايير المزدوجة التي تنتهجها بعض الدول والمنظمات لا تساعد على محاربة الإرهاب والحد من العنف وتهدد الأمن والسلم الأهلي.

وبين مجلس الشورى في بيان له أن التصريحات غير المسؤولة التي تصدر من بعض الدول تعرض العلاقات الثنائية معها إلى مزيد من التدهور، ولا تساعد على بناء الثقة.

البرلمان العربي: رفض مجلس الأمن قراراً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية شرعنة للاستيطان

أعرب البرلمان العربي عن أسفه لتصويت مجلس الأمن الدولي ضد مشروع القرار الفلسطيني العربي الذي كان ينص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بحلول عام ٢٠١٧م.

وقال رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان في بيان له: إن "الرفض الأمريكي المعتاد لمشاريع القرارات ضد إسرائيل لم يكن خيبة الأمل الوحيدة لدى الشعب العربي، بل إن امتناع بعض الدول الصديقة عن التصويت واعتراض استراليا على القرار أحبط آمال الشعب الفلسطيني والعربي الذي وضع مشروع قرار لا يدعو سوى إلى تطبيق القانون الدولي».

وأكد أن الامتناع أو التصويت ضد القرار كان بمثابة شرعنة للاحتلال والاستيطان الإسرائيليين في فلسطين الأمر الذي ينافي كافة القوانين والتشريعات الدولية.

مجلس النواب اليمني يمنح الثقة لحكومة خالد بحاح

منح مجلس النواب اليمني بالإجماع الثقة لحكومة خالد بحاح لمزاولة مهامها بعد يومين من التأجيل.

ووفقًا لوكالة الأنباء اليمنية فقد وافق مجلس النواب على البرنامج العام للحكومة وأقر منحها الثقة بالإجماع.

من جهة أخرى طالب رئيس البرلمان اليمني يحيى علي الراعي الأطراف السياسية في بلاده بضرورة الالتزام بكل ما يجنب اليمن ويلات الصراعات والتوترات.

كما دعا الراعي الأطراف خلال لقائه في صنعاء رئيس وأعضاء لجنة الوفاق المنبثقة عن البرلمان بزرع ثقافة الألفة والمحبة والإخاء والعمل المشترك لمواصلة بناء اليمن.

البرلمان الليبي يعيد ١٢٩ ضابطًا سابقًا إلى الخدمة العسكرية

قرر البرلمان الليبي المنتخب إعادة ١٢٩ ضابطًا سابقًا على رأسهم اللواء المتقاعد خليفة حفتر إلى الخدمة العسكرية.

وصرح النائب البرلماني الليبي مفتاح قويدر أن البرلمان قرر إعادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر رسميًا إلى الخدمة، إضافة إلى مجموعة من الضباط، من بينهم العميد صقر الجروشي.

البرلمان السوداني يصادق على التعديلات الدستورية

صادق البرلمان السوداني بالإجماع على التعديلات الدستورية التي أدخلتها الرئاسة السودانية على الدستور، التي تمنح للرئيس سلطة تعيين وعزل الولاة.

ووافق البرلمان على تضمين اتفاقية الدوحة لسلام دارفور في الدستور، وكذلك تضمين التعديلات مواد متعلقة بولاية رئيس الجمهورية على القوات النظامية وقوميتها وتحديد مهامها واختصاصاتها، فضلاً على تعديلات المتعلقة بديوان الحكم اللامركزي والأراضي وصناديق الضمان.

البرلمان الباكستاني يصادق على قانون لإنشاء محاكم عسكرية لقضايا الإرهاب

صادق البرلمان الوطني الباكستاني بمجلسيه الأعلى والأدنى على مشروع قانون يمسح بإنشاء محاكم عسكرية خاصة للفصل في قضايا الإرهاب.

واعتمدت الجمعية الوطنية - المجلس الأدنى في البرلمان - مشروع القرار الذي قدمته الحكومة بالغالبية، وبعد ذلك صادق عليه مجلس الشيوخ - المجلس الأعلى في البرلمان-.

وحظي المشروع بدعم أكثر من ثلثي نواب البرلمان الوطني بمجلسيه الأعلى والأدنى، وهي نسبة تكفي لاعتماد هذا المشروع من قبل رئيس الجمهورية.

ووصف رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف مصادقة البرلمان على هذا المشروع بالتطور المهم في تاريخ باكستان وخطوة استثنائية ضد موجة الإرهاب الاستثنائي التي تهدد أمن واستقرار باكستان.

الرئيس اليوناني يحل البرلمان ويدعو لانتخابات برلمانية مبكرة

أصدر الرئيس اليوناني كارلوس بابولياس مرسوماً بحل البرلمان ودعا إلى انتخابات برلمانية مبكرة في ٢٥ يناير ٢٠١٥م.

وذكر رئيس اليونان في مرسومه أن القوام الجديد للبرلمان سيعقد جلسته الأولى في الخامس من فبراير المقبل.

يذكر أن البرلمان اليوناني أخفق في انتخاب رئيس جديد للبلاد في الجولة الثالثة من التصويت مما يعني تمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات مبكرة.

البرلمان الياباني يعيد انتخاب رئيس الوزراء لولاية جديدة

انتخب البرلمان الياباني رئيس الوزراء شينزو آبي لولاية جديدة ممهدا له الطريق لتشكيل حكومة جديدة، وهي الحكومة الثالثة لآبي منذ عودته إلى السلطة في أواخر عام ٢٠١٢.

وأفادت هيئة الإذاعة اليابانية الرسمية (إن إتش كي) على موقعها الالكتروني أنه تم انتخاب آبي ليكون رئيس الوزراء الـ ٩٧ لبلاده في جلسة خاصة عقدها مجلس النواب والشيوخ في البرلمان الياباني الذي يمتلك حزبه الديمقراطي وشريكه (حزب كوميتو) الأغلبية فيه.

قرارات حول استخدام الأجانب (٢ - ٢)

قرار رقم (٣٩٦) وتاريخ ١٣٤٨/١/٨هـ

أعيد المشروع إلى مجلس الشورى وفق المعاملة الواردة من المقام السامي رقم (١٩٤) في ١٣٦٢/١/٤هـ، متضمنة توجيه جلالة الملك المعظم الموضحة في كتاب الديوان العالي رقم (٢٧٥٨/١/٢٥) في ١٣٦١/١٢/٢٨هـ؛ "بأن يحال هذا الموضوع إلى مجلس الشورى ليقوم بوضع النظام يراعى فيه ما صدر به الأمر الملكي الكريم.

وبمراجعة الأمر العالي المنوه عنه وهو المدون في كتاب الديوان العالي رقم (٢١٣٧/١/١٩) في ١٣٦٠/١٠/١٥هـ، ظهر أنه ينص على وضع نظام بسيط يكون متناسباً مع مستوى البلاد الاجتماعي بالاتفاق مع مهدي بيك مدير الأمن العام حتى يؤمن الغرض المتوخى منه ويضمن مصلحة الخادم والمخدوم ويعرض على أنظار جلالته لأجل النظر فيه .أ.هـ."

أحال المجلس الموضوع إلى لجنة الأنظمة لدراسته، وأعدت اللجنة تقريرها بعد المناقشة بحضور مهدي بيك. ولدى تلاوته بالمجلس اتضح أنه يشتمل على:

الموافقة على مشروع النظام المقدم من المجلس البلدي والمعدل سابقاً من قبل مجلس الشورى على العموم.

إجراء بعض تعديلات في بعض مواده وفقراته.

تأجيل المادة التاسعة من المشروع الموافق عليه سابقاً من قبل المجلس إلى حين تأسيس المكتب لينظر فيما تستدعيه الحاجة لتقرير الغرض المذكور.

إضافة مادتين اثنتين إلى المشروع تتعلق إحداهما بتقديم رعايا جلالة الملك على سواهم من راغبي الاستخدام ما لم تكن ثمة كفاءة بارزة والأخرى بأخذ صور الخدم الفوتوغرافية.

أن يكون ارتباط المكتب بأمانة العاصمة بمكة، والبلديات في الملحقات على أن يتألف المكتب المذكور كنقابة حسب الجاري في البلاد المجاورة، وأن تكون إدارة الأمن العام مستعدة لإجابة المكتب عن أي سؤال يتعلق بأخلاق وسوابق الأشخاص المراد استخدامهم وغيرهم.أ.هـ."

الدكتور عبدالرحمن بن على الزهراني
مدير عام مركز أبحاث الشورى

وبعد المداولة في الموضوع بالاتفاق مع سعادة مهدي بيك مدير الأمن العام قرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة الموضح أعلاه، وإضافة ما يأتي:

زيادة كلمة (أو طعن أخلاقي) إلى الفقرة (ب) من المادة السادسة الأصلية.

إثبات المادة التاسعة كما هي وإقرار النسبة المئوية المفروضة للمكتب بصورة مؤقته لبينما يتشكل المكتب ويقوم بعمله وحينئذ ينظر فيما تستدعيه الحاجة لتأمين الغرض المنشود.

تعديل المادة (١٥) وهي من المادتين المضافتين تعديلاً لفضياً بالنسبة على النص المقترح واشتراط استقطاع قيمة الصور الفوتوغرافية من أجل واردات المكتب المنصوص عليها في المادة التاسعة.

هذا وقد قام المجلس بتدوين المواد المتفق عليها في الأوراق المرفوقة الموقع عليها من قبل المجلس". وصدر بذلك قرار المجلس رقم (٤٨) في ١٣٦٢/٤/٩هـ.

وخالف هذا القرار الشيخ عبدالله الشيبي، وأيده السيد محمد علي كتبي، والشيخ محمد العبدالرحمن الفضل، وجاء نص المخالفة ما يأتي:

" أني من جملة من اقترح وضع تعليمات لمن يريد أن يفتح مكتباً للخدم ويكون واسطة عقد بين خادم ومخدوم ويسمى مكتب الاستخدام. ولذلك فإني مخالف لقرار المجلس الموقر المتضمن التعليمات أو النظام هي المادة (٤) المتضمنة أن لا يكون التعاقد بين خادم ومخدوم إلا عن طريق مكاتب التخديم إجبارياً لا اختياراً.

إن تكليف الناس بإجبار كهذا لا يتفق والنظم وحرية الاختيار. إن وضع النظم والتعليمات لمن يريد أن يمتهن حرفة الاستخدام والتجارة والمحاماة يجبر باتباعها والمتهن بها ولا يجبر الناس على التعامل معهم، ولم يقل به نظام قط، ومن رأيي أن تكون هذه مرتبطة بالأمن العام – وعلى كل فالرأي الأتم لوليه."

وفي ١٣٧٥/٤/٤هـ، ورد من المقام السامي المعاملة رقم (٢/٧١١) المتضمنة طلب دراسة شاملة لطلبات استقدام المربيات والخادمات والتابعات الأجنبيات، وما ارتأه المقام الكريم من ضرورة وضع شروط وتعليمات لقبول هذه الطلبات، وبعد عرض الموضوع على عدة جهات حكومية؛ أبدت وزارة الداخلية وجهة نظر جهات الاختصاص حول شروط الاستخدام العامة وفق الآتي:

أن تكون المربية أو الخادمة قد بلغت من العمر سن يتوافر معه الوقار والاحتشام واتزان التصرف.

أن تكون المربية أو الخادمة مسلمة اتقاءً لأخطار التبشير وحرصاً على تنشئة الأطفال على التربية الإسلامية.

أن يثبت لدى الجهة المختصة أن المستقدم إلى جانب تمتعه بالاستقامة ذو عائلة في حالة استقدامه للخادمة وذو أطفال في حالة استقدامه للمربية.

وترى الوزارة المذكورة أن تكون سن المستقدمة مربية كانت أو خادمة لا تقل عن أربعين عاماً."

ثم قام المجلس بدراسة الموضوع ومداولة الرأي بحضور مندوب وزارة الخارجية السيد نديم كتبي، ومندوب وزارة الداخلية السيد عبدالله جفري، وتقرر بأكثرية اللجنة ومخالفة مندوب وزارة الداخلية ما يأتي:

يسمح بدخول المعلمات خاصة بالشرائط الآتية:

أن يتقدم طالب دخول المربية المعلمة بالطلب إلى وزارة الداخلية للتثبت من حسن سلوكه ومتانة أخلاقه وأن لديه بنات هو في حاجة إلى تعليمهن ولديه الكفاءة بدفع رواتب ومصاريف المعلمة المذكورة.

وبعد التثبت من ذلك يحال الطلب إلى وزارة المعارف لتتولى جلب المعلمة المذكورة بطريق وزارة المعارف في البلد التابعة لها بعد إعلانها أن تكون هذه المربية من حملة الشهادات الثانوية فما فوق وألا يقل سنها عن أربعين عاماً وأن تكون مسلمة وأن تكون من المشهود لهن بالأخلاق العالية والمزايا الكريمة وزاولت التعليم.

أن يعقد معها عقد استخدام صحيح لأمد محدد يصدق من وزارة المعارف في البلد التابعة لها وتجيزه المفوضية السعودية في بلد المعلمة."

وقد لاحظ عضو المجلس الشيخ فؤاد رضا، ومندوب وزارة الداخلية السيد عبدالله الجفري الآتي:

"بالنظر إلى أن إرادة جلالة الملك المعظم الوارد ذكرها في المكاتبة المرافقة لهذا تقضي بالسماح بدخول المربيات، وقد فسرت بالمعلمات وبما أن المربية هي كالمعلمة من حيث المهمة فإنا نرى السماح بدخول المعلمات والمربيات إلى هذه البلاد بشرط أن يعود التقرير لجهة الاختصاص في كل طلب يقدم إليها ومدى حاجة صاحبه والشخص المتقدم به.

كما تعمد ممثليات حكومة جلالته في الخارج بالتحري عن كل مربية بطلب استقدامها، وأن لا يقل سنها عن أربعين عاماً، وأن تكون مسلمة ذات أخلاق وسيرة حسنة ويكون استخدامها بموجب عقد مصدق عليه من قنصلية الحكومة في الجهة التي تنتسب إليها."

وبعد البحث والمناقشة فيما تقدم في جلسة المجلس، أصدر المجلس قراره رقم (٥٧) في ١٣٧٥/٧/٤هـ، وفيه تقرر ما يأتي:

الموافقة على تقرير اللجنة المسرود نصه أعلاه.

نظراً إلى أن التقرير المشار إليه إنما تكلم عن موضوع يكاد يكون مختصاً بطبيعة معينة من الموسرين الذين يستطيعون ذلك؛ فإن من رأي المجلس أن في تطبيق الأوامر الملكية العالية بتعميم رياض الأطفال في كافة مدن المملكة ما قد يسبب حاجة العموم من هذه الناحية، ولذلك فإنه مؤمل أن تقوم الجهات المختصة بسرعة العمل على تطبيق تلك الأوامر وتنفيذها.

ولما ذكر جرى التوقيع."

أهم عشرة كتب أثرت في حياتنا (٢-٢)

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

سردت في العدد الماضي خمسة كتب أراها أكثر تأثيرًا من غيرها في عالمنا المعاصر. وجاء اختياري بناء على قراءات سابقة، ولكنني أشعر أنها لا زالت عالقة في الذهن، مؤثرة في حياتنا الثقافية. وهنا أكمل ليكون العدد عشرة كتباً

٦- كتاب ثورة الأمم لآدم سميث. وهذا الكتاب أسس للفكر الاقتصادي الرأسمالي العالمي. والكتاب استطاع تغيير النظريات الاقتصادية التقليدية إلى مفاهيم الاقتصاد الحر. آدم سميث الاقتصادي الأسكتلندي عاش في القرن الثامن عشر الميلادي، واعتبر أن ثروة الأمم تُقاس بقدراتها الإنتاجية، وأن الإنتاجية – كمقياس للثروة -يُمكن مضاعفتها بتقسيم العمل على عكس الموارد الطبيعية. نظرية سميث تطرقت بشكل موسع إلى توزيع الثروات على المجتمع، ووسائل تنظيم التجارة وتقسيم العمل، فضلاً عن نظرياته في حرية السوق، والعلاقة بين السوق وتنظيم العمل ودور الدولة، وطرق دفع الحركة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وغيرها.

٧- كتاب رأس المال لكارل ماركس. وهو كتاب أحدث ثورة عقلية واقتصادية واجتماعية كبيرة جداً، أدت إلى انشقاقات عقائدية وحروب باردة طالت نحو نصف قرن من الزمان، وتحول اسم مؤلفه: كارل ماركس إلى مذهب سياسي واجتماعي واقتصادي وديني عُرف باسم: لماركسية. عاش كارل في القرن التاسع عشر، وتناول في كتابه هذا العلاقة بين النزاعات الاجتماعية والإنتاج الرأسمالي، ورؤيته لمعنى التطور الصناعي للدول، وتحليل البضائع والاقتصاديات السياسية لرأس المال، وقوى البيع والشراء، والعديد من المفاهيم السياسية والمجتمعية والدينية والاقتصادية.

٨- كتاب المقدمة لأبن خلدون: هذا الكتاب الذي مازال حتى يومنا هذا رمزاً لعبقرية الحضارة العربية الإسلامية، والذي يحمل في طياته تأصيلاً مباشراً لعلم الاجتماع. وكان مؤلفه سباقًا في آراء عديدة تخص العمران والمجتمع والعلاقات بينهما، جعلت الكثيرين ممن جاؤوا بعده يجدون صعوبة بالغة في الزيادة على ما وصل إليه في كتابه القيّم.

٩- كتاب تفسير الأحلام لسيجموند فرويد. والكتاب يُعتبر تنظيرًا علميًا موسعًا شمل بناء العديد من النظريات النفسية حول تفسير الأحلام، التي تُعد الآن مرجعاً رئيسًا لكل المشتغلين في مجال الطب النفسي أو المجالات ذات الصلة بعلم النفس، والتي حاول من خلالها الوصول إلى تفسيرات علمية قاطعة لماهيّة الاحلام وكيفية تفسيرها نفسياً. والكتاب ملئ بالمُفردات العلمية النفسية المُعقدة، فضلاً عن كون فرويد مُقتنعاً تماماً أن: الجنس هو السبب الرئيس لكثير من المشاكلات النفسية التي يُعانى منها الإنسان.

١٠- كتاب دورة الأفلاك السماوية لكوبرنيكوس. يُمثل هذا الكتاب بداية الانقلاب الكامل على النظريات الفلكية التقليدية، التي كانت سائدة في ذلك الوقت، والقائلة بأن الأرض هي مركز الكون، وأن الأجرام السماوية بما فيها الشمس هي التي تدور حول الأرض. كوبرنيكوس أحد أهم وأعظم العقول البشرية، التي ساهمت في إطلاق علم الفلك بمنظوره الحديث، وذلك توصله إلى أن الشمس هي مركز المجموعة الشمسية. وأن الأرض والكواكب الأخرى هي التي تدور حولها وليس العكس. اصطدم كوبرنيكوس بطرحه هذا مع العقل الجمعي المحافظ السائد في أوروبا في القرن السادس عشر، إلى جانب الكنيسة التي اتهمته بالزندقة والكفر والتشكيك في الدين المسيحي.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	6822000200000
البنك الأهلي التجاري	2231900000000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 0112644444

رقم الفاكس الموحد 0112645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

سكوتك عما تراه من فساد إداري أو مالي،

يعد مشاركة فيه.. بلغ حتى لا تقع تحت دائرة المساءلة.

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات

19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa